واقـــع الثقافـــة ومستقبلهـــا فـــي اقطـــار الخليـــج العربـــي

د. محمـد الرميحـــي

استاذ علم الاجتماع في جامعة الكويت ورئيس تحرير مجلة « العربي» .

مقدمـــة

من اصعب المفاهيم المستعصية على الشرح البسيط في العلوم الاجتماعيـة مفهوم الثقـافة ، فهذا المفهوم واسع ومتعدد الجوانب ، ويحار الكثيرون في تحديد معناه في اذهانهم .

قد يتبادر الى الذهن ان الثقافة هي المعلومات العامة او فهم وتذوق الفنون باشكالها المتعددة او هي معرفة فرع او اكثر من فروع العلوم الادبية او حتى الاجتماعية ، وقد تعني الثقافة للبعض وجود او نشر الكتب والمجلات ، وقـد تعني للبعض اقامـة مباني المسـارح وصالات السينمـا ،وقد تعني للبعض الآخر وجود المعارض الفنية ، ولآخرين قرض الشعر وحفظه .

كل هذه المعاني صحيحة وخاطئة في الوقت نفسه اذا كنا نعني بها الثقافة ، فما هي الثقافة؟ لقد تعددت المفاهيم واتسعت لمعنى الثقافة حتى اصبحت تعني معنى آخر هو المجتمع بكل ما فيـه وما يعنيه . وهناك اليوم ما يزيد على مائة وخمسين تعريفاً للثقافة ، بعضها جامع شـامل وبعضهـا محدود . ولكن لنبدأ اولاً بتحديد الاطار العام لمعنى الثقافة .

في هذا المجال هناك اطاران . ما اتفق على تسميته بالاطار العام او المعنى الواسع للثقـافة ، وهو كل مـا ينتجه مجتمـع ما من انتـاج مادي ومعنـوي ، اي ان كل منتجـات الانسان في حيـاته اليومية العملية والترفيهية تمثل الثقافة لذلك المجتمع او لتلك المجموعة الانسـانية . والمعنى الآخـر هو المعنى الضيق للثقافة ، ويعني ما ينتجه الانسان في مجتمعه من منتج فكري ، وهذا هـو المعنى الشائع للثقافة[1] .

ولكن في اطار المعنى الاخير يمكن ان يتحول منتج فكري ما الى واقع مادي ، كأن تتكون لدى

(١) لتفاصيل اكثر انظر : محمد غانم الرميحي ، « النفط والثقافة ،» **الدوحـة** ، العدد ٦٦ (حـزيران / يـونيو ١٩٨١) ، ص ١١ وما بعدها .

فرد او بعض افراد مجموعة من الافكار السياسية او القانونية او العلمية وتتحول هذه الافكار في وقت لاحق الى شيء مادي . فهناك إذاً حتى في المفهوم الضيق للثقافة امكانية التبادل بين المعنيين او العلاقة الجدلية بين المفهومين .

ومن جهة اخرى يعاني مفهوم « الثقافة العربية » لدى الكثيرين من خلط بين « الفكر » ـ من حيث هو نشاط عقلي مميز ـ وبين « الأدب » من حيث هو انتاج عقلي يميل الى الرمز ، ومن الصعب ان يكون هناك تفريق دقيق بين المفهومين ، الا أن الفكر يغلب عليه تناول قضايا المجتمع بشكل مباشر ، اما الادب فيغلب عليه طابع الرمز كما في القصة القصيرة او الشعر او الرواية . والفكر يمثل في المجتمع العربي بشكل عام مكاناً ثانوياً في الثقافة بالقياس الى الأدب او النقد .

ولصعوبة تحديد مفهوم الثقافة وتعدده نجد ان اعلان مكسيكو بشأن الثقافة (تموز / يوليو ـ آب / اغسطس ١٩٨٢) يحاول تحديد مفهوم الثقافة في اطار واسع وجديد بعدما اخذت مناقشات هذا المفهوم الكثير من جهد ووقت منظمة الامم المتحدة للثقافة (اليونسكو) . كيف حدد مفهوم الثقافة في اعلان مكسيكو الاخير ؟ يقول التعريف : « إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر اليها اليوم على انها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه ، او فئة اجتماعية بعينها ، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الاساسية للانسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات »[٢] .

ويفسر الاعلان بعد ذلك الثقافة تفسيراً اجرائياً فيقول : « إن الثقافة هي التي تمنح الانسان قدرته على التفكير في ذاته ، وهي التي تجعل منه كائناً يتميز بالانسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الاخلاقي ، وعن طريقها ـ (عن طريق الثقافة) ـ نهتدي الى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الانسان للتعبير عن نفسه ، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل ، واعادة النظر في انجازاته ، والبحث دون توان عن مدلولات جديدة وابداع واعمال يتفوق فيها على نفسه »[٣] .

من اعلان مكسيكو نتبين ان الاهتمام بالثقافة بمعناها الواسع يضم ، بين عناصره ، الاهتمام بالعدالة العالمية والسلم العالمي وحقوق الشعوب والافراد في الديمقراطية والتنمية ، بل لقد افرد اعلان مكسيكو صفحات كثيرة للحديث عن الثقافة والتنمية ، والثقافة والديمقراطية ، والعلاقة الحميمة بين الثقافة وبين التربية وعلوم الاتصال .

ومن هنا يأتي تأكيدنا السابق على أن الثقافة تعني جوهر المجتمع ، تعني كل ما ينتجه المجتمع من انتاج مادي ومعنوي ، كما تعني تأثر ذلك المجتمع او تلك المجموعة الانسانية بالنتاج المادي والمعنوي لغيرها وتأثيرها فيه ومدى النقل الكامل والاستيعاب والتمثيل . فالثقافة السائدة في مجتمع ما او جماعة ما ، تعني ـ كما نرى في التعريف العالمي ـ السمات الاساسية الروحية والمادية والفكرية التي تميزهما . هذه السمات الاساسية هي التي تميز ثقافة عن ثقافة اخرى ، هي التي تعطي المنتج المادي والفكري خصوصيته وتفرده .

---

(٢) الوثائق الرئيسية لاعلان مكسيكو بشأن الثقافة والذي كان نتيجة لمؤتمر اليونسكو للثقافة ، مكسيكو ، ٦ تموز / يوليو ـ ٦ آب / اغسطس ١٩٨٢ .

(٣) المصدر نفسه.

ولا شك ان كل جماعة لا يمكن أن تتطابق مع غيرها في سماتها الاساسية الروحية والمادية والفكرية والعاطفية ، ولا شك ان هناك تنوعاً وتفرداً فيها لدى جماعة دون جماعة اخرى في المجتمع نفسه او الدولة السياسية ، ولكن المراد هنا السمات الاساسية والجوهرية والمشتركة في مجتمع ما. وبالتحليل نفسه فإننا نجد سمات اساسية وجوهرية ومشتركة لدى جماعة من الناس قد تفرق بينهم (حدود) سياسية . فالسمات الاساسية الجوهرية والمشتركة الروحية والفكرية والمادية ليست بالضرورة تابعة او مقيدة ومحصورة في اطار سياسي معين او ما يسمى بالدولة الحديثة . فقد نجد في الدولة الواحدة مجموعات ذات سمات ثقافية متعددة وقد يشترك بعض هذه المجموعات مع مجموعات اخرى ـ خارج الاطار السياسي ـ بسمات ثقافية مشتركة . فمحاولات توحيد النموذج الثقافي بطرق تعسفية لاسباب سياسية او عقائدية هي قتل وتدمير للثقافة .. وليست بالضرورة تطويراً لها . كما توجد ثقافة وطنية وثقافة اقليمية (داخل الوطن الواحد) وتوجد ثقافة غير وطنية (مشتركة خارج الاطار السياسي) . وتوجد ايضاً ثقافة ذات قنوات عالمية ، فعالم اليوم شديد التعقيد وسريع الاتصال فهو لا شك تخطّى الكثير من الجدران التي كانت الى وقت قريب تحيط بالثقافات الوطنية .

في اطار هذه المقدمة العامة ماذا عن الثقافة في الخليج ؟ حتى يمكن أن يكون لدينا اطار مرجعي موحد ، فالحديث هنا عن اقطار الخليج الستة ذات الاطار السياسي المعروف اليوم بمجلس التعاون . ماذا عن الثقافة في هذه الاقطار اليوم ؟ وماذا عن الثقافة في هذه الاقطار بالامس ؟ وما هي ملامح المستقبل ؟

الخليج بحيرة ثقافية

ينطبق على خليجنا العربي انه منطقة عبر ثقافية او « بحيرة ثقافية » . فإذا كانت الثقافة كما اتفقنا هي جوهر السمات الروحية والمادية والفكرية لجماعة ما فلا يمكن والامر كذلك ، الا أن نرى الواقع وهو ان ابناء الخليج امتداد لواقع عربي اسلامي يحملون كل السمات الروحية والفكرية التي حملها اجدادهم العرب المسلمون ، فهم بهذا جزء من الثقافة العربية الاسلامية العميقة . وبجانب حمل ابناء الخليج لعناصر الثقافة العربية الممتدة عبر التاريخ ، ولوقوعه بمحاذاة ثقافات اسلامية غير عربية او غير اسلامية ، فقد تأثر ابناء المنطقة بدرجة او باخرى بهذه الثقافات كالايرانية والهندية التي يشارك ابناؤها العرب في الاسلام والعلاقات الانسانية والاقتصادية.

لذلك نجد ان السمات الروحية والعاطفية والفكرية (الثقافية) في الخليج ـ تقليدياً ـ هي السمات العربية الاسلامية المشتركة مع سمات من الهضبة الايرانية وشبه القارة الهندية والساحل الافريقي . والسبب واضح في ذلك فالعلاقات التجارية ـ علاقات السفر في البحر مع شواطىء الهند وشواطىء شرق افريقيا والشواطىء الايرانية ـ والتي كانت في وقت او آخر مستقراً لهجرات عربية من الخليج او العكس . وهذا التبادل المادي هو الذي انتج هذا المزيج الثقافي .

من جهة اخرى فتقسيمات الخليج السياسية الحديثة نسبياً لم تكن عائقاً بين ابناء الخليج انفسهم الا في اوقات قصيرة جداً اما السائد فقد كانت علاقات مفتوحة بين التجمعات السكانية المطلة على الخليج او في داخل الجزيرة العربية ـ خاصة هضبة نجد . هذا التفاعل ،

بجانب النشاط الاقتصادي المتماثل او المشترك كالغوص على اللؤلؤ او التجارة مع شواطىء الهند وشرق افريقيا وساحل ايران او الزراعة في بعض الواحات ، عزز من الوحدة الثقافية المشتركة لابناء الخليج .

الثقافة في الخليج قبل ظهور النفط

اكره ان اقسم مجتمع الخليج الى ما قبل النفط وبعده ، وانا من الذين يعتقدون ان النفط سهّل واسرع بالتطور الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي والثقافي ولكنه لم يوجده . وتسميتي هنا لاسباب اجرائية بحتة ، فالنهضة الحديثة في هذه المنطقة بدأت تتبلور بعد الحرب العظمى الاولى ولكن سرعتها اخذت في التزايد بعد ظهور النفط ولا شك ان النفط له الدور الاساسي في هذه النهضة .

فإذا قلنا ان الثقافة هي نتاج المجتمع المادي والفكري. فقد كانت تجمعات الخليج تعيش على حد ادنى من الفائض الاقتصادي ، من خلال مواسم صيد اللؤلؤ والزراعة المحدودة والتجارة . في مواسم الفائض الكبير نسبياً نجد ان هذه المجتمعات وجدت لديها بعض الوقت ـ خاصة المستقرة في القرى الكبيرة على الساحل او الداخل ـ لانتاج ثقافة متميزة ومجدولة بموروثات الثقافة العربية ومجلوبات الثقافة الفارسية والهندية والافريقية . فنجد المباني التي شيدت على طريقة تشييد المباني في السواحل الفارسية والهندية ، ونجد ادوات الاستخدام الانساني اليومي كالاسِّرة وخزانات الملابس ، والتي استخدم فيها هذا المزيج من المواد الاولية المحلية والافكار في التشكيل والتصنيع التي جلبها المهاجرون او التجار من تلك البلاد المجاورة .

والانتاج الفكري في تلك الفترة كان يتواءم مع الانتاج المادي، فاغاني الغوص والسفر واغاني الاستعراضات الحربية واغاني العمل في الزراعة او البناء كانت جزءاً من الانتاج المادي ، فالنهام (صاحب الصوت الشجي) الذي يتغنى على سطح السفينة حاثّاً الغواصين على العمل لم يكن عمله مستقلاً فهو بجانب ذلك او قبله غائص او (سيب)(*) . إذاً فهو جزء من الانتاج المادي .

وفرقة الاغاني والاهازيج في القبيلة ، والتي تقوم باداء رقصات الحرب (العرضة او العيالة) ليست جزءاً متخصصاً في القبيلة وانما يقوم بها من يستطيع من الرجال كجزء من اعمالهم العامة . فالثقافة التقليدية في هذه المجتمعات اذاً كانت اساساً تدور حول الانتاج المادي والحياة باشكالها المختلفة ومعتمدة على الموروثات الثقافية العامة ـ كالتعليم الديني وقرض الشعر ـ الفصيح او العامي (شعر النبط) . ولم تكن هناك حدود تفصل هذا الانتاج بعضه عن بعض وكان الشعر هو الرباط المشع من الماضي الى الحاضر وهو قائد الاحياء الثقافي الحديث في الخليج .

وباستثناء قلة من الشعراء في الثلث الاول من القرن الحالي الذين يمكن ان يشار الى مكان مستقرهم في ارض الخليج بدقة ، نجد الاغلبية تتجاذبها مجتمعات الخليج ذات الفائض الاقتصادي اينما كان ـ من هنا نجد ان من تصدى لتاريخ هؤلاء الرواد يستطيع ان ينسبهم ـ ان ضاق به الافق ـ الى هذا الاطار السياسي الحديث او ذاك ـ ويستطيع إنْ اتبع الواقع واتسع معه

(*) سيب : جمعها سيوب اي الذين ينشلون الغائص من البحر بواسطة حبل .

الافق ان ينسبهم الى اصلهم الحقيقي والواقعي وهو مجتمع الخليج العربي .

شخصيات كعبد الجليل الطبطبائي نجد لها تـأثيراً في البصـرة والكويت والبحـرين وقطر ، ومحمد بن مانع (من ابناء نجد أسس المدرسة الاثيرية في الدوحـة عام ١٩١٣) ، وعبـد العزيـز الرشيد (الكويت والبحرين) وقاسم المعـاودة (البحرين وقطـر) وعيسى القطامي بحـار كويتي يؤلف عن عمان ويعمل فيها قاضياً وتوفي هناك ، ومحمد بن عثيمين (نجد والخليج) وخالد الفرج (البحرين الاحساء ـ الكويت)[٤] ، والشاعـر عبدالله بالخـير (أهو حضـرمي ام حجازي ؟) ، وآخرون غيرهم كثيرون وحتى الجيل المخضرم من الادباء والمثقفين وقادة الادارة في الخليـج اليوم لا تستطيع ان تنسبهم بدقة الى هذا الاطار السياسي الحديث او ذاك .

لم يقتصر ذلك على المواطنين المحليين ، بل ان المهاجرين او ابناءهم من الساحل الغربـي لايران ، لما كانوا مسلمين ، وكثير منهم من المذهب السني الذي يشتركون فيه مع ابنـاء المجمعات الخليجية ، فإن ذلك جعلهم يُستوعبون بسرعة في هذه المجمعات المفتوحة ، وقـد لعب بعضهم دوراً ايجـابياً في التعليم الـديني والثقافـة بشكل عـام ، كما لعبـوا دوراً اصلاحيـاً مع اخـوانهم ابنـاء المنطقة .

كما ان البعد العربي حاضراً في الخليج ، يتمثل في شخصيات امثـال حافظ وهبـة (مصر) والشيخ يوسف ياسين (سوريا) وآخـرين من العراق والحجـاز واليمن اثروا الحيـاة الثقافيـة في الخليج العربي وأثّروا فيها[٥] .

وعندما بـدأ التعليم ينتقل تـدريجياً من شكلـه التقليدي ـ الكتـاب او المطوع ـ الى بـدايات التعليم الحديث كالمـدرسة المبـاركية في الكـويت ١٩١٢ والمدرسـة الخليفية في البحـرين ١٩١٩ ، ومدرسة دبي في العام نفسه[*] ، ومع بدء حركة النشر المحدودة كصدور مجلة الكويت لعبد العزيز الرشيد ١٩٢٨ في الكويت ، وجريدة البحرين لعبدالله الزايد ١٩٣٩، وجدت هذه الحـركة الفكـرية الجديدة بيئة صالحة نسبياً لدفع افكارها التنويرية في ظهور المـدارس التي اخذت جـزئياً بـالنظام (الحـديث) في التعليم . وكذلـك كان ظهـور المطبوعـات الحديثـة (مجلة الكـويت) و(جـريـدة البحرين) يعني تطوراً مهمـاً لمسار الثقـافة في هـذه المنطقة ويعني ايضـاً تأثـر فئات جـديدة من الشباب في ذلك الـوقت بالتيـار الاصلاحي الجـديد الـذي بدأ يهب في بـلاد العرب مصر وسـورية الكبرى على وجه التحديـد، فأصبحت هنـاك انديـة ثقافيـة (النادي الادبي في البحـرين والنادي الادبي في الكويت والمنتدى الاسلامي في البحرين) حيث كان يتجمع الشباب في وقتها لمناقشة مـا بـالمطبوعـات والجرائـد العربيـة ومتابعـة تطور النضـال السياسي ضـد المستعمر في تلـك البـلاد الشقيقة .

---

(٤) لتفاصيل حول الدراسات التاريخية انظر على سبيل المثال : خليفة الـوقيان ، **القضيـة العربيـة في الشعر الكويتي** (الكويت : المطبعة العصرية ، ١٩٧٧) : محمد عبـد الرحمن قـافود ، **الأدب القطـري الحديث** (قطـر : ١٩٧٩) ، ومبارك الخاطر ، **المنتدى الاسلامي في البحرين: حياته وآثاره ، ١٩٢٨ ـ ١٩٣٦** (البحرين : ١٩٨١) .

(٥) لا بد ايضاً من الاشارة الى مؤرخي القرن التاسع عشر في الجزيرة العربية كإبن غنام المتوفى عام ١٨١١ وهو من علماء الاحساء المستنيرين ، وابن بشر الذي توفي عام ١٨٧٣ وهو من بلاد الـوشم في نجد،وابن سنـد المتوفى عـام ١٨٢٦ وهو من اهالي عنيزة في نجد .

(*) انشأها تاجر اللؤلؤ احمد بن دلموك وادارها الشيخ احمد نور .

لقد لعبت الاندية والمدارس والمطبوعات دوراً طليعياً في ادخال عناصر ثقافية جديدة مستمدة من التاريخ العربي والاسلامي الى هذه المجتمعات الخليجية الصغيرة ، وقد ساعد في ذلك الفائض الاقتصادي الذي مكن بعض الشرائح الاجتماعية في هذه المجتمعات من تعليم ابنائها في الخارج (في الهند على وجه الخصوص) وبخاصة ابناء التجار الذين وجد لهم نصيب حتى في الادارة الانكليزية للهند[٦] .

لقد تبنى هؤلاء المتنورون تياراً اصلاحياً ، لقي معارضة شديدة من التقليديين الذين وقفوا ضدهم عن جهل ، ومن السلطات الاستعمارية التي وجدت ان هذا النوع من « الافكار » يضر بموقفها على المدى الطويل[٧] . ولقد وصف عبد العزيز الرشيد المعركة الفكرية وموقفه منها بأنه ضد (المتجمدين) من جهة وضد « الملحدين اصحاب الدعوى الباطلة » من جهة اخرى .

لذلك نجد ان نواة الاندية والمجلات الثقافية ما لبثت ان حوصرت الى ان ماتت في مهدها . اما التعليم فقد واجه اتجاهات تبغي احتواءه . الا أن هذه البدايات الاولى كانت ركيزة للتطور اللاحق ، لقد وضع جيل النشأة بذور التطور الثقافي الجديد في رحم هذه المجتمعات .

الثقافة في الخليج بعد الحرب العالمية الثانية

كتب طه حسين في كتاب **مستقبل الثقافة في مصر** والذي نشر سنة ١٩٣٨ يقول : « مصر الجديدة لن تخترع اختراعاً او تبتكر ابتكاراً ، فمصر الجديدة لن تقوم الا على مصر القديمة ومستقبل الثقافة في مصر لا يقوم الا على ماضيها البعيد والقريب » . واحسب ان ذلك صحيح في الاطار العام وهو صحيح اكثر في اطار الثقافة . فالثقافة عامل شامل يحيط بالمجتمع ويستطيع المجتمع ان يغير نظامه الاقتصادي ونظامه السياسي حتى نظامه الديني ، ولكنه لا يستطيع البتة الا ان يعتمد على عناصر الثقافة المستمدة من تاريخه القديم فينقلها الى حاضره .

والخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية بدأت فيه تغيرات اقتصادية اجتماعية ، جزئية وبطيئة ، وكانت في بعض اقطاره متأخرة عنها في البعض الآخر زمنياً ، الا ان سرعة التغير ومحتواه واتجاهاته ما لبثت ان تقاربت وفي بعضها اكاد اقول توحدت . وعلى الرغم من العزلة الرهيبة التي فرضها المستعمر خصوصاً في النصف الاول من القرن العشرين عندما تعاظمت مصالحه وتناقضت مع توجهات ابناء المنطقة ـ على الرغم من هذه العزلة التي ضربت حول الشخصية العربية الخليجية ـ كالتفرقة والحكم المطلق والتجزئة والقبلية والطائفية ـ تمكنت هذه الشخصية العربية الخليجية من ان تتجاوز هذا العزل من خلال لحاقها بأهلها العرب وبلورة ذاتها العربية والاسلامية والتعرف على ذاتها كمشروع لا يكتمل بالتجزئة ولا ينهض بالفرقة ، ولا يتقدم من خلال اشكال الحكم المطلق . وما زال بالطبع هناك الكثير مما يستحق المعاناة والنضال من اجله في هذا الاطار الا ان البدايات الاولى قد وضعت بذورها .

---

(٦) مثال على ذلك السيد عبد الرزاق رزوقي من الكويت . وقد عمل في الادارة البريطانية في كل من البحرين والساحل العماني . وكثيرون غيره تعلموا في الهند و مارسوا بعض الاعمال الادارية والتجارية هناك .

(٧) كانت بعض الاوساط التقليدية تدعي انه حتى الكتابة الشعرية رجس من عمل الشيطان وقد احرق البعض انتاجهم الشعري بناء على ذلك ، مثل عبد الرحمن الخليفي (قطر ١٨٩٠ ـ ١٩٤٣) الذي احرق ديوانه الشعري قبل ان يتوفى .

فقد شهدت الخمسينات نهوضاً ثقافياً من خلال الاندية الثقافية والمجلات الادبية / الثقافية التي صدرت من جديد ، خصوصاً في الكويت (البعثة) وفي البحرين (صوت البحرين) وفي الاخيرة اسهمت اقلام عربية من خارج الاقليم الخليجي واقلام خليجية ما زالت بيننا .

في هذه الفترة ايضاً ظهرت مجلة « البعثة » التي اصدرتها البعثة التعليمية الكويتية في القاهرة بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ وقد تولاها اولاً الاستاذ عبد العزيز حسين ، حتى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٠ ثم الاستاذ عبدالله زكريا الانصاري ، وكانت « البعثة » ثانية المجلات الكويتية بعد مجلة « الكويت » التي احتجبت سنة ١٩٣٠ ، وحملت البعثة كل بذور التحديث من خلال الكتابات والكتاب الكويتيين والخليجيين الذين ساهموا فيها ، ومن الطريف ان « البعثة » كانت تنشر « برنامج اذاعة الكويت » وهي بهذا المعنى تتمنى وجود اذاعة وتتصور برامجها حيث انها لم تكن موجودة بالفعل ، وقد خصصت « البعثة » تحت اشراف الانصاري عدداً خاصاً عن البحرين .

كما نجد في هذه الفترة كتابات لفتيات وسيدات خليجيات منهن من كتبت باسمها الصريح في شؤون السياسة والاجتماع والاسرة والمرأة ، ومنهن من استعاضت عن ذلك باسم مستعار . ومن جهة اخرى نجد ان مناقشة ادبية سياسية ينظمها النادي الثقافي القومي في الكويت حول موضوع « ايهما افضل المستبد العادل ام الديمقراطية) يشارك فيها الاديب العربي عوني فرسخ وعبد الرزاق البصير لا تنقل بنصها في صوت البحرين فقط (صفر سنة ١٣٧٣هـ) ولكن ايضاً نلاحظ ان مساهمات تأتي من الكتاب والقراء تناقش الموضوع وتُنشر في اعداد متلاحقة بعدها . كان رجع الصدى الثقافي بارزاً ، فهذا حسين درويش وعبد الله الطائي من عمان ، والاستاذ صالح شهاب من الكويت وآخرون من شرق الجزيرة العربية تجد مقالاتهم فسحة في «صوت البحرين » صوت ابناء الخليج المتطلعين الى التقدم وقتها .

ومن الطريف ان تلقى على صفحات تلك المجلة الخليجية مناقشات حول موضوع « هل الاستعمار يمكن أن يكون ثقافياً ؟» ، بدأ بتعليق لاحد الكتاب حول خبر فتح مكتبة امريكية في زحلة لبنان ، وتناوب على الكتابة في هذا الموضوع مجموعة من الكتّاب منهم وديع فلسطين ، ابن الصحراء ، حر ، ابو موسى ، فتحى الحي . وما زال بالطبع السؤال مطروحاً : « ايمكن للاستعمار ان يكون ثقافياً ؟»

النمو الاقتصادي

من المبكر القول ان هناك تنمية بمعناها الشامل قد حدثت في اقطار الخليج المنتجة للنفط او المستفيدة من اموال النفط ، فالتنمية الشاملة ما زالت حلماً كاملاً يتغنى به المخلصون ، ولكن في الوقت نفسه لا شك انه قد اصبح هناك نمو اقتصادي واجتماعي والى حد ما سياسي من جراء هذه الثروة المتدفقة من النفط بدءاً من الستينات ، وتعاظم هذا النمو في العقد الاخير : السبعينات . كانت البدايات متواضعة الا ان هناك جملة من المؤشرات يمكن أن تدلنا على الاتجاه العام لهذا النمو .

فمن الخصائص الرئيسية لاقطار الخليج تزايد النمو السكاني ، ففي خلال الثلاثين سنة الماضية تضاعف ثلاث مرات على الاقل سكان بعض اقطار الخليج ، ولنا في المؤشرات المستقبلية

عظة وعبرة ، ففي دولة الامارات قدر عدد السكان لسنة ١٩٨٠ بـ ٧٩٦ الف نسمة ومن المقدر لهذا العدد ان يرتفع في سنة ١٩٩٠ الى ١,٢١٥ ـ (مليون ومائتين وخمسة عشر الف نسمة) يصل في سنة ٢٠٠٠ الى ١,٦٣٥ (مليون وستمائة وخمسة وثلاثين الف نسمة) . وفي البحرين في السنوات نفسها ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ فالاعداد على التوالي ٣٠٢ الف الى ٤١٦ الفاً الى ٥٣٨ الفاً والكويت للسنوات نفسها من ١,٣٧٢ م . ن الى ٢,١٩٤ م . ن الى ٣,١٦٦ م.ن. اما السعودية فالارقام على التوالي ٨,٣٦٧ م.ن الى ١١,٤٥٨ م . ن الى ١٥,٥٦٥ م.ن. وعمان من ٨٩١ الفا الى ١,٢١٨ الى ١,٦١٥ ، اما قطر فمن ٢٠٠ الف الى ٣٢٦ الفاً الى ٤٣٤ الفاً .

هذه التقديرات المستقبلية والتي تشير اليها الاحصائيات ، تقول لنا انها سوف تقفز حتى نهاية القرن من حوالى ١٢ مليون نسمة الى حوالى ٢١ مليون نسمة (تقريباً الضعف في عشرين سنة) آخذة بعين الاعتبار مستوى التطور السابق ، والاحتمالات واردة من قراءة بعض المؤشرات السياسية الى ان ذلك الرقم يمكن أن يكون اكثر بكثير مما هو متوقع .

في داخل هذا المؤشر المهم الدال على التغير الديموغرافي نجد ان هناك مؤشرات فرعية لها دلالة بالغة على التوازن الثقافي المحلي ـ منها نسبة وجود الاجانب من غير الثقافة العربية او حتى من غير الثقافة الاسلامية ـ رغم ما في داخلها من تباين ، كما ان مؤشراً آخر يجب ان نضعه في الاعتبار وهو مهم ايضاً في اطار التغير الثقافي ونعني به النسبة الكبيرة الشابة ، فالاحصاءات تقول لنا ان شعب الخليج بين سنوات ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ سيحوي ٤٢,٨ بالمائة من السكان فيما بين سن ٦ سنوات الى ٢٣ سنة . اي ان ذاك المجتمع المتوقع كما هو الحال مجتمع شاب يفرض مسؤولية ثقافية محددة ، وسيتركز هذا المجتمع في تجمعات مدنية ضخمة ؛ اي في مراكز مدنية تلعب فيها انواع معينة من وسائل الثقافة دوراً بارزاً ومميزاً .

ومن المؤشرات الواجب النظر فيها والتي لها علاقة وطيدة بالثقافة بمعناها الشامل فرص الحياة الاطول ووقت الفراغ الاكبر المتوقعان في الخليج في المستقبل ، ففي السعودية مثلاً كان متوسط احتمالات البقاء على الحياة عند الولادة هو ٥٣ سنة سنة ١٩٧٨ بالمقارنة بـ ٣٨ سنة قبل خمس عشرة سنة ماضية ، وفي الكويت اصبح متوسط السن ٦٩ سنة ، عام ١٩٧٨ بالمقارنة بـ ٦٠ سنة فقط قبل ١٨ عاماً[٨] .

تلك هي بعض المؤشرات الاجتماعية المهمة التي واكبت النمو الاقتصادي في اقطار الخليج منذ الحرب العالمية الثانية وهي مؤشرات تجعل المجتمع في حالة خصبة للتلقي الثقافي ، ففتوة السكان وتعدد اماكن قدومهم وتطور التعليم بأشكاله المختلفة ومراحله المتعددة والوفرة الاقتصادية الناتجة من تدفق عائدات النفط ، والوقت الاكبر المتاح للترفيه والفراغ وتقدم تقنيات وسائل الاتصال المسموعة والمرئية والمكتوبة كل هذا ، مع ظهور هذه الحياة الجديدة التي ساعدت على تحرير الانسان العربي الخليجي من كثير من معاناته الاقتصادية السابقة واعطته الوقت للتعرف على ذاته ـ يعني ان هناك عبئاً خاصاً يُلقى على الشكل الثقافي المراد في المستقبل .

---

(٨) لتفاصيل هذه الاحصاءات وما قبلها انظر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ،« التعليم العالي والتنمية في دول الخليج ،» ورقة قدمت الى : الندوة الفكرية لرؤساء ومدراء الجامعات الخليجية ، ١ ، البحرين ، ٤ـ ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

ولكن الى اي مدى اثّر نوع الحياة الجديدة في انتاج ثقافة قادرة على الاختيار ؟ ذلك هو السؤال الذي يصبح من الصعب الاجابة عنه بدقة . من المتعارف عليه ان هناك علاقة وطيدة بين (الثقافة) وبين (التربية) و(علوم الاتصال الجماهيري) وعلى الرغم من ان الاخيرتين جزء لا يتجزأ من الثقافة بمعناها الواسع الا انه من اجل مدخل عقلاني لفهم الثقافة في الخليج اليوم لا بد من الحديث عن التربية والاتصال الجماهيري بصورة منفصلة .

التربية والتعليم في الخليج

التطور الثقافي في بعض معانيه قد يعني تطوراً في التربية والتعليم ، وقد شهدت اقطار الخليج (ثورة) ان صح التعبير في مجال التربية والتعليم بدءاً من الخمسينات صعوداً حتى الثمانينات . هذه الثورة التعليمية ليست في الكم فقط ، رغم انها اكثر وضوحاً وبروزاً في هذا المجال ، ولكنها جزئياً في النوع ايضاً ، وهنا أختلف مع بعض المثاليين عند تقويمهم لانظمة التعليم في هذه المنطقة والحكم عليها بقسوة غير واقعية .

وعلى الرغم من التحفظات التي لا زلت اضعها ـ واعتقد ان كل مراقب منصف يضعها امام عينيه عند الحديث عن السياسات التعليمية في هذه المنطقة ـ ارى ان التعليم بحد ذاته قد فتح آفاقاً جديدة . فقد تطور التعليم في الخمسينات والستينات وجاءت السبعينات لتقدم قفزة هائلة فيه . إن التعليم بمراحله الابتدائية والثانوية والعالية قد تطور بشكل يلفت النظر خلال السنوات العشر الماضية . ففي الوقت الذي لم يكن فيه نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي في اقطار الخليج العربي (دول مجلس التعاون الست + العراق) يتجاوز ٤٢,١ بالمائة ممن هم في سن التعليم (٦ ـ ١١) سنة ١٩٧٠ نلاحظ ان هذه النسبة قد ارتفعت الى ٦٦,٩ بالمائة في سنة ١٩٨٠ وهي تقابل زيادة مقدارها ١,٦٤٨,٠٠٠ طفل . والنسبة نفسها يمكن أن تقال عن المرحلة الثانية (الثانوية) حيث اصبحت نسبة المسجلين ٤٨,٤ بالمائة ممن هم في عمر بين ١٢ـ١٧ سنة عام ١٩٨٠ ، بينما كانت النسبة لا تتجاوز ٢٨,٧ بالمائة في سنة ١٩٧٠ . كما قفزت نسبة المسجلين في التعليم العالي في الفترة نفسها من ٧,٨ بالمائة الى ١٨,٥ بالمائة من سن ١٨ ـ ٢٣ سنة[٩] .

إن هذه المؤشرات الكمية يتوقع نموها واستمرارها ، وتسجل الاحصاءات التربوية المتوقعة نمواً كبيراً في نسب المسجلين وبخاصة في المرحلتين الاولى والثانية من التعليم العام مما يُتوقع معه ضغط على التعليم العالي . ويوجد اليوم في اقطار مجلس التعاون تسع جامعات للتعليم العالي منها ست جامعات في السعودية ، ويتوقع ان تضاف جامعتان في القريب هما جامعة الخليج في البحرين ، وجامعة قابوس في عُمان . ويتوفر الآن عدد كبير من الكليات الجامعية هي ٤ كليات للتجارة والاقتصاد و٦ كليات للقانون والشريعة و١٥ كلية للآداب واللغة العربية و١١ كلية للتربية و٩ كليات للعلوم و٨ كليات للهندسة والنفط و٨ كليات للعلوم الطبية و٣ كليات للزراعة والبيطرة و٧ كليات للدراسات الاسلامية .

ويلاحظ ان التعليم العالي هو امتداد للتعليم الاسبق منه ، فهناك تركيز على الكليات الادبية والاجتماعية والدينية ونقص شديد في التخصصات الاخرى ، ومن الملاحظ انه لا توجد كليات

---

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥ ـ ٢٨ . ويلاحظ ان هذه النسب تدخل فيها ايضاً .

متخصصة بمجالات ثقافية وعملية مهمة كالفنون الجميلة او التربية الرياضية او التربية الموسيقية .

من المتفق عليه ان التعليم هو وسيلة مهمة لنقل القيم الثقافية الوطنية والعالمية الا ان التعليم في الوطن العربي ـ والتعليم في الخليج جزء منه وامتداد له ـ لا زالت تحوطه وجهات نظر بالغة الاختلاف ، ووجهات النظر المختلفة هذه ليست جديدة ولكننا الآن لم نصل الى محصلة تركيبية تحدد موقفنا من هذه الوسيلة المهمة والاساسية في نقل الثقافة .

فمن المعروف ان التعليم في الخليج قد حذا حذو التعليم في البلاد العربية وخصوصاً في مصر التي شهدت ولا زالت تشهد نقاشاً مطولاً حول المواءمة بين نظم التعليم كنظم ناقلة للمعرفة التقليدية وبين نظم التعليم كنظم غربية . نقاش بين التقليد والاقتباس بين الجمود والتجديد بين النقل واعمال العقل ، واحسب ان ذلك النقاش سوف يستمر وهو قائم اليوم بين ظهرانينا .

وأحسب ان المعضلة هي في كيف يساعد التعليم على تمثل المعارف والعلوم والتكنولوجيا لدى شعب او مجتمع ، دون المساس بمعتقدات ذلك الشعب وقيمه . تلك لعمري معادلة صعبة حاول بعض المفكرين العرب الاقتراب منها ولا يزال . فطه حسين في الثلث الاخير من الثلاثينات يتحدث عن التعليم في مستقبل الثقافة فيقول : « التعليم عندنا على اي نحو قد اقمنا صروحه ، ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن الماضي على النحو الاوروبي الخالص ما في ذلك من شك ولا نزاع ، نحن نكوّن ابناءنا في مدارسنا الاولية والثانوية والعالية تكويناً اوروبياً لا تشوبه شائبة »[١٠] .

ولا شك أن طه حسين كان واعياً لوجهات النظر الاخرى فهو يبرر دعوته في صورة تتكرر لدى مفكرين عرب آخرين في محاولة المواءمة بين الدين والعقل ، وان خلافهما في اوروبا كان ناتجاً عن مصالح الطبقة الدينية المسيحية ... « فالاسلام لا يعرف الاكليروس ولا يميز طبقة رجال الدين » ويذهب طه حسين للتدليل على رأيه فيقول : « إنه من السخف ان ندعو الى الأخذ باسباب الحضارة الاوروبية وقد دخل الراديو في الازهر الشريف وقام صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر يتحدث به الى المسلمين في اقطار الارض جميعاً » .

ترى لو قدر لطه حسين اليوم ان يسمع ـ حتى لا نقول يشاهد ـ نقل مشاعر الحج في التلفاز الملون لأضاف الى وجهة نظره اضافات جديدة ، يقول طه حسين في محاولته حل المعادلة الصعبة : « إن حياتنا المعنوية على اختلاف مظاهرها والوانها اوروبية ، نظام الحكم اوروبي .. وحتى نظام الحكم المطلق نقلناه من اوروبا ، ونظام الادارة والتشريع نسير سيرة الاوروبيين فيه وحتى نظام التعليم ..» .

جاء بعد طه حسين من ينتقد نظام التعليم بكامله وقد سماه محمد محمود شاكر جيل المدارس المفرغ : جيل (دنلوب) يقول شاكر : « جاءنا دنلوب في ١٧ آذار / مارس ١٨٩٧ ليضع للامة (مصر) نظام التعليم المدمر الذي لا نزال نسير عليه مع الاسف الى يومنا هذا[١١] . نقد شاكر لجيل دنلوب المستمر معنا حتى الآن كما يقول : ، يفسره بقصور في المزاوجة بين تراثنا ونظام التعليم الحديث . هذه المنطقة لم تفت كثيرين منهم طه حسين نفسه عندما كتب : « معاهد

---

(١٠) طه حسين ، « مستقبل الثقافة في مصر»: في : **المجموعة الكاملة لاعمال طه حسين** ، ١٦ ج (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١)، ج٩ : **علم التربية**، ص ٤٧ .

(١١) محمود محمد شاكر ، « فساد حياتنا الادبية بين السخف والخطأ والتضليل ،» **العربي** ، العدد ٢٨٤ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٢٠ .

العلم ليست مدارس فقط ولكنها قبل كل شيء وبعد كل شيء بيئات للثقافة بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها .. من هنا قلت ان الجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده وانما يتكون فيها الرجل المثقف المتحضر .. وان قصرت الجامعة في ذلك فإنما هي مدرسة متواضعة »[١٢] . ولا بد من القول ان (دنلوب) ليس الملام وحده ، فقد أساءت الى التعليم في بلادنا اجيال بعد دنلوب نتيجة لعيوبها الذاتية .

ولا زال التعليم العربي ـ وامتداده التعليم في الخليج بكل مراحله ـ خاصة في التعليم العالي ـ يبحث عن حل لهذه المعادلة الصعبة . لا زال التعليم العالي العربي مشروعاً غير مكتمل وكذلك التعليم العالي في الخليج .

السؤال هو كيف نوائم بين الحقيقة التي مؤداها انه بغير الثورة العقلية والصناعية التي شهدهاويشهدها الغرب ـ بكل اجتهاداته السياسية إن صح التعبير ـ ان تلك الثورة العقلية هي التي زادت فكر الانسان انضباطاً وزودته بنظم ومناهج وادوات بحث واستقصاء اكثر دقة في سبيل خدمة الانسان ، كيف نواءم بين ذلك وبين واقع التخلف والتبعية التي نعيشها ؛ وبسؤال آخر كيف نتمكن من استيعاب العلوم والتكنولوجيا مع مواءمتها لمعتقداتنا وقيمنا .

يضع البعض معظم اللوم في عدم حل هذه المعادلة على نظام التعليم ومخرجاته واحسب ان في ذلك مبالغة . يحدثنا احد المختصين ناقداً التعليم في منطقتنا بقوله : « لقد رأينا افواج الجيل المسخ تلو الجيل المسخ يتخرجون من الجامعات الى الوزارات ينشرون في الارض العربية دون ان يكون لهم تأثير حاسم في صراع امتهم مع الجهل والفقر والمرض والتخلف والتجزئة ..»[١٣] .

واذا كان هذا النقد نقداً عاماً لمخرجات التعليم فإنّا نجد مسؤولاً خليجياً آخر يحدد الاسباب التي أدت الى تزايد الفجوة بين التعليم والتنمية في الخليج بعدة اسباب وهي :

ـ الاخذ بمفاهيم ضيقة للتنمية وقصر علاقة التعليم بها .
ـ عدم الوضوح الكافي بشأن عملية نقل التكنولوجيا فلا زالت تؤخذ على انها (استيراد) آلات واجهزة لا على انها تنم عن اتجاهات ومهارات ومواقف ايجابية حضارية .
ـ جمود الانظمة التربوية واتخاذها اشكالاً متكررة[١٤] .

ونجد نقداً آخر لنظم التعليم في الخليج من مسؤول آخر يضع نقده في اطار من الافكار الادبية الجميلة فيقول ان امنيته « ان تقوم جامعات الخليج في تصحيح الخطأ التاريخي الذي وقع فيه التعليم العالي العربي ذات يوم نتيجة غباء عبقري من عباقرة التخلف أوحت اليه شياطين الجهل ان يخرج بضلالة تقسيم الدراسة الى ادبية وعلمية .. اننا في عصر لا يمكن أن يستغني عن العلم »[١٥] .

يذهب التشخيص لمعضلات التعليم في الخليج ومعضلات التعليم العالي مذاهب شتى فهناك

---

(١٢) حسين ، « مستقبل الثقافة في مصر ،» ص ٤١٣ .

(١٣) كلمة د. علي فخرو وزير الصحة ووزير التربية بالوكالة (آنذاك) في افتتاح الندوة الفكرية لرؤساء ومدراء الجامعات الخليجية ، ١ ، البحرين ، ٤ ـ ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

(١٤) عبد العزيز عبدالله التركي ، « التعليم والتنمية في دول الخليج :مثال دولة قطر ،» **الباحث** ، السنة ٣ ، العدد ٦ (تموز / يوليو ـ آب / اغسطس ١٩٨١) .

(١٥) انظر الموضوع كاملاً في محاضرة د. غازي عبد الرحمن القص وزير الصناعة في المملكة العربية السعودية التي القاها في : الندوة الفكرية لرؤساء ومدراء الجامعات الخليجية ، ١ ، البحرين ، ٤ـ ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

نقد للنظام كنظام وهناك نقد لضعف ربط التعليم بالقيم وهناك نقد لتقسيم التعليم بين ادبي وعلمي وانشغال بامور انشغل بها آخرون وانصراف عن امور حياتية تهمنا .

ولكن ما هو مجمل مفتاح حل المعادلة الصعبة ، احسب ان حلها يأتي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية ، هذه العوامل الثلاثة متداخلة ومؤثرة بعضها في بعض تأثيراً جدلياً .

العامل الاول : في موضوع النقل او احكام العقل ، بين فقه الرواية وفقه الدراية ، بين الجمود او التجديد ، بين الثقافة المبتكرة لا الناقلة .

ولقد لخص الامر احد المفكرين العرب الاسلاميين وهو المرحوم مالك بن بني في مقارنة له بين الموقف العربي والموقف الياباني من الحضارة الغربية حيث قال : « إن اليابان وقفت من الحضارة الغربية موقف التلميذ ووقفنا منها موقف الزبون استوردوا منها الافكار بوجه خاص ، واستوردنا منها الاشياء بوجه خاص »[١٦] .

موقف تمثل المعارف والتكنولوجيا له طرق عديدة يدخل في مناقشتها العامل الثاني .

العامل الثاني : وهو الايمان بأن العلم ليس معادياً للدين ولا مناصراً له ، انه موازٍ له ، إن العلم يحاول تفسير تطور الحياة عن طريق قانون السببية فيما يؤكد الدين مبدأ الغائية في هذا العالم . هذان المبدآن السببية والغائية متكاملان وليسا متعارضين ، يدخل العلم في نطاق المعرفة التي تدركها الحواس ويدخل الدين في نطاق الايمان[١٧] . معضلتنا في القطيعة المتمثلة في المغالاة بوضع العلم مضاداً للدين ، او وضع الدين مضاداً للعلم ولدينا جيش ضخم في هذا الاتجاه وذاك ناتج ايضاً من الخلط الكبير بين النقل وتحكيم العقل ويدخل بعد ذلك العامل الثالث .

العامل الثالث : وهو البعد الديمقراطي في التعليم ، او المشاركة الجماهيرية في رسم سياسات التعليم وتطبيقها ، وتلمس احتياجات المجتمع . واذا كان احد العاملين بالتخطيط في الخليج قد رأى ان تحول التخطيط من مجال علم الاقتصاد الى مجال علم السياسة يحتاج الى قرار سياسي[١٨] ، فحري ان تكون التربية ذات التأثير الاوسع والاعمق في اطار الاولويات السياسية .

هذه العوامل الثلاثة وهي تحكيم العقل ومواءمة العلم والدين وديمقراطية التعليم هي المفتاح الرئيسي لحل المعادلة في مساعدة التعليم الحديث على تمثل العلوم والتكنولوجيا ووضعها في خدمة المجتمع . صوغ جيل متعلم يعني الابتعاد عن جيل المدارس المفرغ جيل (دنلوب) ليس بنقد النظام وانما بنقد محتوى النظام وبشجاعة . لقد تركنا جيل (دنلوب) يتحكم فينا ردحاً طويلاً من الزمن واخلدنا طويلاً في الثلاثين سنة الماضية لعالم الحاجات والخدمات ، واصبحت مطالبنا في

---

(١٦) مقتطف من ورقة محمد سفر وكيل وزارة التعليم العالي للشؤون الفنية في المملكة العربية السعودية التي قدمها الى : المصدر نفسه ، ومحمد غانم الرميحي ، « من مشكلات الثقافة العربية،» **العربي**، العدد ٢٣٣ (نيسان / ابريل ١٩٧٨) ، ص ٥٧ ـ ٥٩ .

(١٧) عبد العزيز كامل ، « انتحار ام بقاء ؟ تحديات عام ٢٠٠٠م ،» **العربي** ، العدد ٢٨٧ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢) .

(١٨) هشام محيي الدين ناظر ، وزير التخطيط في المملكة العربية السعودية في الورقة التي قدمها الى : الندوة الفكرية لرؤساء ومدراء الجامعات الخليجية ، ١ ، البحرين ، ٤ ـ ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

الترف وقطف ثمار حضارة متقدمة هو طابع الجيل . لقد تركنا تطور التعليم للزمن ، ففرض كثيراً من الخرافة وافترشنا شاطىء الأمان .

نتائج التعليم الثقافية

من هنا فإن نتاج هذا التعليم وذاك التغير الاجتماعي العاصف على الثقافة كانت تعبيرات شتى منها الاصيل الذي عبر عن روح المجتمع الجديد في صدامه مع التقليد والجمود والموروث القديم ، ومنها ما هو زبد استفاد من ظاهرة الاستهلاك السلعي كي يسحبها على الاستهلاك الثقافي ، فأصبح هناك بجانب الانتاج الثقافي التقليدي والشعر ـ الفصيح او العامي ـ اشكال من التعبير ، كالقصة القصيرة والرواية والمسرحية والكتابات الاجتماعية والاقتصادية ، وتطورت في بعض اقطار الخليج حركة مسرحية وثقافية عامة ، ونشأت روابط الادباء والكتاب والمثقفين وتعددت الدراسات الجامعية العليا .

الا ان ما يميز هذه المرحلة (الستينات والسبعينات) انتشار ثقافة الرمز الادبية كالقصة القصيرة والشعر والاغنية والى حد ما الرواية المسرحية ، حيث ان الفكر بمعناه الحديث لم تتوفر له فرصة النمو ولم تكن له ارض خصبة ، ومن الصعب بالطبع وضع حد فاصل ودقيق في الثقافة الشاملة بين الفكر كنشاط عقلي متميز وبين الاهتمامات الادبية، الا اننا اليوم نستطيع ان نصف جمهرة من الشعراء وكتاب القصة والنقاد الادبيين وحتى كتاب المسرح بأنهم متعاملون بالرموز ، في الوقت الذي لا نكاد نحصل فيه الا على بضعة اسماء ، وان وجدت نطلق عليها لقب « مفكر » .

لقد شح وجود المفكرين لاسباب موضوعية فكلما زادت الثروة واثرت عوامل التحديث في المجتمع زادت حدة الصراع ، ويمكن للادباء في هذا الجو ان يعبروا بالرمز عن مشكلات مجتمعهم الا ان المفكر الذي يحتاج الى ان يقول رأيه مباشرة في شؤون وشجون المجتمع تضيق امامه فرص التحرك ويتقلص هذا الاطار الثقافي نتيجة ذلك . وحتى الآن في اقطار الخليج لم تظهر لنا مذاهب فكرية واضحة يقودها مفكرون مبدعون ، ولا حتى مفكرون ذوو (توكيلات فكرية) ان صح التعبير . هذا النوع من النشاط الفكري (الفكر) يحتاج الى ارض صالحة ينبت فيها ولم تتوافر هذه الارض حتى الآن في منطقتنا . ولقد تلازم ذلك مع تضييق شديد للرقابة البيروقراطية على الثقافة باشكالها المختلفة بخاصة الفكرية ، واصبح الرقيب اقرب الى المنع منه الى السماح للمنتج الثقافي الفكري ، ذي المنشأ الداخلي او الخارجي .

الاتصال الجماهيري

المدرسة والجامعة،لم تعودا الموزع(الشرعي) للمعرفة إذ اصبحت الثقافة تعني في بعض معانيها الاتصال الجماهيري بوسائله الاساسية المعروفة . الاذاعة المسموعة والمرئية (التلفاز) والصحف والكتب وما وقع في اطارها . واصبح هناك تنافس مكشوف تشهده المجتمعات العالمية اليوم بين النظامين (التربوي) و(الاعلامي) واقطار الخليج ليست استثناءً .

فوسائل الاعلام الحديثة لا تقوم فقط بانعاش ونشر الثقافة التقليدية ولكنها ايضاً تحمل بذوراً ثقافية خاصة بها ، فهي تساعد على اشاعة الثقافة الشفهية في بعض وسائلها (الاذاعة والتلفزيون)

وهي ثقافة شفهية في اطار جديد[١٩] . ولأن الاذاعة المرئية قد اصبحت عالمياً هي الوسيلة الثانية ـ خارج المدرسة ـ للتطور الثقافي ، ووسيلة اساسية لتوزيع الثقافة والتغير الثقافي فـإننا سنـأخذهـا كمثال في تقديم ملاحظاتنا على تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على الثقافة في الخليج .

أحسب أنه لو سئلنا الآن ، ما هي اشكال والوان ملابس الاسلاميـين الاول ؟ فإننـا سنجد اكثرية منا تصف تلك الملابس كما شاهدتها في حلقات تلفزيونية تحكي حكايات الدعوة الاولى وهذا ليس خارجاً عن التفسير العلمي فالصور التي يتبناها انسان ما مستمدة من انعكاس ما شاهده او سمعه او قرأ عنه . وحيث ان التلفاز هو الضيف الدائم في منازلنا فكثير من الصور التي نشهـدها نحن وابناؤنا وبناتنا تأتي في الغالب ـ من بعـد الخبرة الخـاصة ـ من هـذا الجهاز ، ولم يختـرع الانسان جهازاً اقوى تأثيراً في الرأي العام بعد التلفاز حتى الآن .

وقد أثر عاملان اساسيان في زيادة قدرة التلفاز في اقطار الخليج على التأثير اولهما نسبة الامية بين السكان التي تتراوح في اقطار الخليج بين ٣٠ الى ٦٠ بالمائة من عدد السكان[٢٠] وكذلك طبيعة الحياة الحديثة التي وفرهـا النفط والجو الاجتمـاعي العام حيث يعتبـر التلفزيـون وسيلة تـرويح اساسية مع وجود وقت الفراغ .

محطات الاذاعة المرئية في الخليج بدأت في التوسع في الستينـات واصبحت اكثر انتشـاراً في السبعينات والثمانينات ، وهي في طريقها الى التوسـع الاكثر من حيث عـدد ساعـات البث وقنوات الارسال . ونتيجة لظروف التشغيل فإن عدة اقطار خليجية تستطيع ان تشاهد على شاشـات تلفازاتها محطات اقطار خليجية او قريبة اخرى ممـا يوسـع دائرة المشـاهد خـارج اطار الحـدود السياسية للقطر الواحد .

ولا تـوجد حتى الآن دراسـات تفصيلية دقيقـة لتأثـير بـرامـج التلفـزيـون عـلى الجمهـور العريض[٢١] . بين يدينا دراسات محدودة فقط اجريت معظمها في الكويت . وفي احصائية اولية حول نسب البرامج المذاعة في اقطـار مجلس التعاون لسنـة ١٩٧٩ (عدا السعـودية وعُمـان) نجد ان متوسط نسبة البرامج كالآتي : الثقافية تصل الى ١٦,٦٨ بالمائة المنوعة ١٣,٧٦ بالمائة الـرياضيـة ٢٠,٤٩ بالمائة والافلام ١٢,٣ بالمائة ، الاطفال والاسرة ١١,٨٢ بالمـائة ، البـرامج الـدينية ٦,٩٢ بالمائة[٢٢] .

وفي احصائية لدورة (نيسان / ابريل ـ حزيران / يونيو ١٩٨١) في تلفـزيون الكـويت على

---

(١٩) United Nations Educational, Social and Cultural Organization [UNESCO], *Cultural Policy* (Paris: UNESCO, 1969).

(٢٠) لتفاصيل الاحصائيات انظر : مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية ، « التعليم العالي والتنمية في دول الخليج ،» ، وعلي فخرو ، « هموم خليجية : الانسان والتربية ،» (محاضرة القيت في جامعة قطر ضمن مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي) **العربي** ، العدد ٢٨٦ (ايلول /سبتمبر ١٩٨٢) .

(٢١) توجد بعض الدراسات المحدودة انظر : محمد غانم الرميحي وآخرون ، « الاعلام ومجتمع الخليج : دراسة ميدانية حول تأثير « افتح يا سمسم » ،» ١٩٨١ (غير منشورة) ، وحسين عبد الحميد ابو شنب ، « دور التلفزيون في خلق ثقافة عربية متوازنة في الخليج العربي ،» (رسالة ماجستير ، كلية الاعلام) ، ص ١٠٩ .

(٢٢) هذه متوسط نسبة الساعات ضمن مجموع ساعات البث وهي بالطبع تختلف جزئياً من قطر الى آخر .

البرنامجين الاول والثاني نجد انه من خلال مجموع فترة الارسال البالغة ١١٢٤,٥ ساعة في البرنامجين حيث بلغ اجمالي ساعات البرنامج الاول ٧٥٤ ساعة واجمالي البرنامج الثاني ٣٧٠,٥ ساعة . نجد ان نسبة المسلسلات الاجنبية في البرنامجين ١٥,٢ بالمائة بينما المسلسلات العربية والمحلية١١,١٨ بالمائة(٢٣) .

التلفزيون والاغتراب الثقافي

تقودنا الدراسة الى ان « الولايات المتحدة الامريكية اكثر الدول الاجنبية تصديراً للبرامج التلفزيونية الاجنبية الى دول الخليج ، كما ان جمهورية مصر العربية اكثر الدول العربية تصديراً للبرامج العربية للخليج » . وتتعامل تلفزيونات الخليج مع وكلاء توريد لاشرطة التلفزيون من كل انواع البرامج ويكاد هؤلاء الوكلاء القليلون ان يحتكروا فيما بينهم توريد البرامج وفرض اذواق معينة على الجمهور . ويساعد التلفزيون في الخليج ـ رغم كل المحاولات التي تجري لضبط مستخرجاته ـ على اشاعة الثقافة الاستهلاكية بطريق غير مباشر او بطريق مباشر ، كما يلاحظ احد المسؤولين في الخليج حيث يقول :

« ولعل الغريب في الامر ـ « واحسب ذلك ليس غريباً » ـ ان الكثير من محطات التلفزيون والاذاعة في المنطقة (في الخليج) تساهم مساهمة كبيرة في ترسيخ هذه التبعية عن طريق عرض الاعلان التجاري !» ، ويتابع الكتابة ليقول : « إن آخر الصيحات في عالم موديلات الملابس والسيارات والتلفزيونات والمسجلات وآلات الفيديو والالعاب الالكترونية تشهد على ذلك التجول الدائم عبر القارات ومعارض الازياء والالماس تؤكد اننا نتجه الى الآثار الجانبية للحضارة » .

ولعل الغزو الثقافي من خلال جهاز التلفزيون لا يقتصر على منطقتنا ، ففي دراسة نشرت في السبعينات بينت ان برامج التلفزيون الامريكي تبيع للعالم الخارجي من ١٠٠ الف ساعة الى٢٠٠ الف ساعة سنوياً ، ثلثها تقريباً الى امريكا اللاتينية والثلث الآخر للشرقين الاقصى والاوسط والباقي لاوروبا الغربية . وتعمد شركات الانتاج التلفزيوني في امريكا لبيع برامجها حتى باقل من اسعار التكلفة الى الخارج لأنها تكون قد حصلت على ارباحها من البيع الاول في السوق الامريكية . وهذا بحد ذاته يعطل من محاولات الانتاج المحلية للدول النامية ويفقدها المنافسة كل ذلك من اجل تسويق « نمط الحياة الامريكية » ونجد ان الدراسات تشير الى ان المثقفين (المتعلمين) في العالم الثالث اكثر استهلاكاً للبرامج الامريكية والغربية على السواء من الفلاحين وابناء القرى عديمي التعليم ، وهنا نجد ان هناك ارتباطاً طردياً بين التعليم الغربي والاعلام الغربي . لقد اصبح الاتصال الجماهيري في العالم يخضع لصناعة ضخمة يمكن أن تسمى الصناعة الثقافية تملكها شركات عبر وطنية Multi-National ـ في ثقافة تسيطر عليها التكنولوجيا المتقدمة .

واذا كانت هناك معادلة صعبة واجهتنا في التعليم والتربية فهناك معادلة مماثلة لها تواجهنا في اطار وسائل الاتصال وخاصة في اطار الاذاعة المرئية . ان الاتجاه الى خلق نموذج ثقافي سائد ومسيطر ينشر على سطح كوكبنا هو اتجاه حقيقي وقائم ، والحل الممكن هو استخدام هذا الجهاز الحيوي من اجل تأصيل الثقافة لا استغرابها .

---

(٢٣) ابو شنب ، « دور التلفزيون في خلق ثقافة عربية متوازنة في الخليج العربي ،» ص ١٩٧ .

واقع الثقافة في الخليج اليوم

اذا استعرضنا الحياة الثقافية والفكرية اليوم في منطقة الخليج نستطيع ان نلحظ هذا التمازج حيث ان معطيات تطوير الثقافة واحدة كما ان معطيات اعاقتها واحدة . ففي الوقت الذي نشهد فيه انبثاق مؤسسات ثقافية موحدة ، اعلامية او تربوية وكثيرة تدخلت اكثر من اي وقت مضى في مرحلة خلجنة ثقافية ان صح التعبير ، او ثقافة خليجية عربية اسلامية انسانية نجد المصاعب تكبر بازدياد حجم الطموح فغلبة الروح الاستهلاكية تقودنا الى سطحية ثقافية . فمجتمع ما قبل النفط كان الفن والرقص والفكر والأدب وطرائق الحياة كلها ترتبط بالحياة نفسها ولم يكن يبدعها فنان متخصص ، وانما هي اجتياح الحياة ذاتها ، كانت هناك ملكية عامة للثقافة ان صح التعبير ، كان المنتج الثقافي متواكباً مع البيئة معبراً عنها . تظهر فيه صورة الحرمان المادي والمعنوي كما تظهر فيه الاشواق الى حياة افضل ، وعندما جاء المجتمع الجديد اختلط الاغتراب الثقافي بالجهد الاصيل المبذول لانماء الثقافة فأصبحت صورة الثقافة على شاكلة المجتمع ، فيه الادعاء وفيه الاصالة ، لقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة على تزييف الثقافة كما ساعد تفريغ التعليم من محتواه على تسطيحها . لقد اصبحت ظاهرة الاغاني الهابطة والمسلسلات الرديئة تقف جنباً الى جنب مع ظاهرة البترو /دكتوراه ، وتراكمت على بذور الثقافة الابداعية الناشئة اتربة الادعاء فاختلط الحابل بالنابل . لقد تزايد الاغتراب الثقافي في الخليج اليوم ومن مظاهر هذا الاغتراب الازدواجية بين النظرة المتخلفة الى الدين والاضطرار الى مسايرة العلم والعلمانية ، الازدواجية بين القيم الموروثة والقيم العنصرية التي تلح على الناس من خلال اجهزة الاعلام ويتشربونها من خلال السياحة مما خلق تمزقاً في شخصية الانسان الخليجي .

لقد اصبح ايثار كل ما هو سهل غير معقد والابتعاد عن المجردات والجهد العقلي وتفضيل القيم المادية على القيم العقلية سمة من سمات التمزق الثقافي البارز في مجتمع الخليج اليوم . ويمكن أن نميز تيارين اساسيين في اطار الثقافة بمعناها الشامل اليوم في الخليج : تيار ينحو نحو الفكر الليبرالي المفتوح ذي التوجهات الانسانية والذي يعتمد العلمية في تحليل مشكلات المجتمع . وتحت هذا الاطار يدخل الاخلاقيون والجذريون والمتدينون المتنورون على حد سواء . وفكر آخر يمكن أن يوصف بفكر (الغلاة) وهو فكر جامد يتوجه الى النصوص بشكل مفرط يتبنى (المعاملات) قبل العقيدة وجوهرها السمح تأخذ تفاصيل اهتمامه الاختلاط بين الجنسين وملابس المرأة ولحية الرجل والصور حلال ام حرام ، والمأزق الذي يقع فيه هذا النوع من الفكر هو انه كلما ازداد تمسكاً بالنصوص على ظاهرها ضعفت قدرته على مسايرة العصر ، وكلما ساير العصر انكمش المجال الذي يمكن أن تطبق عليه النصوص .

من هذا نجد ان الثقافة اليوم في الخليج تتجاذبها تيارات متعددة هي ايضاً انعكاسات لتيارات تموج بها الساحة العربية . ولكن الثقافة بعيدة عن التأثير في الواقع ، وما السلبية التي يواجه بها مواطنونا الحوادث العظام التي تمر بها امتهم الا انعكاس للغربة الثقافية المنتشرة .

إلا انه لا شك ان هناك محاولات جادة في احشاء هذا المجتمع تقاوم التعسف البيروقراطي الرقابي او الوقوع في اطار ثقافة تنحو نحو الخرافة كما تقاوم الانخراط في نموذج ثقافي موحد يحل من خلال الصناعة الثقافية العالمية ، وترى ان الاستقلال والوحدة لا يكتملان الا بثقافة ديمقراطية هي وسيلة الانسان الخليجي للتعبير عن نفسه والتعرف الى ذاته واعادة صوغها كمشروع متكامل في اطار الثقافة العربية والاسلامية والانسانية □

نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية

د. علي خليفة الكواري(*)

استاذ مساعد في علم الاقتصاد وباحث في العلوم الاجتماعية مهتم بقضية التنمية .

يتميز عصرنا بتزايد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية . وعلى الرغم من تزايد هذا الاهتمام ومشروعية الغايات التي ينبثق عنها ، الا ان هناك غموضاً في الوقت الحاضر حول مفهوم التنمية ، مما اصبح يهدد بتميع قضية التنمية نفسها . ولقد ساهم في تزايد هذا الغموض ما آل اليه كثير من الطموحات التنموية المعاصرة من فشل ، وما أدت اليه التجارب العرجاء من تشويه في بنية الكثير من دول العالم الثالث ، ومسخ لشخصيتها القومية وتراثها الثقافي ، نتيجة لتزايد تبعيتها وتطفلها على حضارة المجتمعات المتقدمة صناعياً .

ولعل السبب في هذا الفشل ، وما نتج عنه من احباط ، يعود بالدرجة الاولى الى عاملين داخليين ، اضافة لما للعوامل الخارجية من تأثير . ويتمثل العامل الداخلي الاول في ضعف المرتكز الحضاري لكثير من التجارب التنموية المعاصرة ، نتيجة للفصل التعسفي بين التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية وبين التطور الحضاري. بينما يتمثل العامل الثاني في غياب ارادة مجتمعية للتنمية ، مما اثر على مجتمعية غايات التنمية ، كما أضعف فاعلية وسائلها .

ومساهمة في الجهود المبذولة من اجل ايجاد فهم افضل لعملية التنمية ، ستحاول هذه الورقة

(*) يسجل الباحث شكره وامتنانه للزملاء الذين تفضلوا بقراءة مسودة هذه الورقة وابدوا ملاحظات قيمة عليها ، واخص بالشكر الاساتذة د. خليفة الوقيان ، ود. فتح الله خليف ود. قحطان الناصري ، ود. محمد رياض ، ود. محمد محمود . واشكر كذلك الاستاذ حسن توفيق لقيامه بتحرير الورقة ، والسيد اسماعيل احمد عبدالله الذي تحمل عناء طباعتها ، وغني عن البيان انني وحدي اتحمل اي نقص او ضعف في اطروحات الورقة وفكرتها . ولا يفوتني ان اشكر مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة اكسفورد لما اتاحه لي من تسهيلات اكاديمية خلال فترة كتابة هذه الورقة خلال صيف عام ١٩٨٢.

وبالاضافة الى ما سيذكر من مصادر ، فإنني مدين لعدد من الكتاب والمفكرين العرب الذين اتيح لي الاطلاع على بعض اطروحاتهم خلال كتابة هذه الورقة . واخص بالذكر منهم الاساتذة : احمد كمال ابو المجد ، امين هويدي ، حسين جميل ، زكي نجيب محمود ، عبدالله عبد الدايم ، عادل حسين ، عبدالله بن ابراهيم ، عبدالله العروي ، فؤاد زكريا ، محمد حسنين هيكل ، محمد سيد احمد ، محمود عبد الفضيل ، منح الصلح ويوسف خليفة الكواري .

تحديد ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، باعتبارها عملية يجب ان تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتطور الحضاري لاي مجتمع توجد فيه . وتتطلب هذه المحاولة اول ما تتطلب اعادة تعريف التنمية باعتبارها غاية الى جانب كونها وسيلة ، وبالتالي فإن مؤشراتها : الكمية والنوعية ، يجب ان تُعنى بقياس مدى تحقيق الغايات بقدر عنايتها بقياس مدى بناء القدرات . كما ستحاول هذه الورقة التركيز على مناقشة مكانة ارادة التنمية ، وبيان الشروط التي ينبغي أن تتحقق ، لكي تتبلـور هذه الارادة ، والتي تمثل ـ بحق ـ العامل الحاسم في امكانية بدء عملية التنمية الحقيقية ، باعتبارها عملية حضارية يجب أن ترتكز على ارادة واعية مصممة ، وقادرة على تحمل تبعات التغيير . وتـذهب هذه الورقة الى أن ضعف ارادة التنمية ، وتمزقها في اقطار الوطن العربي ، يمثل سبباً رئيسيـاً في تعثر التجارب التنموية . وسيتم تناول الموضوع في ثلاثة اقسام ، القسم الاول : يتناول مـاهية التنميـة الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة ، اما الثاني فإنه يحلل الارادة المجتمعية للتنمية ويتتبع الشروط اللازمة لتبلورها ، بينما يقوم القسم الثالث : بتوصيف عملية التنمية ويبين ديناميتها بشكل موجز .

اولاً : ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

« التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية ، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الاساسية ، وموفراً لضمانات الامن الفردي والاجتماعي والقومي » .

وعملية التنمية ـ بهذا المعنى ـ تختلف جوهرياً عن عملية النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه « العملية الهادفة الى خلق طاقة ، تؤدي الى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن »[١] . فالنمو الاقتصادي جزء من مكونات عملية التنمية ، يسبقه الكثير من التوجه والاستعداد المجتمعي والتحولات الهيكلية ، ويصاحبه توجه اجتماعي يحرص على وجود علاقات تؤكد عدالة توزيع ثمرات التنمية ، وتربطها عضوياً بعملية التطور الحضاري .

إن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لايجاد قدرات ذاتية تمكنه من العطاء ، وتؤكد استقلاليته ، وتقلل باستمرار احتمالات سقوطه في براثن التبعية بجميع اشكالها ، وذلك من اجل تأمين متطلبات وجوده الحيوي ومواصلة تطوره الحضاري واداء رسالته الانسانية . لذلك كله ، فإن عملية التنمية يجب أن تكون ذات اتجاه محدد وغايات مجتمعية واضحة . ومثل هذه الغايات ذات البعد الحضاري يتطلب وجودها ارادة مجتمعية حرة ونـاضجة ذات أفق حضـاري ، متمكنة من التعرف على غايات المجتمع ، وتوجيه مسيرته من خـلال ادراك مؤسسات هـذا المجتمع لضرورات التغيير ، وامتلاكها لوسائل قادرة على تحقيق التزام الارادة السياسية بعملية التنمية . ان التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة هي عملية يجب ان ترتكز على ارادة اجتماعية ذات غايـات واضحة وقدرات فعالة ، تستجيب لها ارادة سياسية ملتزمـة ومتفاعلـة ، تستهدف ايجـاد قدرات

---

(١) علي خليفة الكواري ، « حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٢٧ (ايار / مايو ١٩٨١) ، ص ٣٥ ـ ٣٧ .

مجتمعية متمكنة من ضمان الوجود الحيوي للافراد والجماعات ، وتمكين المجتمع من مواصلة تطوره الحضاري .

ولعله من المفيد أن أشير ـ بايجاز ـ الى العناصر التي تضمنها تعريف التنمية كما ورد في البداية :

١ ـ التنمية **عملية** وليست حالة ، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة ، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها .

٢ ـ التنمية عملية **مجتمعية** يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة او مورد واحد.

٣ ـ التنمية عملية **واعية** ، وهذا يعني انها ليست عملية عشوائية ، وإنما عملية محددة الغايات ، ذات استراتيجية طويلة المدى ، واهداف مرحلية وخطط وبرامج .

٤ ـ التنمية عملية **موجهة** بموجب ادارة للتنمية ، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها ، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع انتاجاً وتوزيعاً . بموجب اسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع .

٥ ـ ايجاد **تحولات هيكلية** ، وهذا يمثل احدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي . وهذه التحولات ـ بالضرورة ـ تحولات في الاطار السياسي والاجتماعي ، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الانتاجية . ويؤكد **د. يوسف صايغ** هذه الخاصية بقوله ان :

« النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ، ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة ... الا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق الا بفضل تبدلات ايجابية واسعة : نوعية لا كمية فحسب ، في هذه المعطيات والمؤسسات جميعها »[٢] .

٦ ـ بناء **قاعدة وايجاد طاقة انتاجية ذاتية** ، وهذا يتطلب من عملية التنمية ان تبني قاعدة انتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة قبلاً . وان تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية ، متنوعة ، ومتشابكة ، ومتكاملة ، ونامية ، وقادرة على مواجهة التغييرات في ترتيب اهمية العناصر المكونة لها على ان يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم ، والقدرة المؤسسية الراسخة ، والموارد البشرية المدربة والحافزة ، والقدرة التقنية الذاتية ، والتراكم الرأسمالي : الكمي والنوعي الكافي .

٧ ـ **تحقيق تزايد منتظم** ، بمعنى أنه ينبغي ان يكون تزايداً منتظماً عبر فترات زمنية طويلة ، وقادراً على الاستمرار في المدى المنظور ، وذلك تعبيراً عن تراكم الامكانيات واستمرارية تزايد القدرات واطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الاداء المجتمعي ؛ وليس تعبيراً عن تغييرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب .

٨ ـ **زيادة في متوسط انتاجية الفرد** . وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف « تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد » إذا ما أخذ بمعناه الصحيح ، واذا ما توفرت له امكانية القياس

---

(٢) يوسف عبدالله صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٧ .

الصحيح . ومما هو جدير بالذكـــر ، ان هذا المؤشر لو طبق ـ بشكل صحيح ـ عبر فترة معقولة من الزمن (٢٠ سنة) على حالة اي بلد عربي ـ بما فيها الاقطار المنتجة للنفط ـ لاتضح لنا تأرجحه وعدم انتظامه ، مما يؤكد ان المسيرة الحالية للاقطار العربية ليست عملية تنميـة ، ولا حتى عملية نمـو اقتصادي بالمعنى الاقتصادي الصحيح ، وانما هي تغييرات اقتصادية اجتماعية متأرجحة[٣] .

٩ ـ تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة لبلوغ غاياته . وهذا التزايد الذي يجب ان يكون متصاعداً ، يجب في الوقت نفسه أن يكون **بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الاخرى** .

١٠ ـ الاطار الاجتماعي ـ السياسي ، ويتضمن **آلية التغيير وضمانات استمراره** . ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على اساس الربط بين الجهد والمكافأة ، اضافة الى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع ، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيـد ضمانات الوجود الحيوي للافراد والجماعات ، وللمجتمع نفسه . فهذه الجوانب ، بالاضافة الى كونها تمثل اهداف التنمية ، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة ادائها .

من خلال العرض السابق لعناصر عملية التنمية الشاملة ومقوماتها يتضح لنا الفرق بين عملية التنمية المنشودة ، وما هو واقع في الوطن العربي ككل ، وفي كل قطر من اقطاره على حدة. ان ما يسمى بالتنمية في الاقطار العربية وما يسميه بعضنا بالنمو الاقتصادي ليس ـ في حقيقة الامر ـ تنمية ولا حتى نمواً اقتصادياً ، وانما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة ، لم يتحدد بعد اتجاهها ، ولم تتوفر لها بعد القاعدة الانتاجية القادرة على استمرارها . ولو طبقنا المؤشرات المتعلقة بتحسن نوعية الحياة ، ومؤشرات التبعية ومؤشرات التغييرات الهيكلية ، وحتى مؤشر تزايد الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن ، لفشلت الاقطار العربية ـ مجتمعة او منفردة ـ في ان تبرهن على وجود انتظام لعملية التنمية او عملية نمو اقتصادي بالمعنى المتعارف عليه اقتصادياً[٤] . ان الواقع الحالي يشير الى تخلف القاعدة الانتاجية في كل بلد عربي ، ويشير الى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبيـة احتياجـات المجتمع ، وانه لولا الاثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط ، والموارد الطبيعية الناضبة الاخرى في الوطن العربي واستمرار تصديرها الى الخارج واستخدام عائداتها من اجل تمويل الاستهلاك الجاري ، لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الانتاجية في جميع الاقطار العربية ، حيث تحطمت القاعدة الانتاجية التقليدية ، ولم تستبدل بعد بغيرها .

إن هذه الحقيقة المرة تبرهن لنا تردي محاولات التنمية في الوطن العربي ، وفي كـل قطر من اقطاره ، كنتيجة منطقية لعدم ادراكنا الفعال لمتطلبات هذه العملية الحضارية المعقدة ، وعجزنا عن خلق الطلب المجتمعي الفعال النابع من ارادة جماعية تعرف غايات التطور ، وتمتلك سبل تحقيقها ضمن استعدادها لدفع ثمن هذا التغيير من عرق وتضحيات[٥] .

---

(٣) الكواري ، « حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية ،» ص ٣٤ ـ ٣٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤ ـ ٣٧ ، و

Morris D. Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index* (New York: Pergamon Press, 1979).

(٥) اسامة عبد الرحمن ، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢) ، ص ٢٤ .

ثانياً : الارادة المجتمعية للتنمية الشاملة

تمثل التنمية الشاملة ـ كما عرفناها ـ عملية جوهرية عضوية في مسار التطور الحضاري لاي امة من الامم . وهي عملية يتم بمقتضاها اعادة تشكيل هياكل البناء الاجتماعي والمادي لتلك الامة ، تمكيناً لها من تجاوز وضع التخلف وبدء مسارها السليم على درب الرقي الانساني . وعملية التنمية بهذا المعنى تعتبر الوسيلة التي يتم بواسطتها خلق الادوات والآليات ، وايجاد المؤسسات والنظم المؤدية الى بدء عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية واستمرارها من اجل تصاعد كفاءة الاداء في قطاعات المجتمع كافة ، ولدى فئاته كافة من اجل تحقيق اهداف وغايات التطور الحضاري. لذلك فإن عماية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ليست مسألة عادية ، يمكن أن تبرز ضمن معطيات المجتمع المتخلف ومؤسساته ، كما أنها ليست قناعاً يمكن الصاقه على وجه هذا المجتمع لتجميل مظهره ، بل هي عملية جراحية ابداعية ، تتجه اول ما تتجه الى احشاء المجتمع المتخلف من اجل استئصال عوامل تخلفه . وهذا ما لا يتحقق بغير العمل المتصل من اجل بلورة ارادة جماعية تدرك ضرورات التغيير وتعرف مساره ، وأهم من ذلك ان تكون مستعدة لدفع ثمن هذا التغيير المنشود . لذلك فإن التنمية الشاملة بهذا المعنى هي عملية نضالية بحق ، اذ « لا توجد طريق مختصرة « قادومية » لبلوغ الهدف المجتمعي المنشود وانه لا بد من المقاربة النضالية اليه »[٦] .

والمقاربة هذه ـ كما يوضح مسارها الشكل رقم (١) ـ يجب أن تتجه أول ما تتجه بجهودها نحو بلورة ارادة مجتمعية للتنمية . وهذا يتطلب ايجاد ارادة اجتماعية تعي معطيات واقعها ، وتعاني من نتائجه ، تقلق على وجود الوطن ومستقبل الاجيال وتدرك اسباب الخلل وتعرف سبل اصلاحه . كما تستمد فاعليتها من وضوح رؤيتها ، وادراكها المؤسسي لضرورات التغيير ، وقدرتها على ايجاد الطلب المجتمعي الفعال الذي يستطيع تحقيق التزام الارادة السياسية بعملية التنمية . ان الارادة المجتمعية للتنمية تكتمل فاعليتها عندما تكون شرعية وجود القيادة السياسية مستمدة من التزامها بعملية التنمية ، وعندما يصبح في مقدور الارادة الاجتماعية ضبط ممارسات القيادة السياسية وترشيد سلوكها .

ولايضاح المسار الحرج (انظر الشكل رقم (١)) للعمل في سبيل ايجاد ارادة مجتمعية للتنمية مستمرة ومتجددة ، فإنني سأتناول ببعض التفصيل المسالك الرئيسية في هذا المسار من خلال النقاط التالية : ١ ـ **بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد** ؛ ٢ ـ **الصدمة الحضارية** ؛ ٣ ـ **تزايد الوعي بالواقع** ؛ ٤ ـ **مقاومة محاولات تزييف الواقع** ؛ ٥ ـ **القلق الموضوعي** ؛ ٦ ـ **الادراك المؤسسي لمتطلبات التغيير** ؛ ٧ ـ **الارادة المجتمعية للتنمية : الارادة الاجتماعية / الطلب الفعال / الارادة السياسية** .

وغني عن البيان ان هذه الجوانب متداخلة البدايات ومتفاعلة العناصر ، يؤثر كل منها في الآخر ، ويتأثر به . وما الارادة المجتمعية للتنمية سوى محصلة تكامل هذه العناصر ، وقوة اثرها ، وتفاعلها الايجابي .

---

(٦) صايغ ، « التنمية العربية والمثلث الحرج .» ص ١٩ .

شكل رقم (١)

ديناميكية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

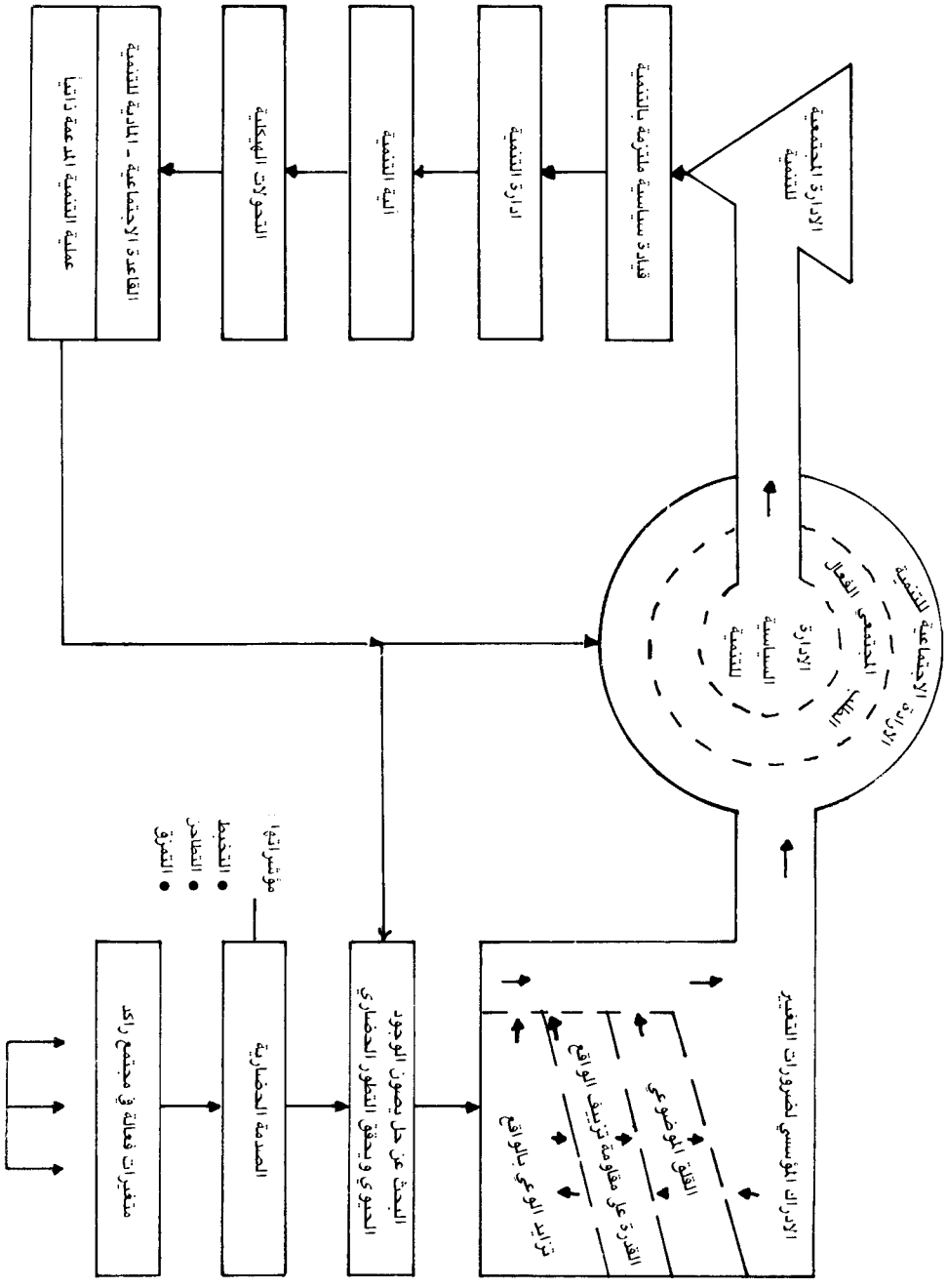

١ ـ بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد

إن عملية التنمية وفقاً لتصورنا الراهن لها تعد مفهوماً حديثاً افرزته الحضارة الغربية المعاصرة ، والمسيطرة على مقدرات العالم . وقد اكتسب هذا المفهوم ابعاده منذ أن استطاع الانسان أن يزيد من سيطرته على الطبيعة ويزيد من قدرته على تحديد مصيره ومستقبله، بعد ان تحرر من الاطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت قبل عصر التنوير والثورة الصناعية ، والاكتشافات العلمية وما صاحبها من تقدم تقني . وهكذا اصبحت المجتمعات الراكدة في عالمنا المعاصر ذات نمط الانتاج والتقنية والتنظيم الاجتماعي التقليدي ، عرضة لمتغيرات غريبة على نمط حياتها واسلوب تنظيمها تتسم مواجهتها بأنها فوق طاقة البناء الحضاري لتلك المجتمعات . ولقد أدى هذا الامر الى حدوث هزات عنيفة في بناء اي مجتمع تقليدي ، مما اصاب توازنه السكوني بخلل مشبع بالتخبط والتناحر الاعمى ، وبالاضطراب المهدد للوجود ، وفرض التبعية على ذلك المجتمع في وضعه المتحرك الجديد .

وهذه المتغيرات متعددة في اشكالها ، ومتنوعة في آثارها وابعاد مخاطرها على هوية اي مجتمع ، وتأتي الحروب والغزوات ـ التي قام بها الاستعمار الغربي ـ في مقدمة هذه المتغيرات . وما الحملة الفرنسية على مصر واحتلال فرنسا وبريطانيا وايطاليا لمعظم اجزاء الوطن العربي ، الا مثالاً على هذه المتغيرات ، التي هزت كيان المنطقة العربية ، وتعتبر الاكتشافات الفكرية والعلمية والاختراعات التقنية الحاسمة ، الى جانب اكتشاف الموارد الطبيعية النادرة والاكتشافات الجغرافية الجديدة ،من بين المتغيرات الجوهرية التي اخرجت كثيراً من المجتمعات التقليدية من ركودها ، واصابتها بخلل هيكلي عبر عن نفسه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وتقنياً .

٢ ـ الصدمة الحضارية

أحدثت المتغيرات الجوهرية ، التي أثرت على بناء المجتمعات التقليدية الراكدة ، صدمة حضارية لتلك المجتمعات . والصدمة الحضارية ، مثل اي صدمة تتوقف ردة الفعل تجاهها على حيوية المتلقي لها ، كما أن خروجه منها حياً يتوقف على مدى اصابتها منه مذبحاً . والصدمة الحضارية التي أصابت المجتمعات التقليدية منذ ان اشتد بأس الحضارة الغربية المعاصرة ، أدت الى انقراض بعض الشعوب،وادت الى ضياع هوية بعض آخر منها،كما تسلطت على ارادة شعوب اخرى ، مما جعل علامات الوهن تبدو واضحة على ارادتها ، فضلاً عن مسخ شخصياتها بالتشويه والتبعية.وعلى الرغم من ذلك ، وبخاصة بعد ان تكشفت مطامع الحضارة السائدة ، فإن دعوات التجديد الحضاري والنهوض فيما يتعلق بكثير من الامم بدأت تكتسب ابعادها ، وبدأ البحث المضني عن الذات من اجل ضمان متطلبات الوجود الحيوي ، وبدء مسيرة التطور الحضاري . ومما لا شك فيه ، ان امكانية التجديد الحضاري القادر على انتشال اي امة من براثن التخلف والتبعية ، متوقفة على حيوية تلك الامة وقدرتها على تأصيل نظرتها واسلوبها في الحياة ، حيث تعني الاصالة ان الامة تعي متطلبات العصر ، الذي تعيش فيه ، وتستوعب ما حققته الانسانية من معرفة مكنت الانسان من السيطرة على الطبيعة وتوجيه مسار مستقبله ، دون ان تعطي ظهرها لتراثها وتجربتها الحضارية في الماضي . ان التجديد الحضاري لاي امة يقتضي الربط العضوي بين معطيات المكان الذي توجد فيه الامة ، انطلاقاً من ادراكها لعناصر القوة التي تتيحها ثقافتها وتاريخها ومجمل مقومات تراثها الحضاري،التي تتشكل

منها النظرة الفلسفية لانسانها . وفي الوقت نفسه وبالاهمية نفسها فإنه يتوجب على تلك الامة أن تدرك متطلبات الزمان الذي تعيش فيه ، وتشارك فيه غيرها من الامم الصديقة والعدوة . ان القدرة على الربط العضوي بين معطيات المكان ومتطلبات الزمان ، تمثل المخرج العملي من ازمة التخلف والمدخل السليم لعملية التجديد الحضاري . فالتجديد الحضاري ما هو الا الاصالة كما يطرحها د. **احسان عباس** ، باعتبارها العملية التي يتم بواسطتها تحديد « مدى صلاحية الماضي للاستمرار في تفاعله مع الحاضر ، وما ينجم عن هذا التفاعل من تجديد في الاشكال الثقافية بعامة » ، حيث « ان الاصالة هي الشكل الذي تتولد منه الاشياء ، فقدرتها على التولد لا تنفصل عن كونها مرتكزاً اصيلاً له »[٧] . ان هذا المفهوم الصحيح للاصالة هو المفهوم الذي يجب ان يعتمد عليه في السعي من اجل صياغة المنطلقات الفكرية اللازمة لعملية التجديد الحضاري .

٣ ـ تزايد الوعي بالواقع

ولعل تزايد وعي افراد المجتمع بواقعهم الجديد يعتبر اول المؤشرات الدالة على استفاقتهم من الصدمة الحضارية . يلي ذلك البحث المضني من اجل صياغة منطلقات فكر اصيل قادر على انتشال المجتمع من تخلفه ، وأزمته الحضارية . وفي هذه الفترة ، فضلاً عن وطأة السيطرة التي يفرضها المستفيدون من الوضع المتخبط ، فإن الصراع العنيف يشتد بين اصحاب الفكر التقليدي ، واصحاب الفكر الحديث في المجتمع المعني . فالاولون يضربون باجتهاداتهم في اعماق الماضي : من تاريخ وتراث وعقائد ، للبحث عن حلول جاهزة سبق ان جربت في الماضي لواقع جديد ذي مشكلات مختلفة نوعياً عن الماضي . ويسلخ كثيرون من اصحاب الفكر الحديث انفسهم ومنطلقات فلسفتهم عن المكان الذي يوجدون فيه والمجتمع الذي يتصدون لحل مشكلاته ، رافضين معطيات تاريخه وتراثه وعقائده ، مستعيرين فلسفات تأصلت لمجتمع بشري ذي تاريخ ونظرة وتراث مختلف عن مجتمعهم هم . وبين حدة الصراع الاعمى لهذين التيارين ، وتحت وطأتهما الفكرية يبرز التوفيقيون باجتهاداتهم التي يعجز تأثيرها عن تأصيل الفكر في مجتمعهم ، ليصبح قادراً على لمس مشاعر الانسان وحسه التاريخي من ناحية ، فضلاً عن تزويده بالوسائل وتبصيره بالآفاق التي اتاحتها المعرفة الانسانية المتجددة لمواجهة العصر باسلوبه وادواته من ناحية اخرى.

وفي البلاد العربية بقيت محاولات التأصيل محاولات فردية مبتورة يغلب عليها الطابع الخام غير الشمولي ، تحول بعضها الى محاولات توفيق غير واقعي . ولم تستطع هذه المحاولات ـ على الرغم من كثرتها وجدية بعضها ـ ان تخلق مدرسة فكرية متفاعلة ونامية ، قادرة على ايجاد فكر عربي يتمكن من تحرير العمل العربي من ضياعه ، وعجزه الراهن[٨] .

---

(٧) احسان عباس ، « الاصالة في الثقافة العربية المعاصرة »، ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت ، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، **القومية العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ .

(٨) انظر الدراسات الهامة التالية المتعلقة بتاريخ المحاولات الفكرية والاتجاهات السياسية في المشرق العربي :
Albert H. Hourani, *Arab Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London: Oxford University Press, 1982);
مجيد خدوري ، **الاتجاهات السياسية في الوطن العربي** (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٦٢) ، ومحمد جابر الانصاري ، **تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي ، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٢** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١) .

٤ ـ القدرة على مقاومة تزييف الوعي

إن الوعي الفردي بمعطيات الواقع لا يستطيع ـ وحده ـ ان يقدم دليلاً لمسيرة المجتمع ، فلا بد لمثل هذا الوعي كي يتبلور وينضج من أن يتصاعد حتى يصبح قادراً على الوصول الى وعي وضمير قطاعات المجتمع وقواه الفاعلة . واذا لم يتسنّ لهذا الوعي ، ان يصبح وعياً جماعياً قادراً على خلق معاناة ، ومؤدياً الى قلق جماعي يصبح معه الواقع المتخلف هماً يجب ازاحته ، لا تستلذ الحياة مع وجود اسبابه ، ولا يُطمأنّ الى المستقبل مع استمرار وجوده ، فإنه لا يخلق ـ في مثل هذه الحالة ـ الضغط الكافي لعملية التغيير المنشود .

وممّا نود التأكيد عليه في هذا الصدد ان الوعي الفردي لا يترك لتصاعده سبيل ، بل يخنق في المهد ويُسفّه ، ويحل محله في الغالب وعي زائف بديل تتاح له الوسائل والامكانيات ويتلقى الدعم والتعضيد . فهناك من يستفيد من الواقع المتخلف ، وما يسببه من تخبط في المجتمع فيحاول تثبيته ، بل يفرضه بالوسائل المشروعة وغير المشروعة من اجل تشويه وتزييف وعي الافراد ، تمكيناً من السيطرة والسيادة عليهم .

وإذا أخذنا المنطقة العربية ـ على سبيل المثال ـ فإننا نجد أن التجزئة التي رسخت جذورها منذ مطلع القرن العشرين والهويات التي بدأت تنمو على اساسها ، أثرت في تزييف الوعي القومي العربي الذي كانت بشائره تلوح في الافق . لقد حلت النظرة الضيقة محل النظرة القومية ، واصبحت اساس التفكير والعمل لدى أغلب القوى الوطنية ، واصبح حتى دعاة القومية في البلاد العربية ينطلقون احياناً في اطروحاتهم من منطلقات قطرية متناقضة . إننا كثيراً ما نصادف بعضاً من المؤمنين بالمشاركة القومية فيما يتعلق بالحقوق ، دون أن يكون ايمانهم بالدرجة نفسها فيما يتعلق بواجباتهم القومية .

وتبرز عملية تزييف الوعي القومي في مجال تأصيل النظرة العربية من اجل ايجاد فلسفة عربية مرتبطة بالمكان والزمان . فتنشط حملات التشكيك ، ويشتد الارهاب الفكري لتخنق كل بادرة في مهدها . وفي الوقت نفسه نجد التغاضي والتشجيع ، واحياناً الدعم للتيارات الفكرية البديلة ، يستوي في ذلك الغريب عن المكان او البعيد عن الزمان،فكلها وسائل نافعة في تزييف الوعي المطلوب لمسيرة التغير القادرة على بلورة ارادة جماعية ناضجة وفاعلة .

وفوق كل ذلك نجد محاولات تشويه الواقع وتزييف الوعي في المنطقة العربية ، تمتد لتحول كل التنوعات الى تناقضات متناحرة ، وظيفتها الوقوف في طريق اي فرصة ، يمكن ان تتاح لبلورة الارادة الجماعية المنشودة . ومن هذا المنطلق يتم وضع العروبة في موقع النقيض للاسلام ، كما يتضح التركيز على المذهبية واطلاق عقالها ، وصب الزيت على نار الطائفية حيثما وجدت ، وتدعيم العنصرية وما تبقى لها من جذور شعوبية ، فتعطى الاشكال المختلفة ويركز عليها ، على الرغم من ضخامة الوهم الذي يقوم على اساسه وجودها ، الا وهو عنصرية العرب . حيث يؤكد الواقع ان « الخلائط الاثنولوجية العربية خلائط ثقافية اكثر مما هي خلائط عرقية »[٩] .

---

(٩) شاكر مصطفى ، « الامة العربية في منظور التاريخ ،» في : المعهد العربي للتخطيط ، **التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده** (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) ، ج١ ، ص ١٩ .

وعلينا ألا ننسى اخيراً وليس آخراً ، محاولات تزييف الوعي حول مفهوم العدو والصديق ، الثروة والدخل ، التنمية والتغيير العشوائي ، الانتاج والاستنضاب ، اضافة الى تشويه الواقع وطمس حقائقه . ولقد ساعد على تسهيل عملية تزييف الواقع ما يتميز به عصرنا الراهن من قدرة على توظيف علم النفس ـ وما نتج عنه من تكنولوجيا السلوك ـ توظيفاً يؤكد السيطرة المستمرة على شعوب العالم الثالث .. هذا فضلاً عن الامكانيات الضخمة ، التي اتاحتها وسائل الاعلام الواسعة الانتشار التي اصبحت جزءاً من حياة كل رجل وامرأة ، بل اخطر من ذلك اصبحت جزءاً من حياة كل طفل لم يتكون وعيه بعد . فكل هذه الوسائل الفتاكة تكالبت على الوعي الفردي ، بما يؤدي لخنقه في المهد ، وتشويه وعي المجتمع وتزييفه ، كي لا يبرز القلق الموضوعي في المجتمع وكي لا يدرك الافراد واقعهم المرير او يعرفوا سبل الخروج منه .

٥ ـ القلـــق الموضوعـــي

إن الادراك الحقيقي المتزايد من قبل افراد المجتمع وجماعاته لواقع التخلف ، وما يعنيه هذا التخلف من اخطار على الوجود الحيوي للانسان ومجتمعه ، يمثل المصدر الذي ينبع منه القلق الموضوعي وينتشر على اتساع المجتمع . ان مثل هذا القلق قائم على حقائق يمكن أن يلمسها الانسان ويدرك مخاطرها ، الامر الذي يجعل من انتشار القلق الموضوعي امكانية حقيقية تقوم على مرتكزات صلبة مستمدة من الواقع المعاش، وليست اوهاماً او تصورات كما هي الحالة احياناً في القلق النفسي. ان ما يمنع هذا القلق الموضوعي من الانتشار في المجتمع المتخلف يتمثل ـ بالدرجة الاولى ـ في محاولات تشويه الوعي وتزييفه ، والعمل من قبل القوى المستفيدة من الوضع القائم على تمييع ارادة المجتمع ، وخلق السلبية والوهن في نفوس افراده . والى ان يأتي اليوم الذي يستطيع فيه المجتمع ان يقف في وجه محاولات تزييف الوعي ، ويتيح للافراد والجماعات ادراك ابعاد الوضع القائم ومخاطره ، سيظل المجتمع رهينة لقوى التخلف والقهر .

إن الارادة المجتمعية للتنمية لا تنبع من فراغ ، وهي ليست مسألة يمكن ايجادها بين عشية وضحاها . فهذه الارادة ان لم تكن قد تبلورت تحت ضغط المعاناة والقلق الموضوعي المنطلق من حس مسؤول ، وشعور عميق بالمخاطر المحيقة ، وثقة في وجود امكانية الخروج من الازمة ، والتصدي للاسباب التي أوجدتها ، فإنها لن تكون على درجة من النضج وقدر من الصدق ، يؤهلانها لامتلاك النظرة الاستراتيجية اللازمة للتغيير . لذلك فإن عمق ادراك الانسان لواقعه المرير مدعاة للقلق الموضوعي . ومثل هذا القلق اذا ما انتشر ، واصبح ظاهرة جماعية ، يشعر الفرد بموجبها انه مسؤول عن استمرار الوضع القائم ، ويقع على كاهله جزء من مسؤولية العمل على التصدي للاسباب التي أوجدته ، دفاعاً عن ذاته وكرامته ، ومستقبل اطفاله ، قبل ان يكون دفاعاً عن الآخرين . عندها فقط يلتفت الانسان ليخلق من ضعفه قوة ، ويتجه تحت ضغط القلق الموضوعي والمعاناة الواعية للبحث عن القاسم المشترك بينه ، وبين بقية افراد المجتمع وجماعاته . وهنا يتجاوز الانسان العمل الفردي المحدود الامكانيات والاثر ، ويتجه الى العمل من خلال المؤسسات .ضماناً لفاعلية دوره واستمرار انجازات جهده وثمرات عطائه .

٦ ـ الادراك المؤسسي لضرورات التغيير

يمثل الايمان بالعمل من خلال المؤسسات منعطفاً حاسماً في مسيرة اي مجتمع متخلف ، فمن خلال وعي افراد المجتمع واتضاح رؤيتهم للتحديات التي يمر بها مجتمعهم ، ومع بلوغ ظاهرة القلق

الموضوعي درجة من الانتشار بين افراد ذلك المجتمع ، يدرك الافراد عجزهم كأفراد عن الوقوف امام التحديات التي تهدد وجودهم الحيوي . وهنا تصبح مسألة تكاتف الجهود ، وتكثيفها من خلال العمل في اطار المؤسسات مخرجاً عقلانياً لانفكاك مجتمعهم من براثن التخلف . فبواسطة المؤسسات وعن طريقها يمكن ان تنتظم جهود المجتمع وتدوم قدرته وتتراكم انجازاته وتتزايد قوته على حماية هذه الانجازات ، ويمكنه عن طريق المؤسسات ايضاً أن يبلور نظرته للحياة ، ومنهجه في التفكير واسلوبه في العمل ، وأن يكوِّن ارادته المجتمعية اللازمة لبدء عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة وتأكيد استمرارها . ان العمل من خلال المؤسسات وبواسطتها يمثل ـ بحق ـ الرد الحضاري لاي مجتمع يتطلع للتحرر من براثن التخلف وربقة التبعية . فعندما توجد المؤسسات المسؤولة ، وعندما يتحول عبء تحمل متطلبات التغيير من الافراد بصفتهم الفردية الى مؤسسات فكر وعمل ، يبلغ المجتمع المعني درجة الادراك المؤسسي لضرورات التغيير المنشود .

ومما هو جدير بالملاحظة أن كثيراً من المؤسسات التي تبرز في مراحل الوعي المبكر قد لا يتوفر لها من مقومات الفاعلية والاستمرار ما يمكنها من البقاء . كما ان بعضاً منها قد لا يستطيع ـ بحكم الظروف التي نشأ ضمن معطياتها ـ أن يؤدي رسالته المفترضة ، وبالتالي فإنه يبقى شكلاً دون موضوع . هذا فضلاً عما تؤدي اليه المقارمة المضادة من تشويه للمؤسسات وانحراف في مسيرتها ، فضلاً عن القضاء على الواعد منها . ولعل هذه الحقيقة المستمدة من الخبرة والتجربة تطرح مسألة اهمية وجود بنية اساسية يرتكز عليها العمل المؤسسي ، وينطلق ضمن الافق والامكانيات التي يتيحها وجوده .

والبنية الاساسية اللازمة لوجود بناء مؤسسي سليم ، تتمثل في تحقق امرين جوهريين في المجتمع المعني . **اولهما** : القدرة الجماعية اللازمة لحماية كرامة الانسان وحقوقه الاساسية . **وثانيهما** : القدرة الجماعية على بلورة منطلقات فكرية اصيلة تنير مسيرة المجتمع . ان وجود هاتين القدرتين في اي مجتمع يعد شرطاً اولياً لاطلاق امكانيات المجتمع وتوجيهها ، وادارة الصراع فيه تمهيداً لخلق البناء المؤسسي القادر على نقل المجتمع الى وضع يستطيع بواسطته النضال في سبيل ما وصفه المفكر العربي **قسطنطين زريق** بـ « المجتمع القادر : القادر على حماية كيانه ، وكفالة الكرامة لافراده ، وجماعاته ، وعلى الابداع في مسالك التقدم والرقي الانسانيين »[١٠] ، ويبقى التحدي في رأي الاستاذ زريق بـ « كيف نخلق الانسان والمجتمع المتمتعين بالقدرة الذاتية والمهيأين بالتالي لحياة هذا الزمان وللحياة الاشد عسراً في المستقبل القريب والبعيد ؟»[١١] . وفي اعتقادي ان القدرة الذاتية التي يتوجب تحقيقها ، تتطلب وجود بناء مؤسسي سليم ، يرتكز على بنية اساسية صلبة ، توضح له الاتجاه وتدرأ عنه الارزاء وتساعده على استقطاب الجهود وتكاتفها ، وتتيح له الحد الادنى المتصاعد من القدرة على ادارة الصراع من منطلق حضاري يكفل كرامة الانسان ويسعى لتأكيد حقوقه ، بعيداً عن روح الادعاء والتعصب الاعمى في القول والبطش والهمجية في العمل . ان وجود هذه القدرات التي تمثل ـ بحق ـ ضمير المجتمع وعقله المفكر تشكل البنية الاساسية التي لا بد من وجودها من أجل خلق امكانية العمل المؤسسي ، وانطلاقه من اسس سليمة .

---

(١٠) قسطنطين زريق ، « تعقيب على ورقة احمد صدقي الدجاني ،» ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت ، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠، **القومية العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** ، ص ٥٠٠ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٥٠٠ .

أ ـ حماية كرامة الانسان وحقوقه الاساسية

إن وجود ضمير في المجتمع ، يحرص على تأكيد كرامة الانسان وحقوقه الاساسية،يتطلب وجود ادراك جماعي لأهمية ذلك ، ويحتاج الى وجود هيئات أهلية يحترمها الجميع ويثق في مصداقيتها ، بعيدة عن المهاترات ومحصنة من الاحتواء ، وظيفتها الدفاع عن الانسان في المجتمع ، وعن كرامته وعرضه وحقوقه التي تؤكدها الشرائع السماوية والقوانين الانسانية. ان قدرة المجتمع على الدفاع عن كرامة الفرد فيه ، ومن ثم تأمينه لحقوق هذا الفرد المعترف بها تمثل حجر الاساس ونقطة المنطلق في رقيه الحضاري . فمن دون وجود هذه القدرة وفي غياب امكانية الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه ، تستباح الحرمات وتنتهك الاعراض ويقهر الانسان ، وتمسخ شخصيته . ويصبح مطلب التغيير المنشود حلماً من احلام اليقظة ومطلباً غير واقعي وغير منطقي ، حيث تملك السلطة المطلقة وسائل القمع ووسائل الاعلام ، دون ان يضبطها ضمير جماعي حي . فكل فرد يتصدّى لقول الحق يصبح في نظر المجتمع اما مثالياً احمق ، واما مخرباً وعدواً لدوداً . ان اكبر ما يقف في سبيل التضحية من اجل عزة الوطن ورقي المجتمع ، لا يتمثل في صعوبة التضحية ومشقتها فحسب ، وانما في انكار المجتمع للتضحية نفسها . ان الطلب الجماعي للبطل يخلق البطل ، لذلك فإنه ليس كثيراً في مجتمع يطلب التغيير ان يمكن نفسه من الاحساس بالجهود والتضحيات التي تبذل من اجله ، والصعوبات التي تقف في طريق من يتصدون لصنع مستقبله تمهيداً لحماية هذه الجهود ورعايتها .

إن نمو قدرة الجماعة في الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه تمثل الضمانة الاساسية ، التي تسمح بايجاد بوادر امكانية ادارة الصراع في المجتمع من منطلق حضاري ، يعتبر بحق الآخرين في الدفاع عن مصالحهم المشروعة والتعبير عن آرائهم . كما ان نمو هذه القدرة يوجد اولى متطلبات انتماء الانسان الى مجتمعه ، والتي تتيح لذلك المجتمع حق مطالبته للفرد بالعمل من اجل رفعته .

لهذا كله فإن قدرة اي مجتمع على فرز عدد متزايد من الاعلام والشخصيات الصادقة في القول والعمل غير الساعية للسلطة في الوقت نفسه ، للقيام بهذه المهمة التاريخية المتمثلة في الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه ، يمكن اعتبارها ـ بحق ـ النقلة النوعية التي تمثل صحوة الضمير الجماعي وسعيه لضبط الصراع في المجتمع بموجب مبادىء اخلاقية انسانية ، واهداف وطنية يكون الانحراف عنها امراً لا يمكن أن يمر دون ان تشعر بوطأته الامة ككل ، تمكيناً لها من تدارك الامر في الوقت المناسب .

ب ـ بلورة منطلقات فكرية اصيلة

تحتاج سلامة البناء المؤسسي ايضاً الى وجود قدرة جماعية متجددة يمكنها بلورة فكر ناضج ، تستقيم بموجب معطياته نظرة المجتمع للحياة ، وتتأصل فلسفته من اجل مواجهة متطلبات الظروف المتغيرة . ان المجتمع الذي لا يستطيع ان يؤلف بين افراده وقطاعاته بمنطلقات فكرية مقبولة لديهم ، لا يستطيع ان يوجه جهودهم ، ولا أن يوظفها من اجل تطوره الحضاري المنشود . ومسألة بلورة فكر اصيل لاي مجتمع تتطلب قبول منهج عقلاني ، ووجود بيئة مشجعة على تكونه وتجدده بتجدد الظروف التي يواجهها المجتمع والتحديات التي تقف في وجه مسيرته . لذلك كله لا بد لمؤسسات المجتمع من فكر تستنير به في عملها ، ولا بد لعملية التأصيل الفكري من مؤسسات تحتضنها وترعاها ، وتتيح المجال الحر للنضج الفكري في جميع المجالات . وهذه المؤسسات يتم بين جنباتها بلورة الفكر واستيعابه وتمثله في مواجهة مشكلات المجتمع .

إن العمل على ايجاد المؤسسات القادرة على الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه الاساسية ، وكذلك العمل على ايجاد المؤسسات القادرة على بلورة منطلقات فكرية تنير الطريق لمسيرة المجتمع وعمل مؤسساته الاخرى يعتبران معاً بحق قاعدة البناء المؤسسي السليم اللازم لحمل اعباء النقلة النوعية ، التي لا بد من أن يبلغها المجتمع ، لتجاوز ازمته ، وبداية عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة باعتبارها عملية حضارية .

وإذا تأملنا مسيرة المجتمع العربي ككل ، ومسيرة كل مجتمع محلي فيه ، فإننا يمكن أن نرصد غياب المؤسسات القادرة على الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه الاساسية من ناحية ، كما يمكن أن نلاحظ غياب المؤسسات القادرة على بلورة فكر اصيل ، وايجاد نظرة تنير مسيرة الطريق من ناحية اخرى . وفي اعتقادي ان مثل هذا الغياب يعتبر من اهم المعضلات التي منعت قيام بناء مؤسسي سليم ، قادر على بلورة ارادة اجتماعية ، تنتشل المجتمع من ازمته الحضارية التي طال امدها . هذا وعلى الرغم من المحاولات الجادة والجهود المضنية ، والتضحيات الجسيمة ، التي بذلت منذ أن بدأ احتكاك الوطن العربي بالحضارة الغربية المعاصرة .

فعلى الرغم من كثرة المؤسسات في البلاد العربية ـ في مجال الفكر والعمل ـ وعلى الرغم من تعدد الثورات والانتفاضات والانقلابات ، اضافة الى النكسات والنكبات لم يستطع المجتمع العربي ولا اي مجتمع قطري بعد ، ان يستوعب التغييرات التي احدثها احتكاك العرب بالغرب ، وان يبني المؤسسات المتمكنة من صياغة مبادىء وترسيخ اسس واقعية فعالة من اجل التجديد الحضاري المطلوب . لقد اصبح العمل العربي ـ الشعبي منه والرسمي ـ نتيجة لشراسة المواجهة الخارجية من ناحية ، ونتيجة لضعف المنطلقات الحضارية لهذا النضال من ناحية اخرى ، عملية مرتدة على الوطن العربي وعلى كل قطر من اقطاره ، فما زال الحق العربي مهاناً ، والجهد العربي مهدوراً ، والثروة العربية مستباحة ، والانسان العربي لا يتوفر له الحد الادنى من الكرامة ، ولا يتاح له حتى النزر اليسير من حقوقه الانسانية. وفوق ذلك اصبح تمزق المجتمع ـ نتيجة للتشقق الرأسي والانشراخ الافقي ـ احد الاسلحة الفتاكة المتاحة لاعداء المجتمع العربي وكل مجتمع قطري فيه .

ان الوضع العربي الراهن يمثل ظاهرة يصعب فهمها على الكثيرين . فالمجتمع العربي مليء بالحيوية والحركة ، غير مقل في تضحياته ولا في مبادرات افراده « شاغل الدنيا ومتعب الناس » ، غني بالافكار الفردية والامكانيات والمقومات المطلوبة لنهضة حضارية غير مسبوقة ، ومع وجود كل ذلك لا يوجد ضمير عربي او فكر عربي او عمل عربي فعال ، يمكن الرجوع اليه او الاحتماء به من اجل تحقيق الخلاص او حتى تلافي النكسات . فما سبب هذا الحرث في البحر ومن المسؤول عن هذا الوضع العبثي ؟ ان السبب ـ في رأيي المتواضع ـ يكمن اول ما يكمن في غياب الادراك المؤسسي لضرورات التغيير على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى كل قطر فيه .

فمن دون بناء مؤسسي راسخ المقومات ، قادر على توجيه الجهود ، متمكن من ادارة الصراع في المجتمع ، يقوم في غايته ووسيلته على الانسان ويمتلك النظرة المجتمعية المنطلقة من فكر اصيل ، لن يستطيع المجتمع التحرك الى الامام . ومن دون ادراك مؤسسي يصون كرامة الانسان ويدافع عن حقوقه وينير السبيل له ويراكم انجازات مسيرته ، لا يمكن تعبئة الطاقات الخيرة في المجتمع وتوجهها بالثقل والاستمرارية والتصميم اللازم لتمكينها من الوقوف امام القوى الداخلية والخارجية المعادية للتغيير الضروري .

٧ ـ الارادة المجتمعية للتنمية

(ارادة اجتماعية ـ طلب مجتمعي فعال ـ ارادة سياسية)

إن الادراك المؤسسي لضرورات التغيير في اي مجتمع يمثل القدرة الحاسمة لذلك المجتمع من اجل بلورة ارادة مجتمعية للتنمية الشاملة ، والتطور الحضاري. فبلورة مثل هذه الارادة تحتاج الى وجود فلسفة ، تساعد الافراد والجماعات على مقاربة نظرتهم للحياة ، كما تسمح بايجاد فكر يستنير بهديه العمل في المجتمع . وتحتاج هذه الارادة ايضاً الى العمل الايجابي المنتظم الذي يراكم الانجازات ويحمي المكتسبات ، ويطلق الطاقات الخلاقة ضمن مناخ يصون كرامة الانسان ويدافع عن حقوقه ويتيح المجال لامكانية ادارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره . والوجود السليم لبناء مؤسسي معبر عن ادراك الافراد والجماعات لضرورات التغيير واهمية امتلاك وسائله ، هو القادر على بلورة الارادة المجتمعية .

ويتمثل جوهر الارادة المجتمعية في الارادة الاجتماعية لافراد المجتمع وجماعاته ، كما تنبع مصادر قوتها من الطلب المجتمعي الفعال لضرورات التغيير الصادر من مؤسسات المجتمع . فوجود الطلب المجتمعي الفعال يعني استعداد المجتمع وقدرته على دفع الثمن المطلوب لعملية التطور الحضاري . وتتجه قوة الطلب المجتمعي الفعال الى التركيز على تطوير او فرز الارادة السياسية الملتزمة بمتطلبات التغيير . وغني عن البيان ان الطلب المجتمعي الفعال يجب ان يستمر في الوجود ، معبراً عن استمرار الارادة الاجتماعية ، وان يتجدد بتجدد الظروف والتحديات التي تواجه المجتمع .

إن الارادة الاجتماعية بحكم كونها محصلة لوعي افراد المجتمع وقلقهم الموضوعي ، وتعبيراً عن ادراكهم لضرورات التغيير من خلال المؤسسات ، يحتاج استمرارها الى استمرار وجود هذه العناصر متجددة . ان قوة الارادة الاجتماعية تنبع من قوة العناصر المكونة لها ، وبالتالي فإن قدرتها على ضبط القيادة السياسية وترشيد سلوكها وايقاف اي محاولة من قبلها قد تستهدف تشويه الوعي واضعاف الطلب المجتمعي ، يتوقف على استمرار حيوية تلك العناصر المكونة للارادة الاجتماعية . واستمرار قوة العناصر يتطلب ـ ضمن ما يتطلب ـ ان يكون البناء المؤسسي الذي ترتكز عليه الارادة الاجتماعية بناءً مستقلاً عن السلطة السياسية ، معبراً عن المصالح المشروعة للافراد والجماعات ، مؤمناً بأهمية ادارة الصراع في المجتمع ، وقادراً على توظيفه من اجل عملية التطور الحضاري المنشود .

ويمكن ان نستدل على وجود الارادة الاجتماعية للتنمية الشاملة في اي مجتمع بوجود اربعة مقومات متداخلة ومتكاملة ، بحيث ان وجود اي منها يعضد وجود الآخر ويدعمه ، وهذه المقومات هي :

- تسليم مجتمعي بضرورة المشاركة بكل ابعادها .
- اقتناع مجتمعي بعقلية المنهج .
- وضوح نسبي للرؤية الجماعية .
- التزام باجتماعية الهدف .

عندما يصبح العقل الجماعي مقتنعاً بالحد الادنى من هذه المقومات الجوهرية ، ويصبح الضمير الجماعي ملتزماً بادائها ، تتبلور الارادة الاجتماعية ، ويبلغ الطلب المجتمعي درجة الفاعلية اللازمة لضبط ممارسات القيادة السياسية وترشيد سلوكها . وتجنباً للاطالة فإنني لن اتناول هذه المقومات

بالشرح والايضاح ، مكتفياً بالاشارة الى ان وجود هذه المقومات بشكل اصيل في ضمير وعقل وسلوك القوى المؤثرة في مسيرة المجتمع وعلى امتداد الارضية الجماهيرية المدعمة لتلك القوى ، امر جوهري وحاسم .. وما لم يكن القول والعمل وفقاً لهذه المقومات،في المجتمع هو القاعدة ، وما لم تكن ممارسة العمل بموجبها منطلقة من اقتناع والتزام استراتيجيين فإن استمرار هذه المقومات يتعرض للخطر . وكل انحراف عنها في عمل مؤسسات المجتمع المؤثرة يؤدي الى اصابة الارادة الاجتماعية للتنمية في الصميم . مما يجعل المسيرة الحضارية تتعثر إن عاجلاً ام آجلاً .

إن تبلور ارادة اجتماعية للتنمية الشاملة قادرة على صياغة طلب مجتمعي فعال يتمكن من تطوير الارادة السياسية او افرازها ، يمثل منطلق عملية التنمية وبدايتها الحقة . وما لم تكن الارادة السياسية وليدة ارادة جماعية ، وما لم تكن قادرة على ضبط ممارستها وترشيد سلوكها ، فإن القيادة السياسية لا بد من أن تكون تابعة لارادة او ارادات اخرى . قد تكون هذه ارادة فئة في المجتمع او طبقة او طائفة او غير ذلك من التقسيمات الرأسية والافقية في المجتمع ، وقد تكون تابعة لارادة سياسية خارجية صديقة او عدوة .

إن القيادة السياسية في اي مجتمع تستجيب للضغوط ، حيث ان السياسة ليست « الا فن الممكن » وعندما لا تملك الارادة الاجتماعية امكانيات الضغط ولا تستحوذ على وسائله ، تزيد امكانية الضغط من الارادات الداخلية والخارجية الاخرى ، مؤدية الى تأرجح الارادة السياسية ، ومع تأرجحها يزيد سعيها من اجل ضبط المجتمع ، وتهميش ادوار افراده وجماعاته وتحويله الى تابع لها ، بدلاً من أن تكون معبرة عن ارادته الخلاقة وضميره الحي . ولعل هذه العلاقة الديناميكية الحاسمة ، والتوازن الحساس بين الارادة الاجتماعية والارادة السياسية ، هي معضلة التطور الحضاري المنشود الذي لا يمكن أن يبدأ ويستمر عطاؤه الا عندما يصبح في قدرة الارادة الاجتماعية توجيه الارادة السياسية ، بدلاً من أن تسيطر الثانية على المجتمع . ويتطلب توجيه الارادة السياسية هذا اول ما يتطلب قدرة المجتمع على ادارة الصراع فيه من منطلق حضاري ، يقبل مبدأ المشاركة في السلطة السياسية[١٢] وصولاً الى اقرار مبدأ تداول القيادات الفعالة في المجتمع ، حتى وان كانت السلطة السياسية مستمرة في الوجود .

ولعله من المفيد هنا التأكيد على ان الارادة السياسية التي يتوجب ايجادها لا تعني بالضرورة تغييراً في القيادة السياسية القائمة ، وانما قد يكون من الافضل ـ ان كان ذلك ممكناً ـ ايجادها عن طريق تطوير فكر تلك القيادة القائمة ، لتكون ارادتها اكثر تعبيراً عن الارادة الاجتماعية . فليس المهم تغيير الحكام ، وانما تغيير الفكر السياسي للحكام ليكونوا اكثر تعبيراً عن تطلعات المجتمع .

وفي اعتقادي انه اذا ملكت الارادة الاجتماعية الحد الادنى من القدرة على ترشيد سلوك القيادة السياسية وضبط ممارساتها ، واصبحت القيادة السياسية تستمد شرعيتها من التزامها بعملية التنمية المتمثلة في التزامها باجتماعية الهدف ، وتسليمها بضرورة المشاركة بكل ابعادها ، فإن بداية عملية التنمية تصبح امراً ممكناً ، ومسألة ذات طبيعة فنية (انظر الشكل رقم (١) .

---

(١٢) المشاركة السياسية لا تعني بالضرورة تطبيق نموذج الديمقراطية الغربية ، انظر : محمد غانم الرميحي ، « المشاركة والتنمية ،» محاضرة القيت ضمن برنامج مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ٥ ايار / مايو ١٩٨٢ ، واسماعيل صبري عبدالله ، **ملف المستقبلات العربية** ، العدد ٢ (١٩٨١) .

ثالثاً : عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

تبدأ عملية التنمية الشاملة عندما تتبلور ارادة مجتمعية للتنمية . وتتمثل هذه الارادة المجتمعية في وجود ارادة اجتماعية قادرة على تعبئة طلب مجتمعي فعال ، يؤدي الى ايجاد الارادة السياسية الملتزمة بعملية التنمية .

فإذا ما تحقق ـ عبر مسيرة المجتمع ـ الحد الادنى من الارادة المجتمعية هذه ، فإن اهم مرتكز من مرتكزات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة يكون قد تحقق . وبعد ذلك يصبح ايجاد المرتكزات الاخرى مشكلات ذات طبيعة فنية ، يمكن حلها بالعمل الجاد والمثابرة بعد تمكن المجتمع من التغلب على معضلة التنمية المتمثلة في ارادة التنمية ، وهذه المرتكزات الاخرى تتمثل في التالي:**١ـ ادارة التنمية؛٢ ـ آلية التنمية ؛٣ ـ التحولات الهيكلية في البناء الاجتماعي والتقني والمادي للقاعدة الاجتماعية ؛ ٤ ـ التنمية المدعمة ذاتياً** .(انظر الشكل رقم ٢) .

وسأتناول فيما يلي ـ بايجاز ـ هذه الحلقات المتصلة ، والمتبادلة التفاعل في عملية التنمية الهادفة لخلق القاعدة الانتاجية المدعمة ذاتياً ، وادامتها من اجل خدمة غايات التطور الحضاري للمجتمع .

١ ـ ادارة التنمية

ادارة التنمية هي ادارة التغيير النوعي المتجدد والهادف الى تحقيق غايات المجتمع عبر تحولات هيكلية اجتماعية سياسية ـ اقتصادية ـ تقنية . لذلك فإنها ادارة ابداعية خلاقة ، يجب ان تتوفر فيها القدرات اللازمة لمواجهة تحديات التخلف ، وتتوفر لها الرؤية المتمكنة من تغيير الظروف التي عملت على تكريسه ، كما يجب ان تكون قادرة على تعبئة موارد المجتمع ، وتوظيفها بكفاءة متزايدة ، وبشكل استراتيجي ضمن اولويات التغير المنشود .

وادارة التنمية ـ بهذا المعنى ـ هي ادارة شمولية استراتيجية مستقبلية ، مناط بها صياغة الاهداف ، وتعبئة الامكانيات ، واطلاق الطاقات ، وتهيئة البيئة اللازمة لخلق آلية التغيير المنتظم . لذلك فإن ادارة التنمية ليست وحدة ادارية مستقلة ، وانما هي المحصلة النهائية للترابط العضوي ، والتوجه التنموي لجميع قطاعات الادارة في المجتمع . وهي تتضمن بالضرورة الادارة السياسية الى جانب الادارة العامة ، وادارة المشروعات في كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني . فإدارة التنمية توجه واسلوب في الاداء الاداري يتم استلهام فلسفته واتباعها في كل القطاعات الادارية في المجتمع . ويعرف **د. اسامة عبد الرحمن** ادارة التنمية بأنها « الادارة التي تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع في خطط وبرامج ، كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة وفعالية تتوفر لديها الارادة التنموية .. والنظرة البعيدة الثاقبة .. والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات ، والانصهار والتفاعل مع القاعدة العريضة للمجتمع .. والقدرة على تحريكه .. وتطوير رأسماله البشري والمادي .. واستثماره الاستثمار الامثل الذي يحقق المستوى الحضاري المتطور ذاتياً في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بما يضمن سعادة الجيل والاجيال القادمة »[١٣] .

---

(١٣) عبد الرحمن ، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** ، ص ٣١ .

شكل رقم (٢)

مرتكزات عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة

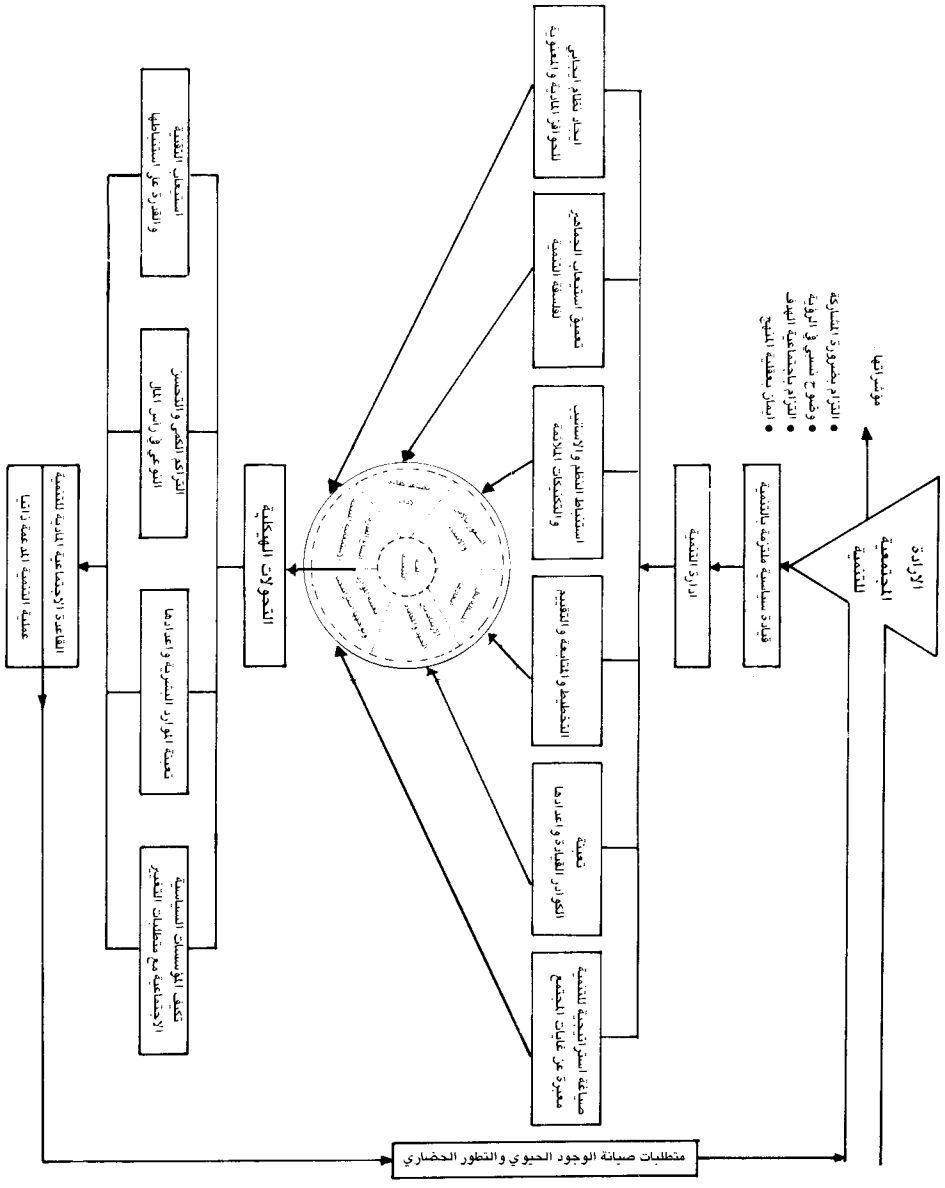

ويجب ان تتميز ادارة التنمية بعدد من القدرات ، وتقوم بعدد من الوظائف الرائدة والمبدعة حتى يتسنى للمجتمع بواسطتها ايجاد وادامة آلية تتحرك بموجبها جهوده ، وتنمو قدراته ، وتطلق طاقاته باتجاه احداث التحولات الهيكلية ، وايجاد البناء الاجتماعي والتقني والمادي اللازم لتدعيم عملية التنمية ذاتياً وادامتها[١٤] .

وتتمثل هذه الوظائف المركزية ـ باختصار شديد في : ١ ـ تعبئة الكوادر القيادية اللازمة لعملية التنمية واعدادها وحفزها ؛ ٢ ـ صياغة استراتيجية طويلة المدى للتنمية تعبر عن غايات التطور الحضاري ، كما يحددها الاختيار الحر الملتزم للافراد والجماعات في المجتمع المعني ؛ ٣ ـ القيام بمهمات التخطيط والمتابعة والتقويم على المستوى الكلي والمستوى القطاعي ؛ ٤ ـ تنمية القدرة المجتمعية على استيعاب المعرفة ، والقيام باستنباط النظم والاساليب والتقنيات الملائمة لمؤسسات المجتمع ، والنشاطات القائمة فيه ؛ ٥ ـ خلق الحالة الذهنية لدى الجماهير من اجل استيعاب فلسفة التنمية الشاملة ، وذلك من خلال الاعلام المسؤول والتعليم المبدع الخلاق[١٥] ؛ ٦ ـ ايجاد نظام ايجابي للحوافز المادية والمعنوية في المجتمع ، قادر على توجيه الجهود بمقتضى متطلبات التنمية ، ودفع الافراد الى تحسين مهاراتهم ورفع معدلات أدائهم .

٢ ـ آلية التنمية

تمثل آلية التنمية او ميكانزم التغيير المنتظم محصلة السلوكية المجتمعية الناتجة عن حركة الافراد والمنشآت في المجتمع ، نتيجة لوجود عدد من التوجهات والمنطلقات والحوافز المتمكنة من خلق تلقائية العمل في المجتمع تحقيقاً لاستراتيجية التنمية . ويقاس نجاح ادارة التنمية في اداء مهمتها ، بمدى تمكنها من ايجاد واستمرار توجيهها للتلقائية المجتمعية اللازمة من اجل تأكيد الارتباط بين المكافأة والجهد ، وتحقيق تزايد في تعبئة الموارد ، واتساع في القدرة الاستيعابية المنتجة ، وتصاعد في كفاءة الاداء ، واستخدام امثل للموارد المتاحة وتوجيهها استراتيجياً ، هذا فضلاً عن توفيرها للمتطلبات السياسية والقانونية التي تصون كرامة الانسان ، وتؤكد أمنه ، ومتطلبات انتمائه .

ومما لا شك فيه أن سلامة آلية التنمية وفاعليتها تتوقفان على سلامة المبادىء التي صممت بموجبها . ولذلك فإن تصميم آلية التنمية من منطلق الالتزام باجتماعية الهدف وضرورة المشاركة ، هو التعبير الحقيقي عن صدق توجهات ادارة التنمية . كما ان استمرار هذه الآلية في ادائها الكفء هو تعبير عن بعد نظر ادارة التنمية ، وقوة استمرار الارادة المجتمعية ، وتصميم القيادة السياسية المنبثقة عنها .

٣ ـ التحولات الهيكلية

ووظيفة آلية التنمية تتمثل في ايجاد البناء الاجتماعي والمادي والتقني اللازم لخلق القاعدة الانتاجية المدعمة ذاتياً والقادرة على الاستمرار ، وتحقيق غايات المجتمع وتطوره الحضاري . وهذا

---

(١٤) فضل الله علي فضل الله ، « ادارة التنمية ، منظور جديد لمفهوم التحديث ،» **صوت الخليج** (الشارقة) ، (١٩٨١) ، ص٢٧ .

(١٥) علي محمد فخرو ، « هموم خليجية : الانسان والتنمية ،» **العربي** ، العدد ٢٨٦ (ايلول /سبتمبر ١٩٨٢) (محاضرة القيت ضمن مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ٢٤ ايار / مايو ١٩٨٢) .

البناء يتم تشييده عبر تحولات هيكلية ، تغير ملامح المجتمع المتخلف ، وتوجد القدرات اللازمة لاستمرار عملية التنمية المدعمة ذاتياً . وتتمثل هذه القدرات في التحولات التالية : تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير استجابة لغايات التطور الحضاري ؛ تنمية الموارد البشرية ؛ استيعاب التقنية والقدرة على تطويعها واستنباطها ؛ تحقيق التراكم الرأسمالي .

أ ـ تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير استجابة لغايات التطور الحضاري

إن كفاءة التنظيم الاجتماعي للانتاج تعتمد على سلامة البناء السياسي والاجتماعي الذي يتم الانتاج ضمن اطاره . لذلك فإن التكيف المستمر للمؤسسات السياسية والاجتماعية لا بد من أن يكون امراً متصلاً ، يتجدد بتجدد الظروف المتغيرة . ان البناء الاجتماعي ـ السياسي يمثل الاطار الذي تتم عملية التحولات الهيكلية ضمن محدداته ، ويحدث التغيير ضمن الهامش الذي يتجه للجهود التنموية . لذلك فإنه ما لم تتكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وما لم تستجب لمقتضيات تحقيق الغايات المجتمعية المعبرة عن غايات التطور الحضاري فإنها تصبح محدداً لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية . ومثل هذا الجمود ، إما أن يؤدي الى تمزق الاطار الاجتماعي ـ السياسي تحت ضغط ضرورات التغيير ، أو يصبح معوقاً لعملية التنمية الشاملة . وهذا البعد الاجتماعي ـ السياسي للقاعدة الانتاجية اللازمة لعملية التنمية ، هو ما يميز القاعدة الانتاجية للتنمية عن مثيلاتها في المجتمعات المتخلفة ، والمجتمعات التي يتحقق فيها نمو اقتصادي مجرد . ان المقومات السياسية والاجتماعية للقاعدة الانتاجية اللازمة لعملية التنمية هي الضمانة لاستمرار عملية التنمية وتجددها ، دون ان يقف « التابو » السياسي والاجتماعي عقبة كأداء امام مسيرتها واحتمالاً مرجحاً لانتكاستها . ولعل المحددات غير العقلانية التي عاقت عملية تكييف المؤسسات السياسية والاجتماعية في الكثير من الحضارات والتجارب التنموية القديمة والحديثة ، هي التفسير المقبول لسقوط تلك التجارب . كما ان جمود المؤسسات السياسية والاجتماعية في عدد من دول العالم المعاصرة يمكن اعتباره ـ بحق ـ اكبر تحد يواجه مسيرة هذه الدول ، سواء أكان ذلك بالنسبة للدول التي تحقق فيها قدر من النمو الاقتصادي او حتى قدر من التنمية ضمن تغيير اجتماعي ـ سياسي فجائي ، لم تهيأ له فيما بعد امكانيات التطور المتجدد .

ب ـ تعبئة الموارد البشرية واعدادها

إن المجتمع الذي لا يستطيع أن ينمي موارده البشرية ، لن يستطيع أن ينمي اي شيء آخر فيه بصورة ايجابية،وتعبئة الموارد البشرية تتطلب تخلصاً من البطالة بكامل مظاهرها . ولعل من اهمها بالنسبة للمجتمع العربي حالة البطالة المفروضة اجتماعياً على المرأة نتيجة لتحديد مجالات عملها. هذا اضافة الى النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة كانسان فقد حقه في تقرير مصيره وتحديد اختياراته.ان الوضع غير الانساني للمرأة في المجتمع العربي اصبح معوقاً لامكانية عطائها، وحاجزاً امام تطور العقلية العربية ـ لدى الرجل والمرأة ـ وموقفهما من الانسان والحياة . وهذا كله هدر لامكانيات المجتمع ، وعائق امام تعبئة موارده البشرية . يلي وضع المرأة ظاهرة البطالة المرفهة في المجتمع ، حيث يوجد أناس قادرون على العمل، ولكن سهولة حصولهم على متطلبات الحياة لا تبقي لديهم حافزاً كافياً للبحث عن عمل او القيام به. وظاهرة البطالة المرفهة ، فوق كونها هدراً فهي اساءة لقيمة العمل

في حد ذاته . ثم يأتي البطالة المقنعة والتضخم الوظيفي ليشكلا وضعاً تهدر بموجبه اغلب الطاقات البشرية المتاحة للمجتمع العربي. وفوق هذا كله ، تشكل البطالة الظاهرة هدراً في امكانية اي مجتمع لا يخلق في الوقت المناسب فرص العمل لافراده . لذلك كله فإن تعبئة الموارد البشرية والقضاء على البطالة بجميع اشكالها، يوفران المنطلق لعملية تنمية الموارد البشرية .

يضاف الى التعبئة مهمة اعداد الموارد البشرية . وهذا الاعداد يتم عن طريق كل من التربية والتعليم ، والتدريب والتطوير المستمر . يمثل التربية والتعليم الاستراتيجية طويلة المدى في تنمية الموارد البشرية والتعليم الذي يتطلبه اعداد انسان التنمية ، هو تعليم نوعي يستهدف اعداد الانسان القادر على الخلق والابداع والمستعد للمبادرة والتصدي للظروف المستجدة ، نتيجة للتحولات المحلية والتغييرات العالمية المحيطة . انسان واقعي منتبه ومدرك لما يدور حوله « يشم التغييرات قبل ان تصير اعصاراً »[١٦] . ويمثل التدريب الاستراتيجية قصيرة المدى التي يتم بمقتضاها ايجاد المهارات اللازمة لاداء الفرد . ويمكن أن يعول على نظام التدريب في بداية عملية التنمية ، لتصحيح اخطاء نظام التعليم عن طريق اعادة تدريب المتخرجين من مراحل التعليم المختلفة للقيام بالمهمات الجديدة التي اوجدتها عملية التنمية[١٧] . واخيراً وليس آخراً فإن نظام التطوير المستمر ـ من وقت الالتحاق بالعمل وحتى وقت التقاعد ـ يمثل الضمانة التي بموجبها يستمر المام الفرد بكل المتغيرات في مجال مهنته ، والظروف المحيطة بعمله اغناءً لخبرته وتعميقاً لمعطيات تجربته وسعياً لاداء مبدع كفء .

ومن اجل تنمية القوى العاملة ورفع معدلات ادائها ، فإنه لا بد من وجود اسلوب لتخطيط احتياجات القوى العاملة . ولا بد ايضاً من أن يطبق اسلوب متقدم في ادارتها ، ينطلق من ضرورة جذب القوى العاملة وحفزها واعدادها والاحتفاظ بها الى جانب ما سبق كله ، فإن تنمية الموارد البشرية تتطلب ضرورة وجود امكانية المشاركة . فحق المشاركة ـ كما سبق أن كررنا ـ هو الضمان لوجود شعور الانتماء لدى الافراد والجماعات . فالانسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها من الضروري ان يشارك في تحديد اهدافها وضبط مسيرتها ، مثلما هو من واجبه المشاركة في اداء واجباتها وتحمل اعبائها .

ج ـ استيعاب التقنية والقدرة على استنباطها

تعد التقنية بما فيها المعرفة الادارية ، مصدراً متاحاً غير محدود الامكانيات من أجل تزايد كفاءة استخدام الموارد . والتقنية ، بحكم كونها الوسيلة والنشاط الذي يسعى الانسان بواسطته الى تغيير البيئة المحلية والسيطرة عليها ، لا بد من أن تستنبط حسب مقتضيات البيئة التي يتوجب تغييرها او السيطرة عليها . فالاحساس بالمشكلة التي يراد التوجه لحلها ، والغايات المنشودة من تجاوزها ، يشكل صلب الفكر الذي ينطلق منه تبنّي تقنية دون اخرى ، وعليه يعتمد مدى ملاءمة

---

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) محمد عبد الرحمن الطويل ، « نحو ايجاد قيادات ادارية محلية »، محاضرة القيت ضمن برنامج مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ١٠ آذار / مارس ١٩٨٢ .

التقنية المختارة للبيئة الاجتماعية المطلوب تطبيقها فيها . لذلك قيل ان التقنية غير محايدة ، ولذلك ايضاً فشلت محاولات نقل التقنية ، واصبح السبيل الى اكتساب القدرة التقنية في مجتمع يحتاج وجود امكانية ذاتية لديه قادرة على معرفة متطلباته ، ومن ثم استيعاب وتطويع واستنباط التقنية الملائمة. واذا كان هذا القول يجب ان لا يعني ضرورة البداية من الصفر ، فالمعرفة الانسانية تراث مشترك لبني البشر ولا يتجاهل وجوده سوى الاحمق ، فإنه يجب الا يعني النقل الاعمى . لذلك فإن تنمية امكانيات تقنية ذاتية لاي مجتمع يكون بموجبها قادراً على حسن الاختيار ، ويتمكن من التطوير والاستنباط يمثل احد المقومات الاساسية لبناء القاعدة الانتاجية اللازمة للتنمية . وبناء هذه القدرة عملية طويلة وشاقة تحتاج ضمن ما تحتاج ثقة بالنفس ، الى جانب ضرورة وجود الكوادر والمؤسسات التقنية : من جامعات ومعاهد معنية بمشكلات المجتمع الى مراكز البحث العلمي ، ومنشأة الاشراف والاستشارات والتنظيم والتصميم والصيانة والتصنيع ، كل ذلك ضمن اطار استراتيجية طويلة المدى تستهدف بناء القدرات التقنية الذاتية في المجتمع المعني .

د ـ التراكم الكمي والتحسن النوعي لرأس المال

لقد شكّل وجود رأس المال او الوسائل المادية للانتاج الوسيلة التي انتقل بواسطتها الانسان من البدائية الى تكوين الحضارات . وما زال رأس المال ، على الرغم من تناقص اهميته بالنسبة للتنظيم الاجتماعي للانتاج والتقنية ، يمثل المقومات المهمة التي ترتكز عليها القاعدة الانتاجية للتنمية . ولذلك فإن تكوين رأس المال المجتمعي من وسائل الانتاج المادية المباشرة وغير المباشرة وتحسين نوعية هذه الوسائل ، يمثل احد التحديات التي تواجه المجتمعات المتخلفة والنامية على السواء . وتكوين رأس المال في بداية عملية التنمية يحتاج الى كثير من التضحيات ، فشد الاحزمة على البطون قد يكون ضرورة ، وتخصيص معدل مرتفع نسبياً من الناتج المحلي الجاري للاستثمار من اجل التكوين الرأسمالي ، يصبح نتيجة منطقية للسياسة الانمائية . ان حاجة المجتمع في بداية مسيرته التنموية الى ايجاد البنية التحتية ، اضافة الى ايجاد وحدات الانتاج العصرية : من مزارع ومصانع ومنشآت انتاج سلعي وخدمي اخرى تحتم توجيه معدلات مرتفعة من الاستثمار وتحسناً نوعياً في مخزونه ، وذلك من اجل خلق رصيد كافٍ من وسائل الانتاج المادية ، قادر على تصاعد امكانية المجتمع على انتاج احتياجاته الاساسية ، وخلق بناء مادي للانتاج قائم على اساس تكامل وحداته وتشابك نشاطاته بعيداً عن التبعية .

٤ ـ التنمية المدعمة ذاتياً

تمثل التنمية المدعمة ذاتياً الوضع الذي تصبح فيه القاعدة الانتاجية مرتكزة على مقومات ، ومؤسسات ومعطيات محلية متطورة ، ومتمكنة من استمرار التطور في المدى المنظور بموجب قدرات ذاتية متجددة . ويتحقق الوضع ويدوم بفضل استمرار وجود الارادة الاجتماعية ، والتزام القيادة السياسية وكفاءة ادارة التنمية وفاعليتها في خلق آلية التنمية من اجل تحقيق التحولات الهيكلية وبناء قاعدة واطلاق طاقة انتاجية بعيداً عن حالة الجمود والاعتماد الخطر ، ومتحررة من قيود التبعية .

وانطلاقاً من اهمية عملية التنمية الشاملة وضرورة استمرارها من اجل تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة وتحقيق غايات تطوره الحضاري ، فإنه لا بد من وجود مؤشرات موضوعية لقياس

كفاءة الاداء وفاعليتها . ووجود هذه المؤشرات مسألة جوهرية ، لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الاحوال . فمسألة تقويم الاداء المجتمعي من حيث مدى فاعليته في توفير وسائل التطور الحضاري وتحقيق غاياته ، وكذلك معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المجتمعية المتاحة له ، يمكن اعتبارها قضية مركزية من اجل معرفة اتجاهات المسار وامكانية المقارنة النسبية تاريخياً وجغرافياً . لذلك فإن ضرورة وجود مؤشرات موضوعية تعبر عن مدى تحقيق الانجازات مسألة لا يجوز الاختلاف حولها ، ولكن تبقى المسألة التي لا بد من حسمها تتمثل في اختيار افضل المؤشرات المتاحة عملياً لقياس عملية التنمية الشاملة . وهل يمكن ايجاد مؤشر واحد جامع مانع لقياس عملية التنمية.

ودون الدخول في التفاصيل الفنية المعقدة والمتغيرة لمؤشرات عملية التنمية ، فإنه يمكن في الوقت الحاضر اعتماد عدد من المؤشرات المتكاملة ، كل منها يقيس بعداً من ابعاد العملية . ومن بين هذه المؤشرات ، مؤشرات كلية : كمية ونوعية ، ومؤشرات جزئية : كمية ونوعية ، والى ان يتمكن الفكر التنموي من تجاوز ازمته الحالية ويصل في بحثه المضني الى مؤشر واحد يعبر ـ بموضوعية ـ عن مدى تحقق انجازات عملية التنمية ، فإنه لا بد من اعتماد عدد من المؤشرات الموثوقة حسب مستوى المعرفة الانسانية في وقتنا الحاضر[١٨] .

ملاحظة لا بد منها

قد يبدو توصيف عملية التنمية ـ كما ورد في هذه الدراسة ـ امراً مبسطاً لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقدة لعملية التنمية، والمركبة لعناصرها ، والمتداخلة لبداياتها ، ولعل العذر المقبول لمثل هذا الامر ـ حيثما وجد في الافكار التي طرحتها هذه الدراسة ـ يرجع الى الالتزام بالايجاز ، والاهتمام بالتحليل المتجه لابراز اهمية العملية وربط علاقاتها الجوهرية والتعرف على مقوماتها الرئيسية . ولعله من الواجب هنا التأكيد على ديناميكية عملية التنمية، وترابطها العضوي بالعمل الاجتماعي عبر مسيرته الطويلة .

إن عملية التنمية ترتبط بالتجربة والحصيلة المجتمعية ، وتتأثر بهما سواء ما تم منها قبل بدايتها او ما يتم عبر مسيرتها . ومما لا شك فيه ان مد العمل الاجتماعي وجزره ، وكمه وكيفه ، في الفترة التي تسبق بداية عملية التنمية ، هي المقدمات التي تبرز من ضمن معطياتها عملية التنمية ، وعلى سلامة هذه المقدمات وقوة دفعها يتوقف مستقبل التنمية . فكل قول او فعل ايجابي يقرب المجتمع من هدفه المنشود ويقوي بنيته ، وكل قول او فعل سلبي يقضي على امكانية وصول المجتمع او يرجئها ، وما بداية عملية التنمية سوى تعبير عن اكتمال الحد الادنى من متطلبات انتظامها .

وانطلاقاً من هذا التفاعل ، فإن التنمية تتطلب مقاربة نضالية تبدأ قبل التمكن من بداية عملية التنمية بوقت طويل . وهذه المقاربة تتطلب العمل المستمر الجاد من اجل تقويم السلوك الاجتماعي وقدرات المجتمع وتراكم انجازاته ، لذلك فإن مجمل الانجازات الجزئية والقطاعية التي يكون المجتمع

---

(١٨) Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index*, and Irma Adelman, Morris Adelman and Cynthia Taft, *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973).

قد حققها في مرحلة التغييرات التلقائية غير المنتظمة او مراحل النمو ، تصبح رصيداً لامكانياته عند بداية المسيرة التنموية ، كما انها في الوقت نفسه الوسيلة التي تساعد في بناء مقوماتها وادراك بدايتها . فالعمل غير المباشر من اجل التنمية يسبق العمل المباشر ، ويشكل القاعدة والمنطلق اللذين يبدأ منهما البناء الشامخ .

إن ادراك مسؤولية العمل من اجل التنمية قبل اكتمال شروطها يتطلب ان يظل المواطن المسؤول دائماً في مجتمعه ، لا ينسحب منه ولا يتفرج عليه ، يعمل من اجل البناء ما استطاع ، ويقف دائماً امام محاولات الهدم والتمزيق ومؤامرات رهن المستقبل . ان الموقف السلبي تجاه صنع المستقبل يمثل بداية النهاية الحقة لأي مجتمع . ان « اسوأ صور المستقبل هي تلك التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولات صنع المستقبل »[١٩] .

إن العمل على تحقيق عناصر وجزئيات المقومات التي ترتكز عليها التنمية امر مرغوب في حد ذاته ، حتى عندما تكون الارادة السياسية غير ملتزمة بعملية التنمية . وبالاضافة الى كون هذه الانجازات رصيداً للمستقبل، فإنها ايضاً تضيف الى خبرات وامكانيات المجتمع ، وتزيد من درجة المعاناة فيه ، وتدفع بافراده وجماعاته الى محاولة توسيع الهامش المتاح ، تمهيداً لخلق الظروف الاكثر ملاءمة لبلورة ارادة اجتماعية من اجل التنمية .

خلاصـــــة

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ارتباطاً عضوياً بغايات التطور الحضاري وتشكل قاعدته الصلبة . ويعتبر هذا الارتباط اهم ما يميز عملية التنمية الشاملة عن غيرها من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، ويجعل هذا منها ـ بالضرورة ـ عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة ، تعتمد على امكانيات مجتمعية ، وتتجه لتحقيق اهداف المجتمع ، وليست مجرد محاولات عشوائية تلقائية ، تهتم بجانب على حساب غيره من الجوانب ، او تركز على التراكم الكمي على حساب اضطراب الجانب النوعي من حياة افراد المجتمع وجماعاته .

وهذا الترابط يؤكد اهمية المكانة التي يجب ان تحتلها ارادة الافراد والجماعات في تحديد غايات التنمية والقيام بأعباء تحقيقها وضبط مسيرتها وترشيد سلوكها . لذلك فإن الارادة الاجتماعية تعد ـ بحق ـ حجر الزاوية في عملية التنمية ، اذ لا تبدأ العملية التنموية الحقيقية دون تبلورها ، ولا تستمر المسيرة التنموية دون دوامها متجددة ناضجة فعالة . وهذه المكانة المركزية الحاسمة للارادة الاجتماعية تتطلب ادراكاً واعياً وعملاً واقعياً من قبل قيادات المجتمع قبل بدء عملية التنمية وعبر مسيرتها الشاقة . فإذا كانت معضلة التنمية في المجتمعات المتخبطة تتمثل في تمزق الارادة المجتمعية في هذه المجتمعات ، وبالتالي في عجزها عن تحديد غايات التطور وتعبئة الجهود واطلاق الطاقات المجتمعية ، فإن تخطّي هذه العقبة الكأداء يتطلب وجود الحد الادنى من الارادة الاجتماعية الناضجة والفعالة، اذ لا بد لعملية التنمية من ارادة اجتماعية قادرة على صياغة طلب جماعي فعال ، يتم بمقتضاه ايجاد ارادة سياسية ملتزمة بعملية التنمية والتطور الحضاري .

---

(١٩) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** (بيروت: جامعة الامم المتحدة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

ولعل هذا الاستنتاج يفسر لنا معضلة التنمية والتطور الحضاري في اقطار الوطن العربي . فغياب ارادة اجتماعية ناضجة وفعالة ، وبالتالي تمزق الارادة المجتمعية وتأرجح او عجز الارادة السياسية ، هو التفسير المقبول لاستمرار أزمة التطور الحضاري في مختلف ارجاء البلاد العربية . ان هذا الوضع ليس ـ بالضرورة ـ عيباً ذاتياً في طبيعة القيادات السياسية او قصوراً في بعد نظرها ، وليس مفروضاً كله من الخارج . وانما هو ايضاً قصور ذاتي في منطلقات قيادات العمل العربي وتصوراتها لعملية التنمية والتطور الحضاري ، الامر الذي ضاعت بموجبه الكثير من الجهود وهدرت بمقتضاه الكثير من التضحيات . ويتجلى لنا قصور قيادات العمل العربي ـ الشعبي منها والرسمي ـ من خلال استمرار عجزها عن تطوير اسس صلبة وسليمة ، يقوم عليها البناء المؤسسي العربي ، وينطلق منها الادراك المؤسسي لضرورات التغيير ، وتتبلور من خلال معطياتها الارادة المجتمعية للتنمية .

إن الهدف المجتمعي المنشود ، كما سبق تناوله (انظر الشكل رقم ١) ، يتمثل في الوصول بالمجتمع الى وضع يتم بموجبه صيانة وجوده الحيوي ، ويتمكن بمقتضاه من تنمية قدراته من اجل تحقيق تطوره الحضاري وادامته عبر عملية التنمية الشاملة . ويتطلب تحقيق هذا الهدف المجتمعي بالضرورة تبلور ارادة اجتماعية . وطريق تبلور هذه الارادة في مجتمع تمزقت فيه الارادة المجتمعية وتشتتت فيه الجهود وتناقضت منطلقاتها وتعاكست توجهاتها الاستراتيجية ، يمر بسلسلة من العوامل المترابطة والمتفاعلة ، تبدأ ببروز وعي افراد المجتمع بالواقع المر الذي أحدثه الخلل، وما ادى اليه من تخبط وتطاحن وتمزق وهدر مستمر ، وتكتمل باكتمال الادراك لضرورات التغيير من خلال المؤسسات والمعبر عن ارادة اجتماعية تعرف ما تريد وتملك الوسائل القادرة على فرضه ، وحماية امكانية استمراره .

وهنا تكمن معضلة التنمية الشاملة في الاقطار العربية ، حيث لم تتطور بعد أسس صلبة وصحيحة المنطلقات ، تسمح باقامة البناء المؤسسي الذي يتم عبر معطياته الادراك المجتمعي وتتبلور الارادة الاجتماعية المنشودة ، بل ان ما هو اخطر من ذلك واكثر مدعاة للقلق ، يتمثل في غياب بعض الشروط الاولية التي لا يمكن ارساء اسس البناء اللازم لادراك متطلبات التغيير ، وتوفير وسائله دون تحقق الحد الادنى منها . ومن بين هذه الشروط شرطان جوهريان حاسمان : **اولهما** : ضعف الهيئات والمؤسسات اللازمة لتأكيد وجود قدرة مجتمعية من اجل حماية كرامة المواطن والدفاع عن امكانية ممارسته لحقوقه الاساسية . **ثانيهما** : غياب القدرة المؤسسية التي تسمح بمقاربة المنطلقات الفكرية للافراد والجماعات ، تمهيداً لصيانة نظرة مجتمعية اصيلة ـ مرتبطة بالمكان ومتفاعلة مع الزمان ـ تنير السبيل لمسيرة المجتمع ، وتتيح تعبئة قدراته واطلاق طاقاته وتنميتها ، وتستطيع ادارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره .

هنا ـ في اعتقادي ـ تكمن بعض الجذور العميقة لأزمة التطور الحضاري العربي ، وتبدو بعض الاسباب الذاتية التي اجهضت امكانية تبلور ارادة اجتماعية للتنمية في سائر البلاد العربية . وعلى مدى ادراك قيادات العمل العربي لهذا الغياب ، ومدى مسؤوليتها وواقعيتها في النضال من اجل ارساء مرتكزات البنية التحتية للعمل المؤسسي العربي ، والمتمثلة في احياء ضمير المجتمع واطلاق حرية العقل فيه سيتوقف مستقبل العطاء وتتحدد فرص الخلاص من قيود التخلف ، والانفكاك من ربقة التبعية بكامل اشكالها □

حول التاريخ والهوية في الوطن العربي

عونـــي فرســـخ

كاتب في القضايا القومـية . صدر له كتابان حول « الظروف الاقليمية في الوطن العربي » و« الوحدة في التجزئـــة » .

- ١ -

ما ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها،حتى استكمل مخطط تجزئة الوطن العربي ابعاده كافة،اذ تمت السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي،ورسمت الحدود الفاصلة بين اجزائه، وانشئت الادارات الخاصة لكل منها . وكان هناك حرص ملموس على تفكيك الروابط التاريخية بين الكيـانات العـربية المستعمَـرة . وذلك من خـلال ربط كل منهـا مباشـرةوبشكل منفرد بالعاصمـة الاستعمارية التي يتبعها ، على الرغم من تبعية اكثر من مستعمرة عربية لوزارة المستعمرات في تلك العاصمة .

وتضاعف نشاط المؤرخين والمستشرقين في نبش الصفحات القديمة ، ومهدت كل السبل امام المنقبين عن العاديات والآثار . ولم يكن سعي غالبية هؤلاء بعيداً عن مخطط التجزئة المرسوم . كما أن جهودهم ـ في الأعم الأغلب ـ كانت استكمالاً لجهود من سبقوهم من رجال القرنين : الثامن عشر والتاسع عشر ، الذين وظفوا الرأي في خدمة الراية . فجاءت معظم دراسات التابعين على نهج ابحاث الاولين ، تصب في اتجاه ابراز التعدد الحضاري لشعوب المنطقة ، متنكرة لامتلاك الامة العربية كل مقومات الوجود القومي المتعارف عليها ، ومسقطة ـ عن عمد ـ عيش المنطقة ثلاثة عشر قرناً متوالية في ظل حضارة عربية اسلامية واحدة .

ومنذ وقت مبكر ولد التحدي الاستعماري نقيضه ، فشهدت معظم الساحات العربية مع مطلع العشرينات نضالاً دامياً في سبيل الاستقلال والتحرر . غير ان النضال العربي آنئذ وقع في تناقض رئيسي ، اذ برغم تصدي الحركات العربية الوطنية يومئذٍ لموجـة استعماريـة موحدة الاستراتيجيـة والقيادة والجهد ، وعلى الرغم من تزامن التحرك العربي في الساحات المتعددة ، برغم هذا وذاك فإن الطلائع الوطنية تحركت في كل ساحة مستقلة عن حركة رفاق النضال في الساحات العربية الاخرى . والى جانب التناقض الاول وقعت الطلائع العربية يومئذٍ في تناقض آخر ، اذ على الرغم من وعيها المبكر لمقومات الوجود القومي التي تجمع ابناء الامة الواحدة ، وبرغم أن كثيرين من الرموز القائدة

كانوا من ضمن القيادات التاريخية للحركات القومية في الجيل السابق[١] ، ومع انه كان بين المنظرين غير يسير من دعاة الوحدتين : العربية والاسلامية ، برغم ذلك كله فإن الطلائع العربية ، حين استجارت بامجاد الماضي لتبعث الهمم في النفوس غلب حديثها عن « التاريخ القطري » الخاص كل حديث عن التاريخ القومي العام .

وبدت في الساحات العربية خلال النصف الاول من القرن العشرين جهود مكثفة ، عربية وغير عربية ، غايتها كشف ما انطوى من صفحات التاريخ البعيدة . ولم يعد خافياً ان الجهود العربية كانت اسيرة واقع التخلف العربي من جهة ، ومشدودة للضرورات الآنية من جهة اخرى ، في حين كانت الجهود الاجنبية تصدر عن جماعة لها رصيد غني بالتجارب والخبرات والتقنية العلمية من ناحية ، وذات استراتيجية بعيدة المدى من ناحية ثانية ، ومن هنا كان الدور الاستعماري هو الأقدر على الفعل . ولما كان سعي الطرفين ـ وان اختلفت الدوافع والغايات ـ يقدم الخاص على العام ، فقد بدا وكأن هناك تنسيقاً مشتركاً بين المؤرخين والباحثين العاملين في خدمة مخطط التجزئة الاستعماري ، وبين اولئك المناهضين للاستعمار ، الساعين لحفز الهمم بالحديث عن المجد التليد في هذه الساحة العربية او تلك . وكمحصلة للجهود المكثفة كشف خلال سنوات معدودة من تراث المنطقة وآثارها ما لم يكشف خلال قرون . وكان النصيب الاكبر مما ازيح الستار عنه لتلك الحقب البعيدة السابقة للفتح العربي . وتولد في الفكر والادبيات السياسية في الساحات العربية الفاعلة موقفان من التاريخ :

الموقف الاول : ويرى ان هناك تاريخاً قطرياً متميزاً بين هذا القطر العربي او ذاك ، وان الاقطار العربية ليست في موضوع التاريخ سواء ، وانما يمكن تصنيفها الى مجموعتين[٢] :

ـ مجموعة الاقطار التي لم يكن لها تاريخ اقليمي قبل بروزها كاقطار وكيانات سياسية قائمة بذاتها . وهي الاقطار التي كانت حتى تاريخ اعلان قيامها جزءا من كيان اقليمي اكبر ، وكان تاريخها بكل تفاصيله بعض تاريخ ذلك الكيان ، الى جانب كونه جزءاً من التاريخ العربي العام . وتذكر سوريا ولبنان وفلسطين والاردن كأبرز الامثلة على هذه المجموعة من الاقطار .

ـ مجموعة الاقطار ذات التاريخ الاقليمي الخاص ، الى جانب مشاركتها في التاريخ العربي العام ، ومصر والمملكة المغربية اصدق مثلين لاقطار هذه المجموعة .

ويلاحظ ان هذا الموقف تبناه التيار الاوسع بين الباحثين والسياسيين . وضم اتجاهات فكرية متعددة ، من اقصى اليمين الى اقصى اليسار . غير انه موقف ـ برغم تعدد اتجاهات القائلين به واختلاف دوافعهم وغاياتهم ـ يعكس فهماً مسطحاً للتاريخ ، ويحصره في حدود الوقائع ، وبصورة خاصة قيام السلطة السياسية وسقوطها ، دون ان يمد البصر لتأثيرات تلك الوقائع في حياة البشر ، صناع الاحداث التاريخية وموضوعها في وقت واحد .

الموقف الثاني : وينطلق من ايمان بأن « وحدة التاريخ » من ابرز مقومات الامة . وذلك حين يؤخذ في الحسبان ان ما له اعتبار في حياة الامم والشعوب ، وما له تأثيره الاقوى في نفوس بنيها ،

---

(١) العهد والعربية الفتاة وحزب اللامركزية وغيرها .

(٢) الياس مرقص ، **نقد الفكر القومي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٦) .

انما هو تاريخها المتصل بالحاضر . وليس في حياة الامة العربية من هذا التاريخ غير مراحل ما بعد بعثة الرسول عليه السلام في مطلع القرن السابع الميلادي . يضاف الى ذلك « ان وحدة التاريخ » ، بمعناها المطلق العام ، مجال لا يتحقق ابداً في حياة اية امة من الامم[٣] . والشيء المقصود ، والذي له اعتبار في نظر الفلاسفة والمؤرخين في القضايا القومية « ليس الوحدة التامة في جميع ادوار التاريخ ، وانما الوحدة النسبية والغالبة التي تتجلى في اهم صفحاته »[٤] .

ويعتبر **الاستاذ ساطع الحصري** الرائد القومي العربي الاول الذي عُني بالبحث في القومية العربية انطلاقاً من اعتبار « وحدة التاريخ » من ابرز مقومات الوجود القومي للامة . وفي كتاباته ودراساته عنيَ بتأكيد المقولتين حول ارتباط الحاضر بالماضي ، وعدم ضرورة الوحدة الشاملة لأحداث التاريخ . كما اهتم بتوضيح ان وحدة التاريخ لا تعني سير احداثه في اتجاه واحد . ومما لا شك فيه ان الاستاذ الحصري ترك بصماته على ابحاث كثير من المفكرين القوميين الذين نسجوا على منواله ، فعنوا بكشف مظاهر التفاعل الحضاري بين العرب ومعاصريهم من سكان الوطن العربي قبل الفتح وبعده ، وبتتبع هجرات القبائل العربية في الاقطار العربية المختلفة واستقرارها في هذا الجزء من الوطن او ذاك ، كما ابرزوا التفاعلات السياسية والاجتماعية فيما بين الولايات العربية بعد سقوط فاعلية المركز الخلافي منذ مطلع العصر العباسي الثاني . ولقد اهتمت المدرسة الحصرية بتراث الحركات القومية الاوروبية ، بحثاً عن مؤشرات انعدام الوحدة التامة للتاريخ ، وكشفاً لدور الحروب الداخلية في تحقيق الوحدتين : الالمانية والايطالية ، وتحقيق تبلور الشعب الامريكي . وغالباً ما اتهمت المدرسة الحصرية بأنها ردت على التاريخ من خلال موقف مسبق ،هو الايمان بالوحدة العربية[٥] .

وكان لتطور الاحداث في الوطن العربي أثره ، اذ تسبب صعود المد القومي في تنامي المدرسة القومية في التاريخ وضمور المدرسة القطرية بالمقابل . وحين بلغ المد اوجه في اواسط الخمسينات ، صار الحديث عن التفاعلات العربية عبر التاريخ الموضوع الاول الذي يجهد الكثيرون انفسهم لابرازه . ولكن هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ ألقت بظلها على النفوس ، فانتعشت المدرسة القطرية من جديد ، وعاد الفكر العربي يواجه السؤال القديم مرة اخرى : أهناك تاريخ قطري خاص ، ام ان التاريخ عربي عام ؟

- ٢ -

في تصورنا ان السؤال بصيغته الراهنة وليد نظرة لا ترى في التاريخ غير تراكم احداث ووقائع يختلف المؤرخون في مدى اتساعها ، في حين ان النظر للتاريخ من خلال دور الاحداث والوقائع في تبلور الشعوب والامم هو ما يجب الاهتمام به عند البحث في الهوية المميزة لشعب ما . وحين نضع في الاعتبار ان الامة جماعة من الناس تكونت تاريخياً ندرك ان تاريخ الامم ، انما هو تاريخ استقرار

---

(٣) ساطع الحصري ، « عوامل القومية ،» (محاضرة القيت بنادي المعلمين ببغداد ، ١٩٢٨) في : ساطع الحصري ، **ابحاث مختارة في القومية العربية التي كتبها ونشرها المؤلف في تواريخ مختلفة ، ١٩٢٣ ـ ١٩٦٣** ، ٢ج (بيروت : دار القدس ، [د.ت.])، ج١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) مرقص ، **نقد الفكر القومي** .

الناس في ارض الوطن ، وتكون اللغة والثقافة القوميتين ، وتبلور السمات الخاصة التي تتمايز بها الامة عن سواها . والباحث في التاريخ ـ من وجهة نظر تكون الامم والشعوب ـ مطالب بدراسة تبلور المركب البشري ، فإن انتهت الوقائع التاريخية الى تبلور مركب بشري جديد ، تكون تلك الوقائع قد احدثت انعطافاً حقيقياً في حياة الشعب موضوع الدراسة التاريخية ، واذا انقضت الاحداث دون ان تترك اثراً يذكر في بنية المركب البشري القائم ، فإنها تظل ـ برغم كل ما قد تتسم به من صخب وعنف ـ مجرد وقائع عابرة في حياة المركب البشري المتبلور ، وبعضاً من ذكريات الاحفاد عن الجدود . وفي ضوء هذا الفهم يسقط السؤال القديم الجديد حول التاريخ في الوطن العربي ، أهو تاريخ قطري متعدد بتعدد الاقطار والكيانات السياسية المعاصرة والسابقة ، ام هو قومي عام ، يشمل الامة ما بين المحيط والخليج ؟ وينهض على انقاض السؤال الساقط سؤال جديد :

أهناك مركبات بشرية متبلورة على اساس قطري ، ومتمايزة في كل قطر عما هو قائم في الاقطار العربية الاخرى ، ام ان التركيب البشري العربي غير متمايز على مدى الساحة العربية ما بين المحيط والخليج ؟ ويتبع السؤال الجديد سؤال آخر : هل العروبة انتساب لدم وانتماء لعرق ، ام هي انتماء لحضارة وانتساب لوطن ؟

ودلالة السؤالين باختصار شديد : هل المفكر والباحث العربيان مطالبان بتتبع سير الهجرات العربية منذ فجر التاريخ ليؤكدا الوجود العربي العميق في هذه الارض ؟ وهل مهمة كل منهما البحث في نسب هذا الفيلسوف او ذاك الاديب لتأكيد انتماء ابداعهما للحضارة العربية ؟ ام ان مهمة كل من المفكر والباحث دراسة التاريخ من خلال تبلور المركبات البشرية في الارض العربية ، وما طرأ على هذه المركبات من تطور عبر الزمن ، بصرف النظر عن مقدار « الدم » العربي الذي يجري في العروق ؟

يقيناً ان السؤال الحاسم في موضوع الهوية بالنسبة لأي امة من الامم او شعب من الشعوب ، انما هو الى اي حد اسهمت احداث التاريخ في استقرار الناس بارض الوطن ، وتكوينهم مركباً بشرياً متميزاً عن سواه من المركبات البشرية في الاوطان الاخرى . لأنه حيث تحقق تكوين مركب بشري متمايز عن سواه تحققت وحدة التاريخ ، مهما تعددت الاحداث وكيفما كان اتجاهها . وسواء انتسب المتفاعلون لعرق واحد، او تعددت مصادر الدماء التي اسهمت في تكوين المركب الجديد .

وفيما يتعلق بهذا الجزء من العالم فإنه بدراسة تاريخه من خلال هذا المنظور نجد ان الارض المعروفة حالياً بالوطن العربي لم تبلور خلال تاريخها الطويل غير مركبين بشريين متمايزين : شعوب الحضارات القديمة ، والشعب العربي واحد منها ، ثم الامة العربية التي تبلورت خلال القرون الهجرية الاولى ، كنتاج لتفاعل عرب الفتح مع ابناء عمومتهم من شعوب الحضارات القديمة ، ومع غيرهم من القبائل والشعوب المقيمة والوافدة .

واجابة سؤالي الهوية عن المركب البشري المتمايز قطرياً او قومياً ، وعن طبيعة الانتماء العربي ، تقتضي بحثاً معمقاً يتناول المنطقة منذ فجر التاريخ لمعرفة الظروف والعوامل التي جعلتها لا تفرز غير مركبين بشريين اثنين فقط ، وعن تلك التي سهلت ذوبان اولهما في ثانيهما ، على الرغم من أن الفتح العربي الاسلامي لم يكن الفتح الوحيد في المنطقة ، كما انه لم يكن الفتح الاطول من حيث سيطرة عناصره على الحكم ، اذ سبقته فتوحات اليونان والفرس والرومان ، وتلته هجمات التتار

والمغول والصليبيين وسيطرة المماليك العثمانيين لقرون متوالية . ولكن الفتح العربي الاسلامي كان فتح الفتوح ، لأنه الوحيد دون سواه الذي اعاد بلورة المركبات البشرية في هذا الجـزء من العالم ، وصهرها في امة تمتلك كل مقومات الامة المتعارف عليها علمياً ، وجعلها في ارضها المركب البشـري الاول والاقدر على الفعل .

- ٣ -

قد يقول قائل : ولماذا الغوص في اعماق التاريخ ونحن نعيش واقعاً لا تنكر عروبته ؟ وفي ردنا نقول : نحن مع القائلين بأنه لفهم حقيقة تاريخية ما ، لا بد من معرفة التاريخ السابق الذي تبلورت خلاله . وفي مواجهة مخطط التفتيت الذي تتعرض له الامة العربية في كل ساحة من ساحات وطنها يصبح من الواجبات القومية الغوص في اعماق التاريخ لبيان ان الامة العربية هي المركب البشري القومي الوحيد الذي له وجود تاريخي في هذا الجزء من العالم ، والذي جاء تبلوره متسقاً مع التطور التاريخي لحياة البشر الذين عمروا هذه الارض . في حين ان المركبات البشرية الاخرى القائمـة في الساحة العربية ، اما أنها في مستوى اقل من مستوى الامة ـ قبائل او شعوب ـ واما أنها غريبـة وافدة ، وليس لها وجود تاريخي في الارض العربية . وعليه فإن الامة العربية هي الوحيـدة المؤهلة تاريخياً لأن ترسم مستقبل المنطقة .

وبالعودة لفجر التاريخ نجد أن المنطقة عمرتها تركيبات بشرية ابدعت الحضارات القديمة . وفي حياة كل من تلك الشعوب مرحلتان تاريخيتان :

ـ مرحلة الاستقلال والسيـادة الذاتية .
ـ مرحلة الحكم الاجنبي .

وتمتد **المرحلة الاولى** ما يتجاوز الثلاثة آلاف سنة ، اذ تعود بدايتها لفجر التاريخ وقيام مراكز الحضارة في اوقات متقاربة ، وتنتهي هذه المرحلة بسقوط الاجزاء الفاعلة في المنطقة تحت السيطـرة الفارسية عقـب فتوحات قمبيز[٦] . ثم تأكد سقوط السيادة الذاتية لتلك الشعوب ، بـانتصارات الاسكندر المكدوني الكاسحة ـ سنة ٣٣٢ ق. م. ، وخضوع المنطقة كلياً لسيطرة الفرس واليونان ، ثم الفرس والرومان . وتمتد **المرحلة الثانية** حتى الفتح العربي الاسلامي الذي انطلق من المدينة سنة ٦٣٢م . اي ان المرحلة الثانية قاربت الالف عام ، خضعت خلالها شعوب المنطقة لقوى خارجية وافدة من خارج الحدود . وبرغم طول الزمن لم يذب اي من شعوب المنطقـة بالغـزاة الوافـدين او يذيبهم فيه ، وانما استمر التمايز القومي قائماً حتى جاء الفتح العربي .

ولتوضيح ابعاد ما تنطوي عليه المرحلتان ، وتـأثير كـل منهما في التكـوين التاريخي لـلامة العربية ، لا بد من وقفة مع تاريخ المنطقة ، تتناول كل مرحلة بشيء من التفصيل .

- ٤ -

اول ما تبرزه دراسة المرحلة الاولى من تاريخ المنطقة ، ان التطور البشري فيها تجاوز مرحلة المجتمع الاسري والقبلي ليصل مرحلة تكون الشعوب والاقوام . اذ استقر في اكثر من ناحيـة منها

---

(٦) انتصر قمبيز على بسماتيك الثالث ـ فرعون مصر ـ وتجاوز الدلتا سنة ٥٢٥ ق.م. .

مركب بشري متمايز عن سواه بلغته وثقافته وتكوينه النفسي ، على الرغم من انها في غالبيتها تعود لاصول جنسية ولغوية مشتركة.فالفراعنة بمصر متمايزون عن الآراميين والكنعانيين والفينيقيين في بلاد الشام ، وهؤلاء واولئك متمايزون عن العرب في الجزيرة وعلى تخومها ، كما أنهم جميعاً متمايزون عن الشعوب التي أبدعت حضارة ما بين النهرين من سومريين واكاديين واشوريين وبابليين وكلدانيين وعن كل من الليبيين والبربر في الشمال الافريقي . ولقد استطاع كل من تلك الشعوب ـ وتلك التي لم نذكرها بالاسم ـ ان يحقق وحدة وطنية بين ابنائه، وسيادة على ارضه واستقلالاً بها ، كما استطاع أن يمارس نشاطات اقتصادية متناسبة مع العصر الذي وجد فيه .

وثاني ما تبرزه الدراسة ، ان المنطقة قدمت اسهاماً حضارياً متعدد المصادر . اذ كان لكل من تلك الشعوب إبداعه الخالد في التراث الانساني . وما برحت آثار مصر وما بين النهرين وبلاد الشام وجنوب الجزيرة العربية وشمالها ، وبعض نواحي الشمال الافريقي موضوع اعجاب الانسانية وتقدير العلماء والباحثين . ودلالة ذلك أنه ليس بمقدور احد ممن ينتسب لهذا الجزء من ارض الوطن العربي او ذاك أن يتيه على سواه من المنتسبين لبقية الارض العربية ، بما ابدع « جدوده » في الزمن القديم ، ذلك لأن ما اشتهرت به « حتشبسوت » ملكة وادي النيل ، لا يتجاوز ما روي عن « بلقيس » بنت جنوب الجزيرة العربية ، كما أن هذا وذاك ليس اروع مما عرفت به « سميراميس » فتاة ما بين النهرين او « اليسار » غادة قرطاجة . والشيء الثابت ان ما كشف من آثار المنطقة ، يشير الى انه توفر فيها اكثر من بؤرة حضارية واحدة ، ويؤكد ان التفاعل الحضاري بين تلك البؤر كان قديماً قدم التاريخ . وظاهرتا الابداع المتعدد البؤر ، والتفاعل فيما بين المبدعين، تجعلان من حق كل منتسب للارض العربية ان يعتز بما عمره الجدود في كل مكان من ارض الوطن ، بصرف النظر عن حدود الزمان والمكان.

وثالث ما تبرزه الدراسة ، انه قامت بين شعوب المنطقة في ذلك العهد البعيد حروب وصلات ، تسببت في قيام تفاعل واسع ومتواصل وشامل لكل جوانب الحياة . وقد بدأ التفاعل مبكراً للغاية ، ففي تاريخ مصر القديم ما يشير الى أن ملوك منف من الاسرة الثالثة اقاموا القلاع الحربية المسماة « طوق حوريس » في مواقع الفنتين ـ اسوان ـ والقنطرة وبحيرة التمساح لصد غارات قبائل العامو (السامية) وقبائل النوبيين . ويصور نقش على حجر في معبد « اوناس » في سقاره منظر مطاردة جماعة من الاعراب المغيرين . كما تثبت الحوليات الملكية للاسرة الثالثة ،وآثار جبيل في لبنان صلة الاسرة الثالثة ومؤسسها « زوسر » مع جبيل . وقد ارسل « سنغرو » : مؤسس الاسرة الرابعة سنة ٢٧٢٠ ق. م. حملات الى ليبيا وبلاد النوبة ، واستجلب كميات اخشاب هائلة من جبيل ، ووسع اعمال التعدين في سيناء . والثابت تاريخياً أنه بعد كل حملة آسيوية ، او عملية ضد الليبيين او النوبيين ، كانت جماعات من الرجال والنساء والاطفال تجلب الى وادي النيل لزراعة اراضي فرعون واراضي المعابد وللعمل في المشاريع الانشائية المتعددة . وكانت تلك الجماعات تذوب مع الزمن في الشعب العامل على ضفتي النيل وتصبح بعضاً منه .

ولم يكن الامر قاصراً على غارات الحدود والصلات التجارية ، وانما اتسع مع الزمن وتنامى ليصل حد الفتوحات والسيطرة ، كما حدث مع سيزوستريس الاول (١٩٧٠ـ ١٩٥٠ق.م.) الذي اقام امبراطورية مصرية في آسيا امتدت حتى هضبة العلويين في شمال غربي سوريا ، كما قام بحملات في ليبيا وبلاد النوبة . واستمرت السيطرة المصرية في آسيا حتى وفاة امنحتب الرابع

(١٧٨٥ ق.م.) لتعقبها سيطرة آسيوية في مصر على عهد الهكسوس ، الذين نصبوا اميرهم « ساليتس » ملكاً على مصر حوالى (١٦٧٥ ق.م.) . واستمر حكمهم قرابة قرن ونصف القرن . وكانت لحكومتهم بمصر علاقات مع الكاشيين في ما بين النهرين . واعقب الهكسوس انتصار مصري في آسيا حققه تحتمس الاول الذي اجتاز نهر الفرات سنة ١٥٢٥ ق.م.

ولم تحكم مصر من قبل الآسيويين فقط ـ الهكسوس ـ وانما تمكن احد القادة من المستوطنين الليبيين من الاستيلاء على العرش ، وأسس الاسرة الثانية والعشرين سنة ٩٥٠ ق.م.، وحكم مصر باسم شيشنق الاول . وقد قام بحملة على فلسطين فاستولى على القدس (اورشليم) ، ثم تابع سيره الى الجليل تاركاً نصباً تذكارياً في مجدو . وادخل جبيل في دائرة النفوذ المصري . كما اقام ملوك الاسرة الثانية والعشرين (الليبية) علاقات مع ارواد وصيدا . واعادوا النفوذ المصري لبلاد النوبة . وخلال حكمهم اعترف ملوك (الليبو) في الغرب بتبعيتهم لسيادة فرعون مصر . ومن بعد الليبيين استطاع شاباكا (٧١٥ ـ ٧٠١ ق.م.) القضاء على مملكة سابيس وضم مصر للسودان . واخضع ابناء اخوته الليبيين في شمال افريقيا . واستطاع الغزاة السودانيون ادخال الحضارة المصرية للسودان حتى الشلال السادس . ويعتبر« شاباكا » مؤسساً للاسرة االخامسة والعشرين من الاسر الحاكمة بمصر .

ومثل المصريين كان الآشوريون في بلاد ما بين النهرين. وقد اصطدم الفريقان في فلسطين . اذ قاد سنحاريب جيوش آشور وهزم المصريين في تاكو (حوالى ٧٠١ ق.م.) غير ان طهارقا (فرعون مصر ٦٨٩ ق.م.) اثبت وجوده في آسيا ، وقدم العون للفينيقيين . ولكن اسرحدون (ملك آشور) وصل سنة ٦٧١ ق.م. الى الدلتا بتأييد من البدو ، واستولى على منف التي استردها طهارقا سنة ٦٦٩ ق.م . لكن آشور بانيبال عاد واحتل الدلتا وطيبة سنة٦٦٧ق.م.، وتوالت حروب المصريين والآشوريين . فقاد ناخو الثاني (فرعون مصر ٦٠٩ ق.م.) جيشه صوب الفرات ، وهزم ملك يهوذا في مجدو وقتله ، ثم استقر على نهر العاصي . الا ان نبوخذ نصر هزم ناخو الثاني في قرقميش سنة ٦٠٥ ق. م. ، وبسط نفوذه من الفرات الى نهر مصر .

وكان للفينيقيين دور آخر ، اذ كانوا رواد البحار واصحاب التجارة . ولم يكتفوا بما لهم على الشواطىء السورية وإنما انشأوا سنة ٨١٤ ق.م . مدينة قرطاجة على شاطىء تونس . ويقدم الفينيقيون دليلاً حياً للتفاعل العربي القديم من خلال اسماء المدن التي اقاموها في قرطاجة:صور وصيدا وحضرموت وجبيل ، وهي نفس اسماء المدن التي اقيمت على الساحل السوري ، وتلك القائمة على شواطىء بحر العرب في الطرف الشرقي للوطن العربي . ومدينة سوسة التونسية المعاصرة هي مدينة حضرموت في عهد قرطاجة .

ومما له دلالة ان بسماتيك الاول (فرعون مصر) انشأ مدارس للترجمة في مصر . وتبنى تمصير ما بها من فينيقيين وبرابرة ويهود واغريق.كما عرف عهد بسماتيك الثالث ٥٢٥ق.م. بوجود اخلاط من المشردين الاجانب بمصر ، اذ تكونت نواة الجيش والاسطول من الايونيين والاكاديين القاطنين في الدلتا الشرقية ، والفينيقيين القاطنين في منف ، واليهود القاطنين في دفني .

وكانت الجزيرة العربية ذات وزن في تفاعل ذلك الزمن . ومما يقوله كارل بروكلمان[٧] ، انه

---

(٧) كارل بروكلمان ، **تاريخ الشعوب الاسلامية** ، ترجمة نبيه امين فارس ومنير البعلبكي ، ط ٣ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) ، ج٣ .

ابتداء من الالف الثالث قبل الميلاد شرعت جماعات من شعوب الجزيرة العربية تندفع الى الشمال في فترات من القحط بالغة الخطورة . ويذكر بروكلمان من هذه الشعوب : البابليين والآراميين والكنعانيين . والى جانب الشعوب الثلاثة المتميزة نزحت عن الجزيرة العربية شعوب وقبائل شتى ، منها من اتجه شمالاً واستقر في ما بين النهرين وبلاد الشام ودلتا مصر ، وصار بعضاً من شعوبها ، ومنها من عبر البحر الاحمر فاستقر في اراضي ارتريا والصومال المعاصرتين ، ومنها من مضى يصعد في وادي النيل والصحراء الافريقية ليستقر في السودان وصعيد مصر والشمال الافريقي .

وللعرب وجود يسبق المراحل التاريخية المعروفة . وليست ممالك جنوب الجزيرة العربية الاربع : سبأ ، وحمير ، وحضرموت ، ومعين ، وكذلك مملكة الانباط في الشمال ، اول ما اقام العرب من ممالك وحضارات ، اذ يذكر « العهد القديم » العماليق وعاد وثمود . وقد تكرر ذكر عاد وثمود وما شادوه من عمران في القرآن الكريم . والعماليق او العمالقة ـ ومنهم عاد وثمود ـ وآخرهم طسم وجديس يعتبرون في نظر معظم المؤرخين العرب البائدة .

اما اول ذكر تاريخي ملموس للعرب كشعب ذي خصائص تميزه عن سائر شعوب الحضارات القديمة ، فهي تلك التي وردت في نقش يعود لعهد الملك الآشوري (نبويلا حمر) الذي قاد حملة ضد ملك دمشق الآرامي سنة ٨٥٤ ق.م . و« انتصر فيها عليه وعلى حليفه جندب العربي » . وكان اول ذكر لمملكة عربية في التخوم الشمالية تلك التي كانت عاصمتها (الجوف) والتي عاصرت الملك الآشوري « تغلت، بلاصر الثالث » (٧٤٥ ـ ٧٢٧ ق.م.) الذي فرض الضريبة على زبيبي ملكة الارض « الارابي » عام ٧٤٢ ق.م.

ومما يذكر أن الرأي اختلف في كلمة « عربي » وفي نطقها . وقيل انها تعني جهة الغرب بلغة الآشوريين . وقد وردت في التوراة « العهد القديم » للدلالة على القبائل البدوية المقيمة في بادية الشام وسيناء وشمالي الجزيرة العربية[٨] . ولم يأت القرن السادس قبل الميلاد الا وشبه الجزيرة العربية فيما بين الخليج العربي شرقاً والبحرين : المتوسط والاحمر غرباً تعرف باسم سكانها العرب ، وقد قسمها الجغرافيون اليونان والرومان اقساماً ثلاثة : العربية السعيدة في اليمن ، والعربية الصخرية ـ سيناء وبلاد الانباط ، وعاصمتها البتراء ـ والعربية الصحراوية ـ باقي الجزيرة ـ .

وقرب نهاية المرحلة كان دور العرب في حياة المنطقة في غاية الوضوح،وكانوا آنئذٍ شعباً يمتلك من المقومات مثل الذي تمتلكه الشعوب المعاصرة.وتمثل الدور العربي يومئذٍ بالتفاعل الحياتي الذي قامت به القبائل العربية المهاجرة.وقد اشار لكثافة الوجود العربي على مدى المنطقة كثيرون[٩]. وكان قيام العرب بالوساطة التجارية الموضوع الثاني الذي اسهموا من خلاله في حياة المنطقة ، اذ احتكروا قيادة القوافل وحمايتها . وكان لمعرفتهم بالاتجاهات والانواء وتقلبات الطبيعة ومسالك الصحراء وموارد المياه : ما مكنهم من القيام بدورهم الموصوف في رحلتي الشتاء والصيف . كما كان لتدجينهم الجمل وتسخيرهم اياه كسفينة للصحراء ما عزز احتكارهم التجاري ، وجعل باديتهم

---

(٨) نبوءة ارميا ، وسفر الاخبار الثاني ، ونبوءة حزقيال .

(٩) من هؤلاء الرحالة والجغرافي اليوناني سترابون الذي زار مدينة « قفط » في صعيد مصر سنة ٢٥ ق.م. ووصفها بأنها « نصف عربية » .

منطقة العبور لتجارة ذلك الزمن . وتنامى الدور العربي عند نهاية المرحلة ، وبدا بشكل واضح وملموس كحلقة من حلقات الاتصال والتفاعل فيما بين شعوب الارض العربية ، وكذلك بين هذه الشعوب وغيرها من شعوب آسيا وافريقيا .

وخلاصة القول أنه خلال مرحلة امتدت على مدى تجاوز الثلاثة آلاف سنة ، أقامت في الارض التي تعرف اليوم بالوطن العربي ، شعوب امتلك معظمها الخصائص التي تدرجها ضمن الشعوب المتمايزة عن سواها ـ وكان العرب من بين هؤلاء ـ في حين ظل بعضها في مراحل البداوة السابقة على ذلك . وقد ابدعت معظم شعوب الحضارات القديمة ما خلدها في التاريخ ، وكان للعرب في « العربية السعيدة » حضارة تركت آثاراً مادية ملموسة ، وكان لهم في « العربية الصخرية » آثار باقيات . اما « العربية الصحراوية » فقد اسهمت في حضارة العصر عن طريق الوساطة التجارية ، ومن خلال كون شعبها حلقة من حلقات الاتصال الفاعلة .

لقد تبلورت الشعوب ، غير انها تفاعلت وامتد تفاعلها الى كل جوانب حياتها ، وتنامى ذلك مع الايام . وامتزجت في الحرب والسلم على نحو يفسر ما يؤكده علماء اللغات والاجناس من وحدة الاصول البشرية واللغوية للشعوب والجماعات التي استقرت في المنطقة زمن الحضارات القديمة . واي من تلك الشعوب ليس الا بعض نتاج التفاعل الواسع والعميق لشعوب وقبائل ذات اصول بشرية ولغوية متقاربة . وبالامكان تسمية المرحلة الاولى من تاريخ المنطقة بمرحلة « التبلور الاولي والتفاعل الواسع والعميق » .

ـ ٥ ـ

وكان لجغرافية الوطن العربي دور ايجابي في تيسير عملية التفاعل الواسع والعميق التي تواصلت طوال تلك القرون ، وكذلك في تحقيق التمايز القومي بين شعوب المنطقة والغزاة الوافدين من خارجها . فمن حيث التضاريس نجد منطقة الوطن العربي تحيطها مجموعة من الفواصل الجغرافية التي لم يكن اجتيازها سهلاً في العصور الغابرة : جبال زاغروس والهضبة الايرانية والبحر في الشرق ، وجبال طوروس وهضبة الانضول والبحر في الشمال والغرب ، والصحراء الكبرى والهضبة الاثيوبية والبحر في الجنوب . في حين لا يحتوي داخل المنطقة على فواصل جغرافية مانعة في مستوى تلك القائمة على الحدود . وكأنما الوطن العربي بوتقة تحمي تفاعلات البشر المقيمين فيها ، وتحول دون تأثرهم الواسع بمن هم خارج الحدود .

ويتصل بالارض واستقرار الناس فيها موضوع المياه والمطر ، وكثيراً ما اشار البعض الى تميز مجتمعات النهر عن مجتمعات المطر ، من حيث قدرة المجتمع الاول على تحقيق الاستقرار ، وعجز المجتمع الثاني عن توفير اسباب الحياة لاستقرار بشري كثيف ومتواصل . لكن العملية بشقيها لعبت دوراً اساسياً في تفاعل شعوب الحضارات القديمة في الارض العربية . وذلك راجع الى أن الوطن العربي يشتمل على مجتمعات النهر والمطر والصحراء ، ويمتلك بذلك ظروف تكامل فريدة .

كان مجتمع النهر في وادي النيل وما بين النهرين مجالاً لاستقرار الناس في الارض الخصبة وازدهار العمران فيها . ثم ان النيل ودجلة والفرات لم تكن عامل استقرار على ضفافها فحسب ، وانما كانت عامل جذب للآخرين من مجتمعي المطر والصحراء ايضاً . ولقد تسببت الخضرة الدائمة

في الواديين بتوافد الناس عليهما زرافات ووحدانا ، وتفاعلهم المتواصل مع المقيمين فيهما . وبذلك كانت ضفاف الانهر العربية ميسرة للتفاعل ومسببة له .

ثم ان وديان الانهر لم تكن عامل استقرار وجذب فحسب ، وانما كانت عامل دفع وطرد ايضاً . اذ مكنت خيرات النيل قدماء المصريين من امتلاك الجيوش والقيام بالغزوات في الشرق والجنوب والغرب ، تماماً كما وفرت دجلة والفرات للآشوريين والكلدانيين وغيرهم اسباب القدرة والمنعة . وفي كل غزوة خرجت فيها الجيوش كان التفاعل والتزاوج والتوالد .

وكانت قسوة الصحراء عامل طرد مستمر ، وتسببت في هجرة شعوب شبه الجزيرة العربية منذ فجر التاريخ ، كما كانت وراء غارات الليبيين على مصر . وبذلك كانت خصوصية ارض الصحراء ايجابية ، من ناحية تفاعل شعوب المنطقة وتمازجها ، بما لا يقل عن ايجابية خصوصية مجتمع النهر في مصر والعراق . ولم تكن ارض بلاد الشام ، السهلة المنبسطة نسبياً ، اقل ايجابية في خصوصيتها ، إذ يسرت حركة الشعوب بين المجتمعين السابقين ، وبذلك دعمت النواحي الايجابية في خصوصية كل من ارض النهر والصحراء .

ولم تكن هناك ارض مميزة داخل المنطقة ، وان اختلفت التضاريس وتباينت نظم الري ، لأن اختلاف التضاريس لم يكن مانعاً او معرقلاً لحركة الشعوب وتفاعلها ، ولأن تباين نظم الري كان من اقوى العوامل التي دفعت القبائل والاقوام للتحرك على مدى المنطقة . ولكن الارض العربية تميزت عما حولها من حيث كونها بوتقة تفاعل ، داخلها البشر قروناً طويلة ، حتى امتلك من هم وراء الحدود القدرة الكافية لاجتياز الموانع الصعبة ، ويومها كانت شعوب المنطقة قد تبلورت على نحو حال دون ذوبانها في شعوب اخرى لا تجمعها بها قرابة جنسية او لغوية .

- ٦ -

امتدت مرحلة الحكم الاجنبي قرابة الف عام ، وشملت المنطقة كلها ما عدا قلب الجزيرة العربية . وخلالها خضعت شعوب الحضارات القديمة بشكل يكاد يكون كاملاً لقوى اجنبية وافدة ، اذ قدم اليونان والرومان من وراء البحر الابيض المتوسط ـ حيث الحدود الشمالية ـ ووفد الفرس من وراء الحدود الشرقية .

واول ما تبرزه دراسة المرحلة الجديدة انه بسقوط السلطة السياسية لشعوب الحضارات القديمة وضعت المنطقة كلها في ظل ظروف حياتية واحدة ، تميزت بتدهور الفعالية الاجتماعية والثقافية والسياسية لتلك الشعوب وبتنامي فعالية الغزاة الوافدين ، الامر الذي تسبب في ان تمضي التفاعلات التي كانت في المرحلة السابقة على نحو اعمق واشمل بكثير مما كان في المرحلة السابقة ، اذ ان فقدان الاستقلال السياسي يجعل عمليتي الاقتباس والتقليد ايسر منهما في حال وجوده . ثم أن المنطقة شهدت تحركات واسعة للشعوب باتجاهها وفي داخلها ، كل يجلب مساهمة غير محدودة في السلوك والتقنية والعادات . كما اقامت في المنطقة جاليات من الحكام والجند الاجانب . وتفاعلت شعوب المنطقة ـ الى جانب تفاعلها فيما بينها ـ مع الوافدين في حدود ما كانت تسمح به علاقات الفاتحين بمن دانوا لسلطانهم .

وكان من نتائج ذلك كله أن سكان اي من انحاء المنطقة في السنوات السابقة للاسلام لم يكونوا مجرد احفاد من عمروا الديار منذ مئات السنين عبر تطور ذاتي محدود ، وانما هم نتاج تفاعل

وتزاوج الجدود والاحفاد مع سائر الشعوب التي قدر لها أن تعيش ـ او تمر ـ بالمنطقة عبر القرون الماضية. كذلك كان الحال في ما بين النهرين وبلاد الشام ومصر والشمال الافريقي .

وكان الحال في الجزيرة العربية مختلفاً نوعاً ما ، الا أن عربها تفاعلوا هم الآخرون مع الشعوب الاخرى من خلال الصلات التي اقاموها على اطراف الجزيرة ، وعمليات الوساطة التجارية التي احتكروها . كما كان لغزو الاحباش والفرس لاطراف الجزيرة تأثير لا ينكر . ومن هنا يمكن القول بيقين انه لم يكن هناك شعب من شعوب المنطقة ، لم يختلط دمه بدماء الآخرين ، واذا كان ذلك بارزاً بوضوح خارج الجزيرة الا انه كان موجوداً ايضاً في اعماقها .

ولم يقف الامر عند حدود التفاعل الكبير ، واختلاط الدماء والانساب ، والتأثيرات التي ولدتها السيطرة الاجنبية . وانما كان لوقوع غالبية المنطقة ـ من بلاد الشام حتى الاطلسي ـ تحت السيطرة الرومانية لمرحلة طويلة نسبياً ، تأثير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاش الناس في ظلها ، فعمقت تفاعلهم واسهمت في تدني ما بينهم من تمايز وفروق . وكان لهذا تأثيره الواضح في جميع نواحي الحياة . واي دراسة لما كان في انطاكية وصور والاسكندرية وقرطاجة يومها تكشف انها كانت مراكز لحضارة متشابهة الى ابعد حدود التشابه.

وثاني ما تبرزه المرحلة ، انها كانت مرحلة الصمود الاولى في حياة شعوب هذا الجزء من العالم . اذ برغم التفاعل الكبير والعميق والشامل ، وعلى الرغم من كل الظروف الضاغطة والمستجدة ، ومع ان ما أينع في المنطقة خلال المرحلة السابقة من حضارة وثقافة قد انهار أو كاد لمصلحة الحضارة والثقافة اللتين سادتا في ظلال السيطرة الاجنبية الوافدة ؛ على الرغم من هذه العوامل مجتمعة ، فإن شعوب المنطقة حافظت على تمايزها عن الغزاة الوافدين . حقاً انها اقتبست من لغات الفرس والرومان واليونان ، وتأثرت بعاداتهم وتقاليدهم واساليب حياتهم ، واعتنق كثير من ابنائها الافكار والعقائد والفلسفات الوافدة ؛ لكن كل ذلك لم يتمخض عن قيام تركيب بشري جديد في اي جزء من اجزاء المنطقة ، كما لم يتسبب في تحول اي من شعوبها ليصبح فارسياً او يونانياً او رومانياً ، ولم يتخل اي منها عن لغته ليتخذ لغة الغزاة لساناً . بل ان موضوع اللغة يومها يثير الانتباه ، اذ حلت الابجدية الآرامية كلغة للكتابة محل الهيروغليفية المصرية والمسمارية البابلية والابجدية الفينيقية واستعملها الناس في حياتهم العامة ، خلافاً لليونانية والرومانية والفارسية لغة الكتابة عند الحكام .

بماذا يفسر صمود شعوب الحضارات القديمة وتمسكها بتمايزها عن حكامها طوال تلك القرون ، على الرغم من تفاعلها جميعاً مع القوى الوافدة ، وتأثرها وتأثيرها بحضارة العصر في ظل السيادة الاجنبية ؟ في تصورنا هناك اربعة عوامل ، الاول منها اساسي ، والثلاثة الاخرى مساعدة :

الاول : عامل قومي ، ولده انعدام القرابة الجنسية واللغوية بين شعوب المنطقة والغزاة الوافدين من خارج الحدود . وقد تسبب هذا العامل في دفع الشعوب المقهورة الى التمسك بما يعزز تمايزها عن الغرباء . والشيء الثابت عبر كل العصور وعند جميع الشعوب ان القرابة الجنسية واللغوية بين الشعوب ايسر السبل لاذابة بعضها في البعض الآخر ، ثم انها المدخل السليم لتفاعل خلاق قادر على أن يأتي بخليط مولد يحمل السمات القومية المشتركة لمن اسهموا في توليده .

الثاني : عامل نفسي ، يُرَد الى أن شعوب الحضارات القديمة كانت تمتلك إرثاً حضارياً متقدماً

عما عند الفاتحين ، الذين كانوا عند اقتحامهم المنطقة مجرد محاربين اشداء ومقاتلين بواسل ، ولم يكن ابداعهم الحضاري قد برز بعد . كما لم يجيئوا وفي جعبتهم اي رسالة حضارية ـ دينية او دنيوية ـ وانما كان الطمع بخيرات المنطقة دافعهم الاساسي لغزوها . ومن هنا نظرت اليهم شعوبها باعتبارهم « برابرة » يجتاحون العمران القائم. وولد هذا العامل شعوراً بالتعالي عند اهل الحضارة المقهورين تجاه « الاجلاف » الذين يقهرونهم .

الثالث : عامل اجتماعي ، سببته العزلة التي فرضها الغزاة على انفسهم ، اذ اقاموا في حاميات وحصون اقتصرت عليهم بصورة اساسية ، ونظروا لمن دانوا لسلطانهم نظرة السادة للعبيد . وفي التعبير الروماني عن الآخرين بالبرابرة دلالة لا تخفى . وبحكم العزلة تلك ،استحال التفاعل الايجابي بين جماعتين من البشر ، تفصل بينهما بشكل حاد نزعة التفوق العنصري التي كان ينظر من خلالها غزاة المنطقة للشعوب المغلوبة على امرها .

الرابع : عامل ديني ، والملاحظ ان رسالة المسيح شكلت نقلة نوعية في علاقة الناس بالدين ، فمنذ بدأت الاديان كانت ذات طابع ذاتي ، كل دين خاص بجماعة معينة ـ عشيرة او قبيلة او قوم او شعب ـ . وفي الديانات الوثنية غالباً ما كان الاله جداً للجماعة (حقيقياً او اسطورياً) او ملكاً او بطلاً ، فرضت عبادته على بني قومه . ولم تخرج اليهودية عن اطار الدين الخاص بجماعة معينة ، وكذلك كان حال غالبية دعوات الانبياء امثال : **صالح وهود وايوب ونوح** ، فكل كان يدعو قومه[١٠] . وكان طبيعياً والحال كذلك ان يكون الدين ـ قبل المسيحية والاسلام ـ عنصر تمايز اكثر منه عنصر تفاعل بين الشعوب . ولم ينته الامر باعتناق الامبراطورية الرومانية المسيحية ، ذلك لأن السلطة البيزنطية تبنت مذهباً مخالفاً للمذهب اليعقوبي الذي كانت تؤمن به غالبية نصارى الشرق العربي ، مما تسبب في مذابح دينية وخلافات لاهوتية ، اسهبت في شرحها كتب التاريخ[١١] ، وعمقت صراعات شعوب المنطقة الآراميين والاقباط مع السلطة البيزنطية خاصة .

وتفاعلت العوامل الاربعة ، وكان العامل القومي ابعدها اثراً واشدها تأثيراً . وتجارب الانسانية تؤكد ان العوامل الثلاثة الاخرى حتى لو توفر عكسها ، فإن فاعلية العامل القومي تظل قادرة على تحجيم كل تفاعل قد يسببه تفوق الغزاة حضارياً ، او اتفاقهم عقائدياً مع الشعوب التابعة لهم ، او طول عهد التعايش بين الطرفين . والتاريخ قديماً وحديثاً يوضح ان ليس كالقهر القومي باعث لكل ما يميز الشعوب ويبلور هويتها ، وكان هذا ابرز ما توفر خلال مرحلة الحكم الاجنبي على مدى الساحة بين المحيط والخليج .

وثالث ما تبرزه دراسة المرحلة ما يتصل بالشعب العربي ، الى جانب مشاركته بقية شعوب الحضارات القديمة ايجابيات المرحلة وسلبياتها ؛ اذ تنامى الحضور العربي على نحو تجاوز ما

---

(١٠) ﴿ **ولقد ارسلنا نوحاً الى قومه اني لكم نذير مبين** ﴾ ﴿**والى عاد اخاهم هودا..**﴾ ﴿**والى ثمود اخاهم صالحا ..**﴾ ﴿**والى مدين اخاهم شعيبا ..**﴾ ، **القرآن الكريم** ، سورة هود ، الآيات : ٢٥ ، ٥٠ ، ٦١ و ٨٤ على التوالي .

(١١) مما يذكر انه في مجزرة بيزنطية واحدة قتلت الدولة في مصر مائتي الف قبطي من انصار الطبيعة الواحدة (اليعاقبة) . وعندما فتح العرب مصر كان الاكليروس القبطي برمته مختبئاً في الصحارى هرباً من التصفية . انظر فكتور سحاب ، « من يحمي المسيحيين العرب ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٠ (آب / اغسطس ١٩٨١) ص ١٢ .

كان له من فاعلية في المرحلة السابقة . وخلال القرون الاخيرة من مرحلة الحكم الاجنبي كان العرب ابرز شعوب المنطقة في التصدي للفرس والروم . وكانت حركات تمردهم اخطر تلك الحركات . وقد يكون مرد ذلك الى ان العرب يومها كانوا اكثر شعوب المنطقة حداثة ، وبالتالي اكثرها حيوية . وهناك ملاحظة بهذا الخصوص لا يجوز اغفالها ، وهي ان العرب موضوع الحديث لم يكونوا العرب « البائدة » ؛ الذين برزوا في المرحلة السابقة ، وانما هم اولئك الذين جاؤوا على آثارهم وجسدوا شباب المنطقة المبشر بالامل . وثمة مزية اخرى توفرت للعرب يومها ، هي انهم لم يكونوا اصحاب امجاد منهارة ـ كالشعوب الاخرى والعرب البائدة ـ وما يتسبب به ذلك من يأس وقنوط وشعور بالاحباط ، وانما كانوا يصنعون امجادهم ، والامل يدفع بهم لمواقف البطولة والتحدي .

وجسدت تدمر الفاعلية العربية الصاعدة . فاتسعت تجارتها حتى وصلت روما وبلاد الغال واسبانيا ، وبلغت من المنعة حداً مكن ملكها **أذينة** من غلبة الفرس ، وبسط سلطانه على سوريا ، واعتراف روما به امبراطوراً على الشرق . وحين تجاوز طموح ارملته **زنوبيا** ما هو مسموح به ، قاد الامبراطور اورليان جيوش روما ليهزم « ملكة الشرق » . ولا مجال لمقارنة ذلك بزحف **اوكتافيو** على الاسكندرية ، ليضع حداً لتمرد **انطونيو وكليوباترة** ، ذلك لأن حركة تدمر كانت تمثل التحدي الوطني للسيادة الرومانية ، في حين كانت حركة الاسكندرية واحدة من صراعات قادة روما على السلطة ، وقد استُغلّت « ملكة مصر » آنئذٍ باعتبارها احدى ادوات الصراع .

ولم يتلاش الدور العربي بسقوط تدمر ، وإنما اتخذ منعطفاً جديداً تمثل في نمو دور قبائل البادية ، التي اغتنت بفعل التجارة ، وتزايدت عدداً ونفوذاً . وقد اسهم تمحورها حول مكة ـ حيث « البيت العتيق » المقدس من الجميع ـ في تخفيف حدة نزاعاتها حول الزعامة والكلأ وموارد الماء . ومع بداية القرن الخامس الميلادي اخذت مكة وقريش تلعبان دور العاصمة والقيادة للقبائل العربية في اعماق الجزيرة . وكان تولي قصي بن كلاب الامور بمكة بداية ذلك التحول. إذ استطاع وبنوه واحفاده ان يضبطوا الامور داخل مكة وخارجها ، فقد استن هاشم بن عبد مناف رحلتي الشتاء والصيف فنظم وعزز التجارة ، وعقد معاهدات امن وسلام مع القبائل المجاورة ، كما توصل الى معاهدة حسن جوار ومودة مع الروم ، وغسان سمحت لقريش ان تجوب الشام بأمن وطمأنينة . وعقد شقيقه عبد شمس معاهدة مماثلة مع نجاشي الحبشة ، وعقد نوفل وعبد المطلب معاهدة اخرى مع حمير في اليمن . وتوفر لعرب الجزيرة ـ بقيادة قريش ـ الاحتفاظ بالاستقلال وممارسة التجارة في وقت واحد ، فظفروا بما لم يتح لمعاصريهم من شعوب المنطقة التي كانت تعاني القهر وتدهور احوالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل السيطرة الاجنبية .

وهناك سؤال يتصل بالدور الحضاري العربي خلال هذه المرحلة ، اذ المفروض ان تعكس الفاعلية السياسية ـ تدمر ـ والاقتصادية ـ مكة ـ اسهاماً حضارياً قياساً لما هو معروف عن المنطقة وشعوبها . وتوضح الدراسة المنصفة ان حواضر التخوم العربية في تدمر والبتراء وغيرهما تركت آثاراً مادية تعكس ما حققه عربها من تقدم ملموس . اما في مكة والجزيرة ففي تصورنا ، ان الافتقار للآثار المادية ليس مرده ضعفاً في المستوى الحضاري للقوم ، وانما سببه فهم مختلف للحضارة يقدم المعنويات على الماديات . ومما يذكره المؤرخون ، ان مكة لم يكن بها بناء غير الكعبة

حين تولى قصي بن كلاب امرها ، وتفسير ذلك ان من سبقوا قريش في الريادة ـ جرهم وخزاعة ـ لم يريدوا أن يكون الى جوار بيت الله بناء غيره . « ثم انهم لم يكونوا يقيمون ليلهم بالحرم بل يذهبون الى الحل »[١٢] . وقد ابتنى قصي دار الندوة واجاز البناء حول « البيت » مع ابقاء مساحة تسمح للحجيج بالطواف والحركة السهلة في الدخول والخروج . ويقيناً ان اصحاب الثروات من المكيين وسواهم كانوا قادرين على اعمار القصور وتشييد ما يخلدهم ، فعندهم المال ، ولديهم المعرفة والاطلاع على ما عند الآخرين . وقد قلدوا معاصريهم في المأكل والمشرب والملبس واللهو ، وبالغوا الى حد السفه ، فلماذا لم يشيدوا المباني ويقيموا العمران وقد فعلت ذلك تدمر والبتراء وكلتاهما في قلب الصحراء ؟

لقد نهج عرب الجزيرة في تخليد ذكراهم من خلال تراث ادبي ومعنوي تمثل بصورة رئيسية في الجود ومكارم الاخلاق . وفي ظننا أن **حاتم الطائي وهرم بن سنان** أنفقا ما كان خليقاً باقامة بنيان شامخ ، لو اتجهت النية للخلود من خلال تراث مادي . وفي السقاية والرفادة التي اضطلعت بهما قريش لتأمين احتياجات الحجيج تأكيد لهذا النهج ، ثم أن اطعام هاشم بن عبد مناف لقريش حين اصابها الجدب يصب في الاتجاه نفسه . وليس من الانصاف ان لا تقدر كل تلك الفعال ، او تسقط عند الموازنة بما شاده المعذبون في الارض تحت لسع السياط .

اما المستوى الحضاري لعرب ذلك العهد فيمكن الاستدلال عليه بسهولة ويسر اذا اعتبرت الحقائق التالية :

ـ تقدير مكارم الاخلاق ، اذ تغنوا بالجود والسماحة والإباء والوفاء والشجاعة والإيثار . وقدموا امثلة حسية وممارسات عملية لكل ما تغنوا به . ولم يأت ذلك من فراغ ، لأن مسيرة الانسان عبر الزمن تؤكد ان التقدم الخلقي اعلى مراتب التقدم .

ـ مستوى اللغة العربية عشية تنزيل الذكر الحكيم . واللغات كما يؤكد علماؤها لا تتطور بشكل مستقل عن تطور الناطقين بها . ومستوى العربية آنئذٍ يكاد ينعقد الاجماع على تفوقه ، وقد كانت لغة الخاصة والعامة ،وفي ذلك دلالة بالغة .

ـ المستوى الذي وصله الادب ـ شعراً ونثراً ـ والأدب مرآة الشعوب كما يقولون . وقد اسهب الباحثون والادباء في الحديث عما انطوى عليه ادب ذلك العصر من دقة التصوير ، ورقة التعبير ، وصدق العواطف ، ونبل المشاعر ، والملاءمة بين المبنى والمعنى ، وغير ذلك من تفاصيل ادبية . وكل ذلك يدل على المستوى الرفيع للقائل والمستمع والناقد والحافظ .

ـ تقدير الحرية والحق والعدل والالتزام بالعهود التي يعبر عنها كل من الاشهر الحرم وعكاظ وحلف الفضول[١٣] ، وما كان من الممكن أن يكون اي منها لو لم يتوفر في القوم يومها من يدعون للمعروف وينهون عن المنكر . ولو لم يكن المجتمع مهيأ للالتزام بذلك وادانة كل من يخرج

---

(١٢) محمد حسين هيكل ،**حياة محمد** ، ط ١٣ (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥) .

(١٣) حلف عقدته بطون قريش ، وتعاهدت بموجبه ان تنصف المظلوم من الظالم . وفيه قال الرسول « لو دعيت به لاجبت » . وخلال الاشهر الحرم كانت القبائل تمتنع عن القتال ، وكان كل يعرض رأيه بحرية مطلقة ، اما سوق عكاظ فقد سبقت به صحراء العرب « هايدبارك » بقرون عديدة .

على ما قبلت به الجماعة . والثابت انه لم تستبح الاشهر الحرم الا لمدة اربع سنوات فقط سميت استنكاراً لها « بحرب الفجار » .

ـ نوعية الرجال الذين التفوا حول الرسول عليه السلام . اذ كان كل منهم قبل البعثة مثالاً نادراً فـ **عمر بن الخطاب** ، الذي سأل الرسول ربه ان يعز الاسلام بـه ، نشأ في ذلك المجتمع ، **وابو بكر** اكتهل فيه ، وشب فيه كل من **حمزة وخالد** وعشرات من امثالهم . وكانوا كما قال عليه السلام « كرامكم في الجاهلية كرامكم في الاسلام » .

ـ نوعية النساء اللواتي اتصلت حياتهن بالرسول ، فقد كن مثالاً نادراً ايضاً : ام المؤمنين **خديجة والخنساء** وأخريات غيرهما ، كن في جاهليتهن على خلق عظيم ، وكن « نساء مجتمع » مرموقات . ولو قورنت اي منهن ـ حتى قبل ان يعزها الله بدينه ـ بأي من النساء الخالدات في المجتمعات السابقة واللاحقة لكان لها اعتبار . وتقدم المرأة عند الكثيرين دلالة تقدم المجتمع ومقياسه .

وقد نجد تفسير الظاهرة العربية من اتخاذ المعنويات اداة للتعبير عن الخلود في ان الظروف المناخية والطبيعية السائدة جعلت العربي يدرك ان الكلمة ابقى على الدهر من الحجر والمدر . وفي الوقوف على الاطلال عبرة تؤكد ان ما يشاد ويبنى الى زوال، و«يبقى من المال الاحاديث والذكر »[١٤]. ومن المفكرين من يرى ان الظروف القاسية فرضت على العربي تعظيم المروءات ، لأنها توفر للفرد الحماية والملجأ « عسى ان يدركها المعتر »[١٥] . ويقيناً ان في القولين ما يشير الى دور الظروف السائدة في تأصيل عادات وقيم غدت في منزلة السجايا القومية التي تؤثر في اختيارات الانسان فرداً وجماعة .

وقد يكون عرب ذلك العهد قد وجدوا في تعظيم المعنويات تعويضاً عن العجز امام الطغيان المادي للآخرين ، ولا سيما قد راعهم انهيار ابرز حضارات المنطقة وثقافاتها . كما وان بعض النخب العربية ادركت يومها ارتباط التقدم المادي بالتقنيات والسلوكيات التي يمتلكها سادة العصر من الغزاة الاجانب ، فاحتمت بالمعنويات ذات الاعتبار عند العربي في كل العصور . وهناك مفكرون يربطون ذلك بما تتسم به البادية في نظرهم من بساطة وصفاء وبعد عن التعقيد الحضري ، بحيث كانت منذ اقدم العصور ملاذ الباحثين عن السلام الروحي . وفي تصورنا ان هذا الرأي يتسم بقدر من الرومانسية ، ولا يتفق مع حياة الترف التي عاشها الاثرياء العرب في تلك الفترة .

وايا كان التعليل فإنه مما لا يستقيم مع الموضوعية ان يقاس التقدم الانساني من خلال البعد المادي فحسب ، وكل الشواهد تؤكد ان اقتباس الجوانب المادية للحضارة ، هو الايسر

---

(١٤) عجز بيت حاتم الطائي :

ـ اماويَ ان المال غادٍ ورائح ... ويبقى من المال الاحاديث والذكر

(١٥) من قول حاتم الطائي :

اوقد فإن الليل ليل قر ... والريح يا غلام ريح صر
لعل ان يبصرها المعتر ... فإن جلبت ضيفاً فانت حر

والاسـرع . ويقيناً ان اقـامة النصب والقبـور واقواس النصر وسـواها تعبّـر عن الجـانب الأدبي للحضارة ، ولكنها ليست كل هذا الجـانب ؛ وليست قيمتها عنـد كل النـاس واحدة . وحـين تؤخذ المعنويات والاخلاقيات في الاعتبار فإن عرب تلك المرحلة تركوا تراثاً خالداً لا ينكـره منصف . وهو خليق بأن يقرن بما خلده الآخرون .

وانتهت قرون العذاب الطويلة . وكانت شعوب المنطقـة قد تفـاعلت خلالهـا فيما بينهـا ومع الآخرين على نحو تدنى معه ما كان بينها من تمايز . واكـدت في الوقت نفسـه تباينهـا مع الغـزاة معبرة عن مقومات وجود قومي قادرة على الصمود . وبدا الشعب العربي خـلال تلك الفتـرة ـ على الرغم من كل ما كان يفتقر اليه ـ في وضع احسن من جميع ابناء عمومته . والى جانب ارهـاصات كثيرة عن المستقبل كان هناك من يرنو لجـزيرة العرب بكثير من الامـل . وجاء اليـوم الموعـود ، وترددت في جنبات غـار حراء كلمـة « اقرأ » فكـانت فيصلاً بـين مرحلتـين . وبهذا تكـون مرحلـة الصمود الاولى حلقة الوصل بين مرحلتي التبلور : الاولى والثانيـة .... **والى مبحث لاحق لايضاح العوامل التي يسرت انصهار شعوب الحضارات القديمة في الامة العربية** □

افريقيـــا بيـن التسويـــة والصـــراع العربـــي ـ الاسرائيلـــي

د. ابراهيم عبد الرحمن

معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة .

مقدمـــــة

فرضت عوامل التاريخ وعوامل الجغرافيـة معاً ، أن تكـون افريقيـا من ابرز القـارات التي كانت ميداناً لممارسة وادارة « الصراع » بين البلدان العربية واسرائيل .. وعندما تـلاقت عوامـل التـاريخ والجغرافيـة ، بشكـل صحيح ، في غمـار حرب تشـرين الاول / اكتوبـر ١٩٧٣ طـردت اسرائيل من كل افريقيا . ولكن مع ابرام المعاهدة ، بين مصر واسرائيل ، اصبحت القـارة ميدانـاً لتناقض غريب بين خطين لا سبيل الى الالتقاء بينهما : « خط التسوية » المصرية ـ الاسرائيليـة في ناحية ، و « خط الصراع » العربي ـ الاسرائيلي في الناحية الأخـرى . ومن هنا اهميـة استشراف آفاق علاقات اسرائيل بالدول الافريقية في ظل هذا التناقض .

ومن زاوية التسوية ، ربما يفيد أن نقدم في مطلع هذه الدراسة « تلخيصاً » لخبرة اسرائيل في افريقيا ، لأن اسرائيل تطرح لنفسها « وظيفة » تدعي أنها تستطيع النهـوض بها في « خـدمة » عملية التنمية في الوطن العربي لو تحققت التسوية وتخلى العرب عن رفض تلك الوظيفة ، ومقاطعة اسرائيل ، وضرب الحصار حولها ، وتشير الى أنه يمكن للاقطار العربية أن تـرجع فيهـا الى خبرة اسرائيل في افريقيا ليستشهدوا بها على فرضية « التكامل بدلاً من العداء » .

لقد استثمرت اسـرائيل وضعهـا الفريـد ، كتجربـة تجمع في وقت واحـد بين صفتـين قلما وجدتـا معـاً في دولـة واحدة : صفـة **الدولـة المتطورة** ، المنتسبـة الى الغرب الاستعمـاري ، في مكوناتها البشرية ، وكفاياتها العلمية والتكنولوجية ، وصفة **الدولة المتخلفة** بحكم انتماء موقعهـا الجغرافي الى العالم الثالث ، عند ملتقى قارتي آسيا وافريقيا ، وما هو اهم من ذلـك ، بحكم طبيعة المشاكل التي تتعرض لها ، وهي تحاول النهوض بالارض العربيـة التي استولـت عليها ، لتكيفهـا لطبيعة البشر الذي استوردته ، وذلك في وقت تشغل فيـه قضايـا التنمية كـل دول العالم النـامي ، وتبدو اسرائيل ـ في ضوء انجازاتها التي تعلن عنها بصخب ـ تجربة ناجحـة لا بد من أن تجـذب انتباه كل من لا يعاني ـ مثل العرب ـ تبعات اغتصابها لأرض غيرها .

استثمرت اسرائيل الصفة التي تجمعها مع دول العالم النامي لتمدها بالخبرة الفنية التي صورتها امام هذه الدول على أنها حصيلة تجربتها الخاصة ـ كدولة آسيوية ـ افريقية مثلها ـ في تخطي المشاكل نفسها التي تعانيها هذه الدول. واستندت اسرائيل الى الصفة التي تجمعها مع دول العالم الغربي المتطور ـ صفة الخبرة الفنية والكفاءة البشرية ورأس المال الوفير ـ لتطرح على الدول النامية انماطاً للتطور بكفاءة فاقت احياناً دول الغرب ـ ومن المؤكد بنفقات اقل ـ نتيجة تجارب اسرائيل الخاصة في حل مشاكل مماثلة اعترضتها بالفعل ، وهي تحاول النهوض بالارض العربية التي استوطنت فيها .

واستفاد الغرب الاستعماري كثيراً من هذه الاتفاقات ، التي اجرتها اسرائيل مع عدد غير قليل من الدول النامية ، ذلك ان اسرائيل ، في نظر هذه الدول ، طرف لم يكن موضع اتهام ، ولم تكن تحوم حوله شبهة « الاستعمار » . وقد حل محل الغرب ـ كوسيط ـ في انجاز عمليات برؤوس امواله ، وهي عمليات كانت معرضة للفضح والتوقف ، لو اقتصرت على مصادر استعمارية مكشوفة فقط .

واستفادت اسرائيل من هذه الاتفاقات ، لا لمجرد انها اهلتها لدور يمتد الى ارجاء مختلفة من افريقيا ، ويحتمل توسيعه للعالم الثالث بأسره ، وتستطيع به محاصرة الوطن العربي « من الخلف » ، بل ربما ايضاً لأن اسرائيل رمت الى ما هو ابعد ، مستندة في ذلك الى موارد الحركة الصهيونية العالمية .

فهناك ما يشير الى أن اسرائيل قد تطلعت بالفعل الى ترسيخ كيانها وتحصينه باكسابه بعض صفات « الدولة العظمى » . فعلى الرغم من أن اسرائيل تعد من اصغر دول العالم رقعة وتعداداً ، الا انها كانت تمارس سياسة خارجية على نمط الدول العظمى ، والمؤشرات على ذلك عديدة ومن بينها : تنظيمات وزارة الخارجية الاسرائيلية ـ شبكة التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي مع العالم ومستويات البعثة الدبلوماسية وضخامة الانتشار القنصلي ـ الجولات الدبلوماسية التي تقوم بها مختلف القيادات العليا الاسرائيلية ، من رئيس الدولة الى رئيس الحكومة الى الوزراء في مختلف دول العالم مع الاهتمام بزيارة هذه القيادات العليا بالدول المتخلفة مراعاة للنواحي المعنوية والنفسانية ـ شبكة العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية ، مثل شبكة علاقات الهستدروت والوكالة اليهودية والاحزاب الاسرائيلية . وقد يبدو هذا التطلع الاسرائيلي ضرباً من المستحيل ، خصوصاً اذا تنبهنا الى ضآلة مساعدات اسرائيل لافريقيا بالنسبة الى مجموع المساعدات التي تتلقاها القارة ، مع ملاحظة ان نصفها مبالغ كانت تصل الى اسرائيل من مصادر خارجية ، واقتصر دورها على مجرد اعادة توجيهها الى بلاد افريقية .

ولكن وجه الخطورة في المعونات الاسرائيلية للدول الافريقية لم يكن متمثلاً في اهميتها من حيث « الكم » بل في اهميتها من حيث « الكيف » وفي طبيعتها المنتقاة ، وهذه المعونات تلقي دوراً على حقيقة « مركز » اسرائيل المستتر في المخططات الاستعمارية . وحقيقة « وظيفتها » كأداة تحتل موقعاً مهماً في استراتيجية الاستعمار الجديد ، حيث كانت اسرائيل تركز جهودها على المواقع الحيوية ومراكز الثقل والتأثير في الدول الافريقية فقط ، والتي يتم اكتشافها وتحديدها بافضل ما يملكه الغرب من اجهزة رصد وتجميع وتصنيف للمعلومات .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول أن « الوظيفة » التي تطرحها اسرائيل لنفسها في الوطن

العربي بعد تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، هي « وظيفة » يمكن للاقطار العربية الرجوع فيها الى تجربة اسرائيل في افريقيا ليستشهدوا بها ، ويثبتوا ان هذه التجربة لم تكن « للتعاون » او « للتكامل » ، ولا من باب أولى « للاندماج » ، بقدر ما استهدفت « السيطرة » . ويمكن القول أن ادوار اسرائيل في افريقيا سوف تسعى الى القيام بها في الوطن العربي لو تمت التسوية ، وبمجرد ان تسنح لها الفرصة ، اذ ليس هناك خلاف على أن اطماع اسرائيل للسيطرة على الوطن العربي هي بالقطع اكثر طموحاً وجسارة من اطماعها في السيطرة على افريقيا . ولكن « ادوار » و « وظائف » اسرائيل في افريقيا ـ رغم ما قد يبدو لها من بريق ـ انتهت الى عكس ما كانت تتطلع اليه ، فقد تلاحقت في افريقيا طوال عام ١٩٧٣ عمليات مقاطعة اسرائيل ، وبلغت الذروة بعد نشوب حرب تشرين الاول / اكتوبر. وربما لم تكن تعني هذه المقاطعة الجماعية انكار شرعية الوجود الاسرائيلي ، او رفض المعونة الاسرائيلية من حيث المبدأ ، بقدر ما عبرت عن تضامن الدول الافريقية مع البلدان العربية في رفض انتهاك اسرائيل سيادة واراضي دولة افريقية (مصر) ، وشجب احتلالها بالقوة لاراضي بلدان عربية اخرى (سورية والاردن) ، واستنكار اهدارها لحق شعب فلسطين . وفضلاً عن ذلك فقد كانت ظاهرة المقاطعة مؤشراً مهماً على نمو ادراك افريقي بأن اسرائيل ليست دولة تنتسب الى العالم الثالث كما تزعم ، بل انها تنتمي الى المعسكر نفسه الذي تنتمي اليه جنوب افريقيا وروديسيا (حينئذٍ) ، وتمثل مثلهما التهديد نفسه لاستقلال القارة الافريقية ووحدتها وتقدمها .

اولاً : اطار الواقع

إن محاولة بناء الاحتمالات المرتبطة باسرائيل وافريقيا على اساس من معطيات الواقع ، تقتضي التسليم بأن عوامل الوعي والادراك لا تفسر وحدها ظاهرة المقاطعة الدبلوماسية الافريقية الجماعية تجاه اسرائيل ، كذلك لا يسهل القول بأن عوامل الترشيد في صوغ السياسات واتخاذ القرارات السياسية يمكن أن تفسر تلك الظاهرة ، اذا ما ركزنا هذه العوامل على ظروف وتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحدها . ففي واقع الامر ، ينبغي الاشارة الى اهمية عنصر التدرج في تشكيل الموقف الافريقي ، وعلى العكس من ذلك استبعاد عناصر المفاجأة في ذلك الموقف ، خصوصاً اذا وضعنا في الاعتبار المسيرة الطويلة التي قطعتها مجموعة من دول افريقيا منذ استقلالها في مطلع الستينات واعترافها باسرائيل ، حتى وصلت في مطلع السبعينات الى قطع العلاقات معها. كذلك توضح الدراسة أن هذا الموقف الافريقي يعتبر حصيلة تراكم متغيرات عديدة ، قد تستقل في بعض الاحيان عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتطوراته ، وفي احيان اخرى عن طبيعة الوجود الاسرائيلي وتوجهاته . ولكن اتصال هذا الموقف الافريقي بالصراع وباسرائيل ينصرف ، في معظم الاحيان ، الى قضية الاراضي العربية المحتلة منذ العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وفي واقع الامر ، فإن هذا التوجه الافريقي « الاساسي » كان واضحاً للغاية في نصوص قرارات المقاطعة الدبلوماسية التي اتخذتها الدول الافريقية تباعاً ، اذا استثنينا غينيا التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل فور عدوانها في ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وفي يوم العدوان نفسه والتي يقترب موقفها كثيراً من مفهوم « الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية » ، الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية .

وفضلاً عما تقدم ، فإن تفسير الموقف الافريقي ـ وهو حصيلة متغيرات عالمية وعربية واسرائيلية ـ قد ارتبط بعدد من المتغيرات الافريقية الذاتية ومن بينها طبيعة البيئة السياسية الافريقية ونمط القيادات الحاكمة ووسائل الاتصال بهم والتأثير عليهم ، فضلاً عن مدى حاجات مجتمعاتهم في ظروف الازمة الاقتصادية الضاغطة من حولهم . كذلك تنبغي الاشارة الى ظاهرة تصاعد راديكالية النظم السياسية في افريقيا ، خصوصاً بعد انتصار معارك الاستقلال في منطقة افريقيا الجنوبية وقيام نظم ثورية في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو التي لم تعمد الى الاعتراف باسرائيل او تبادل العلاقات الدبلوماسية معها منذ استقلالها بالاضافة الى جزر القمر ، وسيشل والرأس الاخضر ، وساوتومي وبرنسيب . وبالاضافة الى ذلك هناك مجموعة من الدول الافريقية التي عمدت الى قطع العلاقات لاعتبارات خاصة بها بدرجة كبيرة ومن امثلتها اوغندا ، حيث تم قطع العلاقات حسب نص القرار بسبب « النشاط الهدام من جانب بعض الاسرائيليين في اوغندا » وتشاد ، لأن «وجود الاسرائيليين في تشاد يهدد أمن البلد وأمن البلاد الافريقية المجاورة » وإن أضاف الى ذلك رئيس تشاد ، انه قرر قطع العلاقات مع اسرائيل لازالة كل العوائق التي تعترض تضامن افريقيا الكامل مع العرب . واخيراً ينبغي ان يترك « هامش » معين لدور « الاحراج » الجماعي في العلاقات الدولية ، وبخاصة مع الاتجاه الافريقي الذي يستجيب للاتجاه الاسرائيلي للفصل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية واهمية اعتبارات التأييد الشكلي والمعنوي من ناحية ، ولأن جوهر الموقف الافريقي المرتبط بقطع العلاقات الدبلوماسية وبالتأييد المعنوي يدور أساساً حول « المشكلة الاقليمية » الناجمة عن عدوان عام ١٩٦٧ من ناحية اخرى .

وفي ضوء هذه الاعتبارات جميعها ينبغي تقويم ظاهرة « عزلة اسرائيل » في العالم الثالث بصفة عامة وفي افريقيا بصفة خاصة . فلا شك لدينا في أن مجموعة المتغيرات العالمية والقارية والاقليمية ، السابق الاشارة اليها ، قد انتهت الى إضعاف المركز الاسرائيلي في المجتمع الدولي بصفة عامة وفي العالم الثالث بصفة خاصة . ومع ذلك ، ينبغي التسليم بأن العزلة الدبلوماسية الحالية المضروبة حول اسرائيل ، لا تتضمن بالضرورة قبولاً عاماً للمفهوم العربي للصراع ، وبالتالي للتسوية او للحل . حقاً قد يشير السلوك العام والعلني لقيادات العالم الثالث الى أنهم يشاركون البلدان العربية وجهات نظرها ، كذلك فإن تصريحاتهم تفيض فعلاً بالاشارات الى خرق اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، واصرارها على عدم الانسحاب الى ما قبل حدود عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، وانتقادها على ذلك ، ولكن ليست هناك حاجة الى تفصيل القول بحجم الخلاف العلني والخفي في السياسات الدولية .

ويمكن القول أن السياسات والتصريحات العربية ، تجاه حل او تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بدورها يكتنفها مزيد من الغموض . فلقد أعلن الفريق المؤيد لاتفاقات كامب دايفيد في ايلول / سبتمبر عام ١٩٧٨، انه يقبل بمنطق التسوية السياسية المبنية على الاعتراف بوجود اسرائيل في داخل حدود ما قبل عدوانها في حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، وتضمنت اتفاقات كامب دايفيد بدورها ، ومن بعدها المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، رسم خطوات وتفصيلات تلك التسوية . ومن جانب آخر فإن الفريق الملتزم بمقررات مؤتمر قمة بغداد في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٨ ، قد اعلن رفضه لاتفاقات كامب دايفيد وللتصور الذي رسمته للتسوية باعتبارها لا تحقق « الحد الادنى » المتفق عليه في مؤتمرات القمة العربية السابقة . بل يبدو ان

البلدان الراديكالية العربية لم تتخل بعد عن السياسة العربية الاصلية التي سادت طوال الخمسينات والستينات والمبنية على رفض الوجود الاستيطاني الاسرائيلي في فلسطين وإعلان مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية كأساس للتسوية . ويمكن القول ان الاصرار العربي على رفض الاعتراف بالوجود الاستيطاني الاسرائيلي كأساس للتسوية ، قد يمتد الى حد تصور ان استراتيجية هذا الفريق العربي تتضمن هدفاً بعيد المدى يتصل بضرورة ازالة الطبيعة الاستيطانية والاستعمارية التي فرضها الوجود الاسرائيلي على ارض فلسطين .

ويستتبع ما تقدم إثارة السؤال التالي : إذا ما أصرت او عمدت تلك البلدان العربية الى تحقيق هذا الهدف في فلسطين ، فإلى اي حد يمكن أن يجدوا تأييداً من الدول الافريقية ، ومن تجمع العالم الثالث في ظروفهما الراهنة ؟ يمكن القول ان البلدان العربية سوف تجد تأييداً ـ بغير شك ـ من مجموعة الدول الراديكالية في افريقيا وفي العالم الثالث ، ولكنها قد تخلق في الوقت نفسه موجة من التعاطف مع اسرائيل في محيط مجموعة الدول الاقل تأييداً للجانب العربي . ومعنى ذلك أن الخوف من فقدان عدد مؤثر من الدول المؤيدة ومن شق تصدعات ثانية عميقة في افريقيا والعالم الثالث ، قد يفسر اكتفاء عدد من البلدان العربية بالسعي الى تحقيق مطالب « معقولة » . وهكذا يبرز « تنوع » الدول الافريقية باعتباره متغيراً مهماً، ويتوقع ان يكون لهذا المتغير دور ما في تحديد ما اذا كانت اسرائيل ستبقى في حال عزلة ام لا؟

ويرتبط ذلك الى حد بعيد بوضعية دول العالم الثالث بصفة عامة التي اخذت تدرك ـ على غرار القوى العمالية التي ادركت في نهاية القرن التاسع عشر ان القوة السياسية والتغيير يمكن تحقيقهما عن طريق العمل الجماعي فقط ـ أنه يمكنها أن تمارس ضغطاً فعالاً ومثمراً من اجل بناء نظام اقتصادي عالمي اكثر عدلاً اذا ما تحركت ككتلة واحدة . وطالما استمر الاعتقاد في محيط العالم الثالث بأنه يمكن اجبار الدول الرأسمالية الغربية على مزيد من التنازلات عن طريق ممارسة الضغوط الجماعية في اللقاءات متعددة الاطراف ، فإنه لا يكون من المحتمل أن ينفرط عقد هذا التجمع من الدول ، إنما يكون من المحتمل في الوقت نفسه أن يستمر تبني هذه الدول للشعارات المضادة لاسرائيل ، باعتبارها امتداداً لهذه الدول الغربية الى الحد الذي دفع بعض الكتّاب الموالين لاسرائيل للمراهنة على فعالية التناقضات داخل تجمع العالم الثالث ، انطلاقاً من ان صورة اسرائيل تعتبر انعكاساً للديناميات الداخلية لهذا التجمع ، وهو ما يعني لديهم أن تغذية هذه التناقضات يؤدي الى تعزيز صورة اسرائيل ومركزها الدولي . ومن هنا يأتي تساؤل آخر : ما هو تأثير التسوية وفقاً لاتفاقيات كامب دايفيد على صورة اسرائيل ومركزها في العالم الثالث ؟ وكيف يمكن لقيادات العالم الثالث أن تتوصل الى التوفيق بين ادراكهم الجديد للشعب الفلسطيني من ناحية ، وقبولهم لصورة اكثر ايجابية لاسرائيل من ناحية اخرى ؟

فإذا انتقلنا الى محاولة التحديد بالخطوط العامة للسياسة الخارجية الاسرائيلية في افريقيا واتجاهها بعد توقيع المعاهدة بين مصر واسرائيل ، فإنه ينبغي التفريق بين اربع دوائر « افريقية » متميزة : **الاولى**: البلدان العربية الافريقية والبلدان العربية في افريقيا ، **والثانية** : الدول الافريقية ، **والثالثة**: جنوب افريقيا ، **والرابعة**: الدول الكبرى في افريقيا . ويمكن القول بداية أن « التغيير الاساسي » في السياسة الخارجية الافريقية لاسرائيل سوف ينصب في معظمه على الدائرتين الاولى والثانية .

ثانياً : اطار الاحتمالات

وفي ضوء هذه الملاحظات الاولية ، يمكن ادراج عدد من احتمالات التغير او الاستمرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا ، على مستويات : التوجهات ، الاهداف ، الاولويات .

١ ـ على مستوى التوجهات

يمكن الاشارة بداية الى الارتباط الموضوعي بين الصراع السوفياتي ـ الامريكي والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وعلى ذلك فإن توصل مصر الى معاهدة للتسوية مع اسرائيل سوف يكون له انعكاسات اساسية على امكانات ومراحل حل الصراع السوفياتي ـ الامريكي من ناحية الاجل الطويل ، اما من ناحية الاجل القصير ، او الاجل المتوسط ، فإن ابرز النتائج التي تترتب على هذه التسوية هي ازدياد حدة الصراع السوفياتي ـ الامريكي في المنطقة العربية نفسها وفي غيرها من المناطق التي توطن فيها ذلك الصراع . ونهتم هنا بصفة خاصة بالتركيز على افريقيا التي شهدت تصاعداً متتالياً في الدور السوفياتي منذ عام ١٩٧٤ بصفة خاصة وهي الفترة نفسها التي شهدت التصفية النهائية والعلنية لمرحلة « التعاون » في العلاقات المصرية ـ السوفياتية .

وفي ضوء هذه الملاحظة الاساسية ، يمكن القول أن « التوجهات » الاسرائيلية في افريقيا سوف يلحق بها تغيير اساسي . وأساس ذلك ان القارة الافريقية لن تعود بعد التسوية ميداناً « للصراع » بين اسرائيل ومصر اكبر واقوى الاقطار العربية التي سارعت مع مطلع الخمسينات الى التصدي للوجود الاسرائيلي في افريقيا باعتباره امتداداً للوجود الاستعماري الجديد ، وانما ستصبح القارة على العكس من ذلك ، ميداناً « للتعاون » المصري ـ الاسرائيلي . وفي واقع الامر فإنه يمكن التمييز ، في اطار هذا التوجه الاساسي ، بين عدة توجهات فرعية : **اولها** : انه سيكون هناك « تعاون » مصري ـ اسرائيلي في اطار عمليات التصدي للوجود السوفياتي في افريقيا وما يرتبط بذلك من عمليات محاصرة وتصفية « الشيوعية » في القارة . **وثانيها** : انه سيكون هناك دائرة اخرى من « التنافس » في الميادين التي تتصل مباشرة بقضايا « الأمن » المشتركة للطرفين ، ويبرز هنا بصفة خاصة الامن في البحر الاحمر . خصوصاً ان أمن هذه المنطقة لا يتصل بالامن المصري فحسب، وإنما يتصل بالامن العربي مباشرة ، والأهم انه يتصل بأمن البلدان العربية المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربي بما تتحمله من التزامات مالية تجاه مصر . **وثالثها** : انه ستكون هناك دائرة اخرى في غير ما تقدم يسيطر عليها مفاهيم « حال الحرب الباردة ـ الصامتة » ، على غرار التوازن السعودي ـ الايراني في منطقة الخليج العربي قبل الثورة في ايران . ويندرج هنا بصفة خاصة حالة « الصراع » بين الاقطار العربية ، التي تستمر في رفض التسوية،وبين اسرائيل . واساس ذلك ان منطق الاقطار العربية في حال الصراع اي ما قبل التسوية طوال الخمسينات والستينات حتى حرب تشرين الاول / اكتوبر على الاقل قد تركز على ثلاثة محاور :

أ ـ ان اسرائيل دولة استعمارية استيطانية مثل جنوب افريقيا وروديسيا .
ب ـ ان اسرائيل دولة عميلة تعتبر اداة للاستعمار الجديد .
ج ـ ان اسرائيل دولة لا تنتمي الى مجموعة دول العالم الثالث .

ولا شك أن التسوية المصرية ـ الاسرائيلية سوف تشكل تحدياً جدياً لامكان اعادة طرح هذا

المنطق نفسه من جديد في افريقيا . وهو ما يعني ان اسرائيل سوف تجد امامها مجالاً اوسع للحركة والمناورة في مواجهة هذا المنطق ، اعتماداً على « رفض » مصر هذا المنطق نفسه .

ومن منظور التوجهات الاسرائيلية نفسه ايضاً ، يمكن القول أن اسرائيل سوف تعمد ، بصفة عامة ، الى تبني مزيد من معايير « الواقعية » في ادارة علاقاتها الدولية . وبهذا المعنى فإنه يمكن القول أن العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية سوف تشهد ما يمكن تسميته « العودة الى الحجم الحقيقي » ، بمعنى حجم العلاقات بين « دولة صغيرة » مهما كانت امكاناتها وقدراتها ، ومجموعة من « الدول المتخلفة » مهما كانت حاجاتها وتطلعاتها . ويرتبط تحديد الحجم الجديد او المتوقع باحتمال تخفيض الموارد الاسرائيلية المخصصة لادارة العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، ويفرض ذلك بصفة خاصة ما تفرضه التسوية من تغيير اساسي في « حاجات » اسرائيل من افريقيا من ناحية ، والقيود الواردة على الحركة الخارجية لاسرائيل وفي مقدمتها تواضع عدد الخبراء والفنيين الذين يمكن امداد هذا العدد الكبير من الدول الافريقية بحاجاتها منهم من ناحية ثانية ، وتزايد عدد الدول الافريقية الراديكالية والاسلامية التي يمكن أن تستمر رافضة لاسرائيل من ناحية ثالثة . ومن المتوقع ايضاً في اطار العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية أن تعمد اسرائيل الى اعادة النظر في مساعداتها لافريقيا انطلاقاً من ضرورة عدم التورط في التزامات تفوق قدرتها ، والتركيز في الميدان الاقتصادي على العلاقات التجارية والشركات المتبادلة واعمال المقاولات والمشروعات المشتركة بدلاً من المساعدات بأشكالها الاخرى ، مع التأكيد على تقديم خبرات فنية في ميادين تنفرد بها اسرائيل او تملك فيها خبرات خاصة كمجال النقابات العمالية وتنظيم الشباب والمستوطنات الزراعية . وهو ما يعني أن اسرائيل سوف تراعي بشكل عام مبادىء اقتصاديات الحركة الدولية والعلاقات الاقتصادية . وسوف تتضح تفصيلات هذا التوجه الاسرائيلي فيما يتصل بالدول الافريقية من الناحية التطبيقية ، عندما نعرض احتمالات التغيير في السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا على « مستوى الاولويات » .

اما الميدان الاساسي الذي يحتمل أن يشهد « استمرارية » التوجهات الاسرائيلية السابقة نفسها ، فيتمثل في العلاقات الاستراتيجية بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا . ويأتي في هذا الاطار القرار الذي اتخذته اسرائيل باقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة مع كل من سوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وهي دويلات صغيرة واقعة تحت النفوذ السياسي لحكومة جنوب افريقيا، ثم قرار رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي في جنوب افريقيا الى مستوى السفارة في عام ١٩٧٩، والاقدام منذ ذلك الحين على اتخاذ موقف الاعلان عن شبكة العلاقات المتبادلة بين الدولتين خصوصاً منذ الزيارة التي قام بها رئيس وزراء جنوب افريقيا السابق (فورستر) لاسرائيل في نيسان / ابريل عام ١٩٧٦ . وينبغي أن يوضع في الاعتبار ، عند تقويم احتمالات استمرار هذا التوجه ، حجم واهمية الجالية اليهودية في جنوب افريقيا بصفة خاصة ، وان هذه الجالية تدخل ضمن طائفة « الاقليات البيضاء » التي تعيش صراع الحياة او الموت ضد الاغلبية الافريقية . على ان يضاف الى كل ذلك ، اخيراً ، اهمية العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والعسكري بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

٢ ـ على مستوى الاهداف

يمكن القول ـ إيجازاً ـ ان الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الاسرائيلية تتركز في ثلاثة اهداف أساسية : **اولها** : الامن الاسرائيلي ، **وثانيها** : الشرعية السياسية ، **وثالثها** : الهيمنة

الاقليمية . وان الترتيب السابق لهذه الاهداف الثلاثة يعكس الى حد بعيد تدرجاً تاريخياً من زاوية سلم اولويات الاهداف الذي تبنته اسرائيل ، حيث جرى التركيز منذ قيام الدولة وحتى منتصف الستينات تقريباً على مطلب الامن الاسرائيلي ، وأعقب ذلك حتى حرب تشرين الاول / اكتوبر تقريباً التركيز على مطلب الشرعية السياسية ، وعلى ذلك يمكن القول أن الفترة التالية لحرب تشرين الاول / اكتوبر تعكس تركيزاً اكبر على تحقيق مطلب الهيمنة الاقليمية .

وعلى ذلك ، فمن المهم أن يجرى استطلاع التغير والاستمرار على مستوى اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية في افريقيا ، وأن يتم ذلك الاستطلاع في اطار ما تحقق من اهداف اسرائيل الاستراتيجية . فإذا نظرنا الى اسرائيل ابتداء من عام التسوية وابرام المعاهدة مع مصر عام ١٩٧٩ ، فإنه يمكن القول أنها حققت تفوقاً عسكرياً واستراتيجياً على البلدان العربية يضمن لها متطلبات صيانة الامن الاسرائيلي خصوصاً وقد ازدادت امكانياتها الحربية نتيجة نمو الصناعة العسكرية الاسرائيلية من ناحية ، واستمرار حصولها على المساعدات والاسلحة والمعدات العسكرية بالغة التقدم من الولايات المتحدة الامريكية ، من ناحية اخرى . وإذا كانت محصلة ذلك هي نجاح اسرائيل في جانب مهم من اهدافها الاستراتيجية ، فإنه من المهم أن نلاحظ ان « مفهوم » الامن الاسرائيلي عينه سيلحق به تغير اساسي ، حيث ستسقط مع التسوية وبحكمها مشكلة « ضمان الوجود » الاسرائيلي التي كانت تميّز اسرائيل كوجود استيطاني ، وتصبح مشكلة الامن في هذه الحال مرادفة لمفهوم الامن لدى « الدول العادية » . اما على الصعيد الدولي ، فقد نجحت اسرائيل في توطيد دعائم الشرعية الدولية ، وسوف تسبغ عليها التسوية رداء الشرعية المحلية ، وبهذا تنتهي مشكلة الشرعية السياسية لديها الى حد بعيد ، لأن « الرفض » العربي المبتغى سيكون من الصعب عليه أن يبني منطقه مرة ثانية على التشكيك في « شرعية » الوجود الاسرائيلي، وسيكون مضطراً ان يركز اساساً على « المشكلة الاقليمية »، أي قضية انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوانها في حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ بالاضافة الى مفهوم « حقوق الشعب الفلسطيني » ما لم تتوصل الدول التي قبلت التسوية انطلاقاً من اتفاقات كامب دايفيد من التغلب على المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم . وعلى المستوى الدولي ايضاً يلاحظ أن اسرائيل قد ازدادت ارتباطاً بالولايات المتحدة وباتت اكثر من اي وقت مضى مرتبطة رسمياً وعملياً وإعلامياً بالمعسكر الغربي . وبمقدار تصاعد قوة اسرائيل ازدادت اهميتها بالنسبة للسياسة الغربية في المنطقة العربية ، الامر الذي يعطيها وزناً اكبر وبالتالي قدرة على التأثير والتحرك ضمن الدائرة الغربية ، وبذلك تكون اسرائيل قد حققت هدفاً استراتيجياً ثانياً ، وهيأت بالتالي ظروفها من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث والاخير .

فإذا انتقلنا الى دائرة الدول الافريقية ، فقد تبدو ظاهرة قطع العلاقات(*) الدبلوماسية مع اسرائيل ، على السطح ، بمثابة فشل لاسرائيل من منظور هدف الشرعية بصفة خاصة ، او ما سمته القيادات الاسرائيلية « سياسة زرع الاعلام الاسرائيلية » وكسب الرأي العام واحتواء البلدان العربية بوجهة نظر مؤيدة لاسرائيل. ومع ذلك،فإنه ليست هناك علاقة اساسية بين هاتين الظاهرتين، لأن قطع العلاقات الدبلوماسية قد ارتبط اساساً باستمرار « الاحتلال » الاسرائيلي . وعلى ذلك فإن استطلاع الاهداف المتوقعة للسياسة الخارجية الاسرائيلية في افريقيا لا بد من أن ينبني على هذه الحقيقة ، بالاضافة الى التصور السابق لما تحقق من اهداف استراتيجية .

(*) اعدت هذه الدراسة في الفترة التي سبقت اعادة العلاقات بين زائير واسرائيل . (المحرر)

ويمكن القول أن التسوية ستعني أن اسرائيل قد حققت الى حد بعيد اهدافها المتصلة بهدف **الشرعية السياسية** ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لها لن تسعى بعد ذلك الى التركيز على هذا الهدف ، خصوصاً أنه غير مثار في افريقيا التي اعترفت غالبية دولها بالوجود الاسرائيلي ، ليس كحقيقة واقعية « قائمة » بمعنى الاعتراف بالامر الواقع فقط ، وإنما هبطت في بعض الاحيان الى حد الاعتراف بشرعية « إنشاء » اسرائيل .

أما بالنسبة لمطلب **الامن الاسرائيلي** ، فإن الامر يحتاج الى نظرة اكثر تفصيلاً ، ففي البداية لم تعد مشكلة تأمين « الوجود » في حد ذاتها هدفاً من اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية، لأن معاهدة التسوية ستتكفل بتأمين هذا الهدف . فإذا انتقلنا الى المتغيرات التي يمكن أن ترد ضمن مفهوم الامن الاسرائيلي في نطاق القارة الافريقية ـ وهي هجرة اليهود وتنظيم الاتصال بهم ، وتلبية حاجات الاقتصاد الاسرائيلي ، وكسر حلقة المقاطعة الاقتصادية العربية ، والامن في البحر الاحمر ـ فإنه يمكن استبعاد هدف تأمين هجرة اليهود الافارقة الى اسرائيل لأن هذا الهدف تم تقريباً تحقيقه ، خصوصاً ان الجالية اليهودية الاساسية المتبقية في افريقيا توجد في جنوب افريقيا ، وقد تفضل اسرائيل بقاءها حيث هي لاعتبارات اقتصادية ، وتبقى مسألة تنظيم الاتصال بيهود افريقيا فقط . كذلك يمكن استبعاد هدف كسر المقاطعة العربية ، وعلى ذلك يتبقى هدفا الحاجات الاقتصادية والامن في البحر الاحمر فقط ، ولكن « معنى » هذه الاهداف سيتغير بحكم ما تتكفل به التسوية من تحول اسرائيل الى « دولة عادية » ، وكل من هذين الهدفين يرتبط في هذه الحال بمفهوم « الامن » العادي كما تسعى الى تحقيقه كل دولة .

فإذا انتقلنا الى الهدف الاستراتيجي الثالث ـ الهيمنة الاقليمية ـ لأمكن القول أنه سيصبح في مقدمة اهداف اسرائيل ما بعد التسوية ، بل ويمكن القول أن كلا هدفي الحاجات الاقتصادية وامن البحر الاحمر ، يمكن أن يندرجا في اطار مفهوم الهيمنة. ومعنى ذلك ان مطلب الامن الاسرائيلي نفسه سيتغير مضمونه وموقعه في اطار اهداف السياسة الخارجية ، حيث يمكن القول ، أنه سيصبح جزءاً من هدف الهيمنة وتعبيراً عن الانتقال من « نموذج الصراع » الى « نموذج التعاون » او على اقل تقدير « نموذج التعايش » فيما يتصل بمعاهدة التسوية المصرية ـ الاسرائيلية .

٣ ـ على مستوى الاولويات

يمكن القول ، ان اسرائيل ، سوف تعمد الى اعادة النظر في سلم اولويات الحركة السياسية في افريقيا . وسوف يتحكم في عملية صوغ وتحديد هذه الاولويات طبيعة ومدى « حاجات » اسرائيل من تعاملها مع الدول الافريقية ، وهو ما يمكن تركيزه بصفة اساسية في متطلبات « هدف الهيمنة الاقليمية » . وفي اطار هذا الهدف الاستراتيجي ، تتحقق لافريقيا الاهمية نفسها التي كانت تحتلها بالنسبة لاسرائيل من ناحية تدعيم قدرات الاقتصاد الاسرائيلي : السوق ، المواد الخام ، العمالة ، خصوصاً أنه لا يتصور امكان التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في السوق المصري في الاجلين القصير والمتوسط ، ويزيد من الصعوبة في هذا المجال خاصية التنافس بين الاقتصادين المصري والاسرائيلي . كذلك يبقى للدول الافريقية دورها من ناحية امن البحر الاحمر ، لتأمين المواصلات التجارية الاسرائيلية ، فضلاً عن « تهديد » طرق النفط اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

وبالاضافة الى كل ما تقدم ، فإنه يمكن القول أن اسرائيل ستكون في حاجة الى التصويت الافريقي مرة ثانية في الامم المتحدة ، لمواجهة المشروعات التي يحتمل ان تقدمها البلدان العربية

الملتزمة بمقررات مؤتمر القمة في بغداد (عام ١٩٧٨) . وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تصور الاحتمالات الآتية بخصوص سلم الاولويات الاسرائيلي تجاه الدول الافريقية :

أ ـ الاهتمام بالمناطق الافريقية ، ذات الاهمية الاستراتيجية من ناحية الموقع الجغرافي ، وتأتي منطقة شرقي افريقيا في مقدمة هذه المناطق ، وهي تشمل الدول الآتية : اثيوبيا ، تنزانيا ، زامبيا ، كينيا ، جيبوتي ، اوغندا ، الصومال . ويمكن القول أن اهمية هذه الدول لا ترد الى قربها الجغرافي من اسرائيل فحسب ، بل لسيطرة بعضها على البحر الاحمر الذي اصبح في غاية الاهمية بالنسبة للمصالح الاسرائيلية .

ب ـ اتجاه السياسة الخارجية الاسرائيلية الى التعامل مع كل دولة افريقية على حدة ، بمعنى الاتجاه الى سياسة «فك التكتل الافريقي» ،بدلاً من التعامل مع افريقيا كوحدة واحدة.فمن الممكن أن تتعامل اسرائيل على اساس ثنائي وبشكل منفرد مع بعض الدول الافريقية بشكل يتفق والحجم الحقيقي لهذه الدول من ناحية ، وبشكل يحقق مبدأ اقتصاديات الحركة الدولية من ناحية اخرى .

ج ـ من المتوقع ان تركز اسرائيل على الدول الافريقية التي تربطها بها مصالح اقتصادية مهمة من ناحية ، والدول التي تخضع لحكم محافظ او تتمتع باستقرار سياسي نسبي من ناحية اخرى . وتنطبق هذه المواصفات بدرجات متفاوتة ، على بعض الدول الافريقية مثل:ليبيريا ، وكينيا ، وساحل العاج . ففي مثل هذه الدول تتوفر فرص افضل لاقامة علاقات ذات امد طويل بعيداً عن مفاجآت التغيير الثوري التي يمكن أن تعرض هيبة اسرائيل واستثماراتها للخطر .

د ـ من المتوقع أن تعمد اسرائيل الى استقطاب عدد متزايد من الدول الافريقية ، ومن الممكن أن تساعدها في ذلك مجموعة الدول الغربية التي لا يزال لها نفوذ مؤثر في بعض الدول الافريقية ، مثل دور فرنسا في اطار مجموعة الفرانكونوت ، وتضاف الى ذلك مجموعة الدول السابق الاشارة اليها في البنود الثلاثة المتقدمة ، لاستخدام هذا التكتل الجديد في الامم المتحدة من اجل مواجهة المشروعات العربية المضادة لمعاهدة التسوية المصرية ـ الاسرائيلية . ودون شك سوف يعزز وجود مصر داخل هذا التكتل الافريقي من فاعليته .

هـ ـ ليس من المتوقع أن تعمد اسرائيل الى محاولة اعادة شبكة العلاقات الدبلوماسية الواسعة ، التي كانت تربطها بالدول الافريقية ، وعلى أعلى مستويات التمثيل الدبلوماسي ، مما يرد الى تغير حاجات اسرائيل من تلك الدول ، وهو ما يعني أنها ستعمل معايير معينة في الاختيار ، ونزولاً على مقتضيات مشكلة الموارد المالية ، لأن شبكة العلاقات الدبلوماسية المطلوبة لادارة « صراع دولي » تختلف اختلافاً جذرياً عن شبكة العلاقات المطلوبة لادارة « علاقات دولية » مبنية على التعاون او التعايش . وكذلك فمن المتوقع ان تعمد اسرائيل الى اعادة النظر في « حجم » التمثيل الدبلوماسي في افريقيا وفي « مستوى » بعثاتها كذلك ، وبطبيعة الحال لن تعمد الى خفض ذلك المستوى مباشرة ، وانما يمكن القول أنها سوف تلجأ الى فكرة « تعدد التمثيل الدبلوماسي » التي تعرف باسم « السفير ذو القبعات المتعددة » حيث يمثلها سفير واحد في عدة دول .

ويوضح كل ما تقدم ، ان اسرائيل ستحاول الاستفادة من « خط التسوية » مع مصر لتلبية حاجاتها من الدول الافريقية من ناحية ، ولعرقلة تقدم « خط الصراع » مع الاقطار العربية الاخرى من ناحية ثانية ، فضلاً عن احتمال صدام بين مصر والاقطار العربية داخل القارة الافريقية يؤدي حتماً الى تعميق حدة التناقضات العربية ، ويزيد من حال التمزق في الوطن العربي من ناحية ثالثة □

الدولية الاشتراكية والوطن العربي(*)

د. خالد محمود الكومي

مستشار في وزارة الخارجية المصرية .

مقدمـــــة

اتسمت النظرة العربية العامة ـ حتى وقت قريب قد يعود لاوائل ١٩٧٤ ـ الى حركة او رابطة الدولية الاشتراكية(١) منذ قيامها بموجب اعلان فرانكفورت ١٩٥١ ، بكثير من الارتياب والغموض . فقد كانت النظرة العامة السائدة في الوطن العربي قبل تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ الى الدوليـة الاشتراكية تكاد تقتصر على رؤيتها على انها مجرد بؤرة احتكار خاضعة كلياً للنفوذ الصهيوني ومتحيزة تحيزاً كاملاً لوجهة النظر الاسرائيلية ، وان الصهيونية واسرائيل تمارسان في الدولية ومن خلالها نشاطاً واسعاً دون ادنى رقابة عربية او حتى اي حضور عربي اصلاً بالمعنى الدقيق ، اللهم الا ذلك

(*) يعتمد هذا البحث على اطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصـاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، وكان عنوانها : « الدولية الاشتراكية والصراع العربي الاسرائيلي ، ١٩٥١ ـ ١٩٨٠ » . وقد اشرف على الرسالة د. بطرس بطرس غالي و د. علي الدين هلال ، واجيـزت بمرتبة الشرف الاولى .

(١) جدير بالتنبيه بداية الى خطأ شائع على نطاق واسع بين عدد من الكتاب في مصر والاقطار العربية بشأن الترجمة غير السليمة لعبارة Socialist International على انها « الاشتراكية الدولية » ، مع ان ترجمتها الصحيحـة هي ببساطـة « الدولية الاشتراكية » او كما درج بعض الكتاب العرب على تسميتها « الاممية الاشتراكية » . فاصطلاح « الاشتراكية الدولية » يعني الحركة والفكر في المجال الاشتراكي بكل تفريعاته واتجاهاته ، ولا يمكن ان ينصرف علمياً الى التطابق مع مدلول اصطلاح « الدولية الاشتراكية » اللهم الا باعتبار هذه الاخيرة جزءاً من حركة وتفريعات الاشتراكية الدولية .

إن رابطة الدولية الاشتراكية بالمعنى الذي يستخدمه هذا البحث مقصود بها التنظيم الحزبي الدولي غير الحكومي الذي يضم مجموعة الاحزاب الاشتراكية والعمالية المعتنقة لايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية فكراً واسلوباً في اوروبا الغربية والعالم . وهي بحسب التعريف الذي قدمه نظامها الاساسي المعدل والمسمى باعلان فيينا ١٩٧٢ « الرابطة التي تضم الاحزاب الباحثة عن اقامة الاشتراكية الديمقراطية وفقاً لما جاء في اغراض ومهام الاشتراكية الديمقراطية » كما ارساها اول اعلان مبادىء صادر عنها في فرانكفورت (٣٠ حزيران / يونيو ـ ٣ تموز / يوليو ١٩٥١) . انظر :
The Socialist International, *Declaration of the Socialist International: The Basic Principles of Democratic Socialism Adopted by the Socialist International at Frankfurt in 1951 and Oslo 1962* (London: Bristow, [n.d.]).

الوجود الهامشـي الذي قد مارسه على فترات متقطعة وبصورة غير فاعلة البعض القليل من الاحزاب العربية،التي لم تكن لتمثل اي ثقل يذكر داخل تنظيم الدولية .

إن هذه النظرة العربية الى الدولية الاشتراكية لم تكن تنبع من فراغ او وهم ، بل كان لها ما يبررها الى حد كبير . فلقد كانت الدولية فعلاً حتى عام ١٩٧٣ تقريباً مرتعاً خصباً للنفوذ الصهيوني ، وأنصار اسرائيل ومشايعيها والمتعاطفين معها . وقد حرص اللوبي الصهيوني ـ الاسرائيلي القـوي المتشعب في اوساط الدولية وصفوف احزابها الاعضاء ، دائماً ، على استمرار ممارسة الضغط بشدة في اتجاه منع اي وجود عربي يذكر داخل الدولية . وبالقدر نفسه عمل هذا اللوبي على الحيلولة دون اي اتصال او إقامة اي علاقة ايجابية بأحزاب عربية . وقد اعترف المستشار النمساوي برونو كرايسكي صراحة بأن اسرائيل قد احتكرت الدولية طويلاً جداً لمصلحتها وعملت على وضع العقبات في طريق إعمال اي اتصال بين الدولية الاشتراكية والوطن العربي(٢) .

بذلت اسرائيل جهوداً ضخمة بمساعدة الحركة الصهيونية العالمية والقيادات الصهيونية في الاوساط الدولية او المتعاطفة معها في الدولية الاشتراكية واحزابها ، للحيلولة دون اشتـراك البلاد العربية بأي شكل في نشاط الدولية او حتى الاقتراب منها . وتسترت إسرائيل والصهيونية في ذلك وراء تبني وترويج مقولات : أن البلاد العربية هي اقطار ذات نظم حكم اوتوقراطية او اوليغاركية شبـه اقطاعية بعيدة عن الاشتراكية والديمقراطية او مفهوم التعددية الحزبية ، وان ليس لدى العرب اي احزاب تؤمن بتلك المفاهيم العصرية او تطبقها .

واستمرت اسرائيل والقوى الصهيونية في تكريس هذه الصورة المنطبعة الثابتة المتحيزة ضد العرب في الذهنية الغربية عموماً ، ولدى قادة الرأي الاوروبيين،مركزة على اوساط الدولية الاشتراكية وزعمائها وقيادات احزابها الاعضاء .

هدفت اسرائيل ومشايعوها وانصارها من وراء ذلك الى تقوية وترسيخ الحاجز القوي ، دون اي اتصال بين الدولية واي حزب وتنظيم سياسي عربي . فمثلاً حينما قام معهد دراسات الشرق الاوسط التابع لمكتب الدولية باجراء بعض الدراسات المستفيضة عن الاحزاب والتنظيمات السياسية في الوطن العربي بقصد التوصل الى أنسب أشكال الصلات بين هذه التنظيمات العربية من جهة ، ورابطة الدولية الاشتراكية من جهة اخرى ، تحركت اسرائيل ومن ورائها اللوبي الصهيوني القوي في الدولية ، فزجت بأعوانها ومناصريها والمتشبعين بوجهة نظرها لكي يمارسوا نشاطهم ـ بشتى الطرق ـ في افساد نتائج هذه الدراسات ، وابرازها بشكل متحيز في غير مصلحة الجانب العربي ، استمراراً للمخطط الصهيوني نفسه بتكريس الصورة السلبية السابقة عن نظم الحكم والاحزاب العربية جميعاً بلا استثناء . ولذلك كان معظم الابحاث والدراسات والبيانات المقدمة لمعهد دراسات الشرق الاوسط تأتي من مصـادر اسرائيلية او متعاطفة معها .

وفي هذا المقام بالذات لعبت الادارة الدولية التابعة لحزب العمل الاسرائيلي (المـاباي) دوراً خطيراً .إذ قدمت هذه الادارة ـ مثلاً ـ بيانات ومواد بحث لدراسة اعدتها عن الاتحاد الاشتراكي

---

(٢) انظر في ذلك :

Bruno Kreisky, *L'Autriche entre l'Est et l'Ouest* (Paris: Stock, 1979), p. 138.

العربي (المصري) عام ١٩٧٤ ، اثبتت فيها ان ذلك التنظيم السياسي ابعد ما يكون في ايديولوجيته واهدافه عن مفاهيم الاشتراكية الديمقراطية .

اولاً : حرب اكتوبر وقوة الدفع نحو سياسات اكثر توازناً

بيد ان المتغيرات التي افرزتها حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ على ساحة السياسة في منطقة الشرق الاوسط وانعكاساتها على الساحة الاوروبية والدولية ، كانت اقوى من ان تستطيع اسرائيل ـ ازاءها ـ الاستمرار في الوقوف في الدولية بنفس الاسلوب السابق على تلك الحرب . وكان من اهم العوامل التي اكدتها حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ العامل الاقتصادي المتمثل في ادراك اوروبا الغربية بما يشبه اليقين بأن مصالحها النفطية مع الوطن العربي وما يرتبط بها من مصالح اخرى، يصعب الحفاظ عليها إن هي استمرت في انتهاج السياسات السابقة نفسها على تلك الحرب . وكان طبيعياً ان يصير موقف الدولية الاشتراكية ، باعتبارها جزءاً من الكيان العام الاجتماعي والسياسي الاوروبي الغربي ، متناغماً مع الموقف الاوروبي الشامل .

من هنا كان نجاح اقتراح المستشار كرايسكي في مؤتمر زعماء الدولية في لندن في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ بضرورة الانفتاح على الوطن العربي ، وارسال بعثة تقصي الحقيقة والاستعلام الى الشرق الاوسط التي بدأت عملها في المنطقة اعتباراً من آذار / مارس ١٩٧٤ . مذ ذاك اخذ الصراع يشتد بين جناحين في الدولية : الجناح المتحمس لضرورة الانفتاح على الوطن العربي انطلاقاً من اعتبارات حماية المصالح الاوروبية والغربية في منطقة الشرق الاوسط والبلدان العربية ، وتزعم هذا الجناح المستشار كرايسكي بتشجيع وتأييد من المستشار الالماني السابق فيلي برانت (الذي صار رئيساً للدولية اعتباراً من تموز / يوليو ١٩٧٦) ، بالاضافة الى عدد من زعماء احزاب الدولية[٣] . اما الجناح الثاني الذي اتخذ موقف المعارضة التامة لاي انفتاح على الوطن العربي ، فهو الجناح الذي تزعمه اللوبي الصهيوني الاسرائيلي بقيادة غولدا مائير بتأييد غير محدود من عدد من زعماء الدولية، بينهم رئيسها السابق برونو بيترمان[٤] Bruno Pittermann (وهو يهودي صهيوني) ، اضافة الى زعيم حزب العمال البريطاني الاسبق هارولد ويلسون والزعيم العمالي البريطاني الصهيوني ايان ميكاردو Ian Mikardo (وهذا الاخير يشغل حالياً منصب نائب رئيس الدولية) . لكن الاتجاه المطالب بالانفتاح على الوطن العربي قد اخذ يزداد قوة رويداً رويداً في مواجهة عنف المعارضة الصهيونية داخل الدولية الاشتراكية ، وتبلورت ملامح التغيير في اتجاه الانفتاح على العرب وانتهاج سياسة اكثر توازناً للدولية من صراع الشرق الاوسط ، في المؤتمر العام الثالث عشر للدولية الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تموز / يوليو ١٩٧٦ .

---

(٣) ونخص بالذكر هنا لويس يانييز غونزاليز (L.V.Gonzalez) زعيم حزب العمال الاشتراكي الاسباني الذي عرف عنه تعاطفه مع قضية الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك اولف بالمه (Olof Palme) زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي ، وكلاهما له وزنه المؤثر في اوساط الدولية الاشتراكية .

(٤) كان نائباً سابقاً لمستشار النمسا ويشغل حالياً منصب احد الرؤساء الفخريين للدولية ، له علاقاته التقليدية القوية مع الجماعات اليهودية الامريكية وله مواقف صلبة ضد التقارب مع الوطن العربي .

ثانياً : المؤتمر العام الثالث للدولية ورياح التغيير

يعتبر هذا المؤتمر بمثابة نقطة تحول اساسية في سياسات الدولية الاشتراكية تجاه عدد من القضايا الدولية بصفة عامة ومن قضية الشرق الاوسط بصفة خاصة . تنبع اهميته بالنسبة للشرق الاوسط ـ اساساً ـ من انه قد انعقد في الوقت الذي كانت بعثة الدولية الى الشرق الاوسط قد انتهت من زياراتها الى المنطقة ولقاءاتها مع زعماء الوطن العربي وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . فمن خلال تلك الزيارات استطاعت الدولية بالفعل تكوين فكرة شبه كاملة عن معظم ـ إن لم يكن كل ـ القضايا المرتبطة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وتعرفت عن قرب ـ وبشكل اكثر موضوعية ـ الى ظروف ذلك الصراع ، بما في ذلك ظروف ومشكلات الوطن العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . صحيح ان البعثة لم تكن قد انتهت بعد من اعداد تقريرها النهائي المفصل عن اتصالاتها ومحادثاتها التي اجرتها خلال زياراتها الميدانية لمنطقة الشرق الاوسط[٥] ، ولكن جناح الانفتاح على الوطن العربي في الدولية كان قد اصبح اكثر اقتناعاً وحماسة عن ذي قبل بصحة هذا الاتجاه الذي تبناه ودافع عنه في مواجهة انتقادات اللوبي الصهيوني في الدولية . امام تمسك هذا الجناح بوجهة نظره واستعداده للدفاع عنها دون ابداء رغبة في التخلي عن موقفه ، حدث ان قدم د. برونو بيترمان رئيس الدولية وقتئذ ـ قبيل انعقاد المؤتمر الثالث عشر ـ استقالته من منصبه احتجاجاً على هذا الاتجاه الجديد المؤيد للتقارب والانفتاح على الوطن العربي .

ازاء ذلك لم يكن هناك امام المؤتمر الا ان ينتخب رئيساً جديداً للدولية خلفاً لبيترمان وانتخب فيلي برانت ليخلفه في منصب رئيس الدولية . لقد اعتبر هذا التغيير في حد ذاته مؤشراً ايجابياً لمصلحة الجناح المؤيد لمزيد من التقارب مع الوطن العربي . ففيلي برانت احد زعماء الدولية البارزين الذين تبنوا اهمية انفتاح الدولية على العالم الثالث بما في ذلك البلدان العربية[٦] . وسبق لبرانت ـ ايضاً ـ ان طالب بضرورة تغيير « المجموعة الموجهة » للدولية ونادى بنقل مقر الدولية من لندن الى جنيف[٧] . وتزامن انتخاب برانت رئيساً للدولية مع انتخاب سكرتير عام جديد للدولية هو برنت كارلسون[٨] Bernt Carlsson احد شباب الحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي وهو الحزب المعروف بمواقفه المعتدلة تجاه القضية الفلسطينية .

كان أول موضوع في جدول أعمال المؤتمر هو « الوضع الراهن للدولية الاشتراكية وسياستها في المستقبل » . ولقد كان رئيس الدولية الجديد فيلي برانت اول من عبر عن اهمية ذلك المؤتمر « كمنعطف تاريخي في حياة الدولية الاشتراكية » .

---

(٥) وقد نشر هذا التقرير رسمياً في تموز / يوليو ١٩٧٧ وصار يعرف باسم تقرير كرايسكي حيث كتب المستشار النمساوي مقدمته التي صارت جزءاً لا يتجزأ من التقرير .

(٦) وحيد عبد المجيد ، « الدولية الاشتراكية ، هل تسهم في التسوية ،» **الاهرام** ، ٤ / ٥ / ١٩٧٨ .

(٧) خالد محمود الكومي وعلي جلال ، « رابطة الدولية الاشتراكية والسياسة الدولية المعاصرة ، واين يقف العالم العربي من هذه الرابطة ،» القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٦ (غير منشور) .

(٨) كان سكرتيراً للشؤون الدولية بالحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي حتى عام ١٩٧٦ وقت انتخابه سكرتيراً عاماً للدولية خلفاً لهانز يانيتشيك (النمساوي) .

ويلاحظ انه عقب المؤتمر ـ كما سوف توضح هذه الدراسة تفصيلاً ـ شهد تطور العلاقات بين الدولية والوطن العربي بدء عملية اتصالات ولقاءات متبادلة ـ بشكل منتظم نسبياً ـ بين الدولية وعدد معقول نسبياً من الاحزاب الاشتراكية العربية تمهيداً لانضمام بعضها الى عضوية الدولية .

ثالثاً : تطور العلاقات بين الدولية الاشتراكية والوطن العربي

تستلزم دراسة تطور العلاقات بين الدولية الاشتراكية والوطن العربي بحث وتحليل ثلاثة امور رئيسية على النحو التالي:١ ـ رصد العلاقات بين الاحزاب العربية والدولية الاشتراكية،وبخاصة بعد حدوث عملية الانفتاح بين الدولية والوطن العربي ، وسعي عدد من البلاد العربية الى اقامة علاقات سياسية وتنظيمية مع الدولية ؛ ٢ ـ اسباب ودوافع الدولية الاشتراكية في الاهتمام المتزايد بالوطن العربي ؛ ٣ ـ مساعي الدولية الاشتراكية نحو مزيد من التقارب مع الوطن العربي ، والتعرف الى مدى استطاعتها تقليل حجم انحيازها التقليدي الى الجانب الاسرائيلي والصهيوني .

١ ـ رصد العلاقات بين الاحزاب العربية والدولية الاشتراكية

كان الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني بزعامة مؤسسه كمال جنبلاط هو اول حزب عربي يدخل في علاقات سياسية وتنظيمية مع الدولية الاشتراكية . فلقد نشط هذا الحزب ـ فترة الخمسينات ـ في اطار المؤتمر الاشتراكي الآسيوي المرتبط بالدولية ، والذي ضم عدداً من الاحزاب الاشتراكية في القارة الآسيوية بينها حزب العمل الاسرائيلي (الماباي) . من هنا كان زعيم الحزب كمال جنبلاط ـ منذ وقت مبكر ـ من اولئك الزعماء الاشتراكيين العرب المعروفين جيداً في اوساط الدولية الاشتراكية[٩] . لكن هذا الحزب لم يستمر طويلاً في علاقاته التنظيمية المتصلة مع الدولية ، بيد انه عاود هذه العلاقات بصورة منتظمة منذ عام ١٩٧٨ بصفة أساسية .

لقد توجت علاقات الحزب مع الدولية بقبوله رسمياً عضواً كامل العضوية فيها ، خلال المؤتمر العام الخامس عشر المنعقد بمدريد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . **وهكذا صار الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني اول حزب اشتراكي عربي يقيم علاقات سياسية وتنظيمية مع الدولية الاشتراكية في الخمسينات ، ثم اول حزب عربي يتمتع بالعضوية العاملة الكاملة في الدولية .** فلم يكن هناك من قبل ـ حتى عام ١٩٧٥ ـ اي وجود عربي يذكر على خريطة عضوية الدولية الاشتراكية عدا ذلك الوجود الهامشي الضئيل المتمثل في حزب الشعب الاشتراكي لجنوب اليمن ، والذي لم يكن يتمتع بالعضوية العاملة الكاملة انما كان يندرج تحت تصنيف الاعضاء الاستشاريين فقط[١٠] Consultative Members ، ولم يلبث هذا الحزب هو الآخر ان انسلخ من الدولية بعد التغيرات السياسية في اليمن الجنوبي من حيث اتجاهه الايديولوجي وسيره باتجاه الحزب الواحد .

---

(٩) انظر في ذلك :

Socialist Affairs, (November - December 1980), p. 203.

(١٠) شأنه في ذلك مثلاً شأن الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية لدول اوروبا الشرقية في المنفى وشأن الحزب الاشتراكي لجنوب فييتنام قبل توحيد شطريها .

وبخروج حزب الشعب الاشتراكي لجنوب اليمن من الدولية الاشتراكية ، لم يعد للوطن العربي فيها اي وجود حزبي بالمعنى التنظيمي او السياسي ولو رمزياً .

لكن العلاقات السياسية غير الحزبية بين الدولية وبعض بلدان الوطن العربي اخذت تنمو باطراد اعتباراً من عام ١٩٧٤ عقب عملية الاحتكاك والحوار الجدين بين الطرفين بفضل بعثة الدولية برئاسة المستشار كرايسكي اعتباراً من آذار / مارس ١٩٧٤ . وقد تعرفت بعثة الدولية ضمن ما تعرفت ـ خلال زياراتها الى بلدان الوطن العربي ـ على عدد من تنظيماته الحزبية والسياسية . واكتشفت ـ مثلما أشارت هي نفسها في تقريرها الذي نشرته عام ١٩٧٧ ـ ان الانطباعات المسبقة التي احتفظت بها قبلاً عن الوطن العربي لم تكن على اقل تقدير دقيقة بحال من الاحوال .

من هنا فلم يكن من قبيل المصادفة ان تبدأ ظاهرة جديدة منذ عام ١٩٧٧ ، عقب المؤتمر الثالث عشر للدولية ، في العلاقات السياسية بين الدولية الاشتراكية وبلدان الوطن العربي . وتمثلت هذه الظاهرة في قيام الدولية وبعض احزابها بتوجيه الدعوة الى عدد من الاحزاب والتنظيمات الاشتراكية والتقدمية العربية لحضور مؤتمراتها ، وبعض اجتماعات مكتبها السياسي .

فإذا تصورنا أن العلاقات العربية مع الدولية الاشتراكية ـ في هذا الصدد ـ تأخذ شكل منحنى منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠ ، وجدنا ان هذا المنحنى يبدأ عند عام ١٩٧٧ بصورة شبه منتظمة ليصل الى اعلى نقطة عند عام ١٩٨٠ و في تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام على وجه التحديد لدى انعقاد المؤتمر العام الخامس عشر للدولية في مدريد . يمكن القول بأن بداية جادة ومعقولة في العلاقات بين الطرفين قد تأكدت خلال هذا المؤتمر ، هي بداية تتطلب مواصلة الجهد المكثف لتنميتها وتعميقها . فقد دعيت الى مؤتمر مدريد سبعة وفود عربية تحت تصنيف « مراقبين من الاحزاب والمنظمات غير الاعضاء » ، ضمن ٥٩ حزباً ومنظمة سياسية غير الاعضاء في الدولية[١١] . بل لقد مُثلتْ مصر في هذا المؤتمر بثلاثة وفود عن الاحزاب السياسية الشرعية الثلاثة فيها وهي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع الوطني التقدمي .

اما الاحزاب والمنظمات العربية الاخرى التي دُعيتْ الى مؤتمر الدولية في مدريد فهي :

ـ جبهة التحرير الوطني الجزائرية .
ـ الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني (الذي اعلن في المؤتمر نفسه عن قبول عضويته في الدولية كعضو كامل العضوية) .
ـ الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (المغرب) .
ـ حركة الوحدة الشعبية (تونس) .

وتجدر الاشارة الى ان جميع الاحزاب العربية المدعوة الى المؤتمر لم تتخلف او تعتذر عن الحضور ، مما يعد ـ بحد ذاته ـ مؤشراً على رغبة الجانب العربي في مزيد من الانفتاح والتجاوب مع الدولية لتوثيق العلاقات السياسية والتنظيمية معها .

---

(١١) انظر في ذلك :

Socialist Affairs, (September - October 1980), p. 155.

٢ ـ اسباب ودوافع الدولية الاشتراكية في الاهتمام المتزايد بالوطن العربي

عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ وما احدثته من متغيرات سياسية واقتصادية ، وجدت الدولية الاشتراكية نفسها امام دعوة صريحة لمراجعة حساباتها في ضوء هذه المتغيرات الجديدة التي احدثتها حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ على الصعيدين الاقليمي والدولي في منطقة الشرق الاوسط واوروبا والعالم . فما هي الاسباب والدوافع التي جعلت الدولية تعمل على تعديل مواقفها التقليدية من الوطن العربي في اتجاه سياسة اكثر اعتدالاً وتوازناً عن ذي قبل؟

يمكن ، بايجاز شديد ، تصنيف هذه الاسباب والدوافع في مجموعة من العوامل والاعتبارات المتداخلة والمتشابكة ، وهي : أ ـ الاعتبارات الاقتصادية ؛ ب ـ العوامل الاستراتيجية المتعلقة بأمن الشرق الاوسط ؛ ج ـ الاعتبارات السياسية والايديولوجية .

أ ـ الاعتبارات الاقتصادية

قليلون اولئك الذين يختلفون من كتاب السياسة ، ومحلليها على تباين انتماءاتهم على ان حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ كانت بمثابة حجر الزاوية في عملية التحول السياسي الايجابي في الموقف الاوروبي والغربي العام من الصراع العربي الاسرائيلي ؛ في انتهاج سياسات اكثر توازناً وموضوعية عما كانت عليه قبل تلك الحرب . حتى الجنرال حاييم هرتزوج ـ على الجانب الاسرائيلي ـ وعلى الرغم من محاولته استغلال هذا المفهوم لمصلحة قضيته ، باسلوب دعائي ، قد اشار الى ان تلك الحرب هي ، « قصة نمط جديد من الحروب ، هي القصة التي تذكر العالم الحر بالمخاطر التي تهدد الديمقراطية الغربية » على حد تعبيره[١٢]، لم يستطع ان ينكر المعنى السابق نفسه ، رغم محاولته استعداء من سماهم العالم الحر والديمقراطية الغربية ، على العرب بسبب اتخاذهم قرار تلك الحرب . وليس يخفى ان هرتزوج يعمل هنا من جديد على احياء واحدة من مقولات ـ « كلاسيكيات » ـ الدعاية الصهيونية في مخاطبة « الديمقراطيات الغربية » وتخويفها من وهم « تهديدات البربرية الآسيوية » ، تماماً مثلما فعل نبي الصهيونية « هرتزل » في كتابه **دولة اليهود** Der Judenstaadt حين زعم : « يجب ان نقيم (في فلسطين) جزءاً من السور الاوروبي المعادي لآسيا ، مركزاً متقدماً للحضارة مناهضاً للبربرية (الآسيوية) ....»[١٣] .

على كل حال ، لقد ظلت علاقات اوروبا بالوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية تتخبط عبر شبكة من المؤسسات التقليدية مثل وزارات المستعمرات الاوروبية ، والتنظيمات غير الرسمية كجمعيات الصداقةالاوروبية العربية ، وبعض اللقاءات الفكرية التي كانت نادرة الحدوث . ومرت العلاقات العربية ـ الاوروبية بازمات سياسة واخرى اقتصادية عديدة ، اذ شهدت قطع العلاقات مع كل من فرنسا وبريطانيا اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ومع المانيا الغربية عقب اكتشاف تزويدها اسرائيل بالسلاح عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٦٧ بدا واضحاً ان العلاقات العربية الاوروبية قد وصلت الى طريق مسدود ، وتجمدت عند نقطة وقوف اوروبا الغربية صامتة بل اقرب الى تأييد العدوان

---

(١٢) انظر : Chaim Hertzog, *The War of Atonement* (Boston: Little, Brown, 1975), p. vii .

(١٣) انظر في تفصيلات تحليل هذه النقطة : خالد محمود الكومي ، « الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية في ضوء التحدي الصهيوني ،» (رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ١٢٩ وما بعدها .

الاسرائيلي على البلدان العربية ، ولم تخرج عن هذا الموقف الاوروبي سوى فرنسا الديغولية التي دانت العدوان الاسرائيلي صراحة على لسان ديغول نفسه .

وهناك من يرى ان هذا الموقف الفرنسي بالذات قد كان له « مفعول السحر » في تحريك علاقات اوروبا مع الوطن العربي في اتجاه اتخاذ موقف اكثر واقعية وانسجاماً مع مصالح اوروبا من ناحية ، ومع العلاقات التاريخية والمتطلبات الاستراتيجية لمجموعة الدول الاوروبية من ناحية اخرى. لكن هذا الموقف الاوروبي لم يتحرك بجد في هذا الاتجاه الا بعدما اصابته صدمة تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، عندما اكتشفت دول اوروبا الغربية خطأ الاستمرار في سياسة السكوت على الاطماع الاسرائيلية في التوسع ، والخطر الذي بات يهدد اقتصاديات اوروبا والعالم ، في حال استمرار بقاء اسرائيل كعامل عدم استقرار في منطقة الشرق الاوسط[١٤] .

بيد ان الموقف الفرنسي عام ١٩٦٧ الذي دان العدوان الاسرائيلي واكد حق البلدان العربية في استعادة اراضيها المحتلة ، قد بدا موقفاً معزولاً ومنفرداً في اوروبا في البداية وقتئذ ، لكنه لم يلبث تدريجياً ان صار قدوة لبقية او لمعظم الدول الاوروبية الاخرى[١٥] . لكن التحول الايجابي الفعلي في الموقف الاوروبي العام في اتجاه انتهاج سياسة اكثر اعتدالاً وتوازناً من اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، لم يتبلور بوضوح الا عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، مثلما لمّحنا . ذلك انه نتج عن تلك الحرب وقوع ازمة طاقة في اوروبا الغربية يطلق عليها البعض اصطلاح « الازمة النفطية الاولى» .

إن هذه الحرب قد نبهت اوروبا الغربية الى عدد من الحقائق الجديدة في الموقف السياسي في منطقة الشرق الاوسط عقب استشعار تأثيرات استخدام العرب للسلاح النفطي باكثر من اسلوب كالمقاطعة وخفض الانتاج ورفع الاسعار[١٦] . فمنذ اوائل السبعينات صارت اوروبا الغربية شيئاً فشيئاً تعتمد بشكل حيوي على النفط المستورد من منطقة الشرق الاوسط والشمال الافريقي.

ومن هنا كان من بين الآثار الاقتصادية الناجمة عن حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ـ مثلاً ـ ان اصبح استخدام سلاح النفط العربي في تلك الحرب وفي نهايتها ، يقدم للطرف العربي امكانية القدرة على توجيه ضغوط سياسية في مواجهة الدول الغربية ، لم تكن لديه مثلها قبلاً . كما صار احتمال العودة الى استخدام السلاح نفسه وارداً في حال نشوب صراع جديد في المنطقة[١٧] .

تلاقت حاجة اوروبا ـ إذاً ـ الى النفط العربي مع حاجة العرب الى التأييد السياسي الاوروبي فيما يتعلق بالقضايا العربية ذات الاتصال بالصراع العربي ـ الاسرائيلي . وولد الحوار العربي ـ

---

(١٤) عدنان العمد ، « لا حوار بدون الفلسطينيين ،» **السياسة الدولية** ، السنة ١٠ ، العدد ٣٧ (تموز / يوليو ١٩٧٤) ، ص ٦١ وما بعدها .

(١٥) « ندوة **شؤون عربية** : اوروبا والعرب ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٦ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ٢٤٦ وما بعدها .

(١٦) عبد المنعم سعيد ، « الموقف الاوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني ،» **السياسة الدولية** ، السنة ١٣ ، العدد ٤٩ (تموز / يوليو ١٩٧٧) ، ص ٢٢٩ .

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ .

الاوروبي اصلاً مع ازمة الطاقة في اوروبا[١٨] . وصار النفط الاداة الاساسية بيد العرب، يضغطون بها على الطرف الاوروبي لتقديم تنازلات سياسية[١٩] .

على ان الحديث عن دور النفط العربي في التحول السياسي الايجابي لاوروبا الغربية نحو الوطن العربي ، لا يقتصر على واردات اوروبا من النفط والغاز الطبيعي من البلدان العربية فقط ، ولكنه يتعدى ذلك الى عامل الكتلة النقدية التي اصبحت تتوفر لدى الاقطار العربية المنتجة للنفط . ففي عام ١٩٨٠ كان مجموع العائدات النفطية لسبعة بلدان عربية هي الجزائر ـ الامارات العربية المتحدة ـ ليبيا ـ قطر ـ السعودية ـ الكويت ـ العراق ٢٠٤ مليار دولار[٢٠] . ولا يخفى ما تتضمنه هذه الارقام من تبيان لمدى القوة المالية التي اضحت تتمتع بها مجموعة الاقطار العربية النفطية،مما قد يفسر بعض اسباب اهتمام دول العالم الصناعي عامة ودول اوروبا الغربية خاصة بهذه الاقطار ، وحرصها على استمرار تدفق اموالها اليها سواء في شكل ايداعات مصرفية او استثمارات فردية او مشتركة ... الخ . لذلك يمكن القول **بأن العامل الاقتصادي كان احد العوامل الرئيسية وراء سعي اوروبا الغربية الى تعديل سياساتها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي** .

ويذهب الكاتب الايطالي روبرتو البوني ـ في هذا الصدد ـ الى ان الازمة التي ترتبت على حرب تشرين الاول / اكتوبر لاوروبا قد ابرزت مدى ضعف الموقف الاوروبي ، لأن المقاطعة النفطية ثم الارتفاع الهائل في اسعار النفط الخام ابرزا مدى تبعية الاقتصاديات الاوروبية للاقطار العربية المصدرة للنفط . وبدأت اوروبا الغربية في مؤتمر كوبنهاغن في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ تضع الاسس للحد الادنى من الموقف السياسي الذي تزمع اتخاذه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بما في ذلك توضيح تفسيرها لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما قررت الجماعة الاوروبية البدء في اقامة حوار متعدد الاطراف مع البلدان العربية بهدف تحديد الاسس الملموسة لامكانات التعاون . وايدت الاقطار العربية تلك الخطوة الاوروبية[٢١] .

من جهة اخرى لم يكن من قبيل المصادفة ان تبدأ رابطة الدولية الاشتراكية من جانبها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ايضاً اعداد نفسها لخطوة مشابهة لتلك التي اتخذتها اوروبا الغربية ككل في مؤتمر كوبنهاغن ، وتمثلت خطوة الدولية الاشتراكية في الموافقة على اقتراح المستشار النمساوي برونو كرايسكي بتشكيل بعثة الدولية برئاسته الى الشرق الاوسط لتقصي الحقيقة والاتصال بكافة اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ورحبت الاقطار العربية ـ ايضاً ـ بتلك الخطوة التي بدرت من الدولية الاشتراكية .

وهكذا بدأ الموقف الاوروبي منذ آواخر عام ١٩٧٣ فصاعداً في اعادة تقويم سياساته ازاء قضايا

---

(١٨) بشارة خضر ، « الطاقة والحوار العربي ـ الاوروبي ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٦ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ١٣٩ .

(١٩) حامد عبدالله ربيع ، « الحوار العربي الاوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ٥٠ .

(٢٠) مركز دراسات الوحدة العربية ، قسم الدراسات ، « الملف الاحصائي : (٣٥) احصاءات نفطية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، جدول رقم (٤) ، ص ٢٠٢ .

(٢١) روبرتو البوني ، « الحوار في اطار العلاقات الاوروبية الامريكية ،» **السياسة الدولية** ، السنة ١٠ ، العدد ٣٧ ، (تموز / يوليو ١٩٧٤)، ص ٨٢ ـ ٨٣ .

الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ولم تشذ الدولية الاشتراكية ـ بدورها ـ عن هذا الموقف الاوروبي العام ، لأنها ، كما سلفت الاشارة ، جزء من الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماعة السياسية الاوروبية ككل .

ب ـ العوامل والاعتبارات الاستراتيجية

هناك من يرى ان العلاقة بين اوروبا والوطن العربي ليست مجرد علاقة امداد بالنفط او مجرد البحث عن اسواق ، كما انها ليست علاقة دول متقدمة بدول تنتمي الى العالم الثالث ، ولكنها ـ فيما يذهب البعض ـ « علاقة ترابط في القدرة على الدفاع عن المصير الذاتي » .ويستند القائلون بهذا الرأي الى ان « اوروبا لن تستطيع ان تقوم بها قائمة في ظل الاوضاع الحالية في العلاقات الاوروبية العربية ...»[٢٢] .

كما أن ثمة من ذهب في نظرته الى تحليل العلاقة بين اوروبا والوطن العربي الى ابعد من ذلك بحيث اضفى عليها بعداً عضوياً اقوى عندما رأى بعض الباحثين ان « نجاح التعاون العربي الاوروبي قد يمكنه ، كما سبق للجنرال ديغول ان توقعه ، اقامة قوة عالمية جديدة تعيد معادلة موازين القوى في العالم ...»[٢٣] .

وبغض النظر عن مدى اتفاق هذا البحث او اختلافه مع مضمون اي من هذين الرأيين السابقين، غير أنه لا يستطيع الا ان يتفق مع كليهما في ابراز اهمية الاعتبار الاستراتيجي في العلاقة بين الطرفين العربي والاوروبي ، ذلك ان الوعي بهذا البعد في العلاقة بين الطرفين ، كان واحداً من الدوافع الرئيسية وراء تطور العلاقات العربية الاوروبية ككل ، والعلاقات العربية مع الدولية الاشتراكية بصفة خاصة . فالبحر الابيض المتوسط يجمع بين القارة الاوروبية والوطن العربي في اقليم واحد ، وللطرفين مصلحة مشتركة في ضمان امن وسلامة هذه المنطقة ، حيث يصعب ـ وربما يستحيل ـ تصور امكانية ضمان الامن الاوروبي بمعزل عن الامن في الشرق الاوسط[٢٤]. بعبارة اخرى ، لو بات الامن والسلام في الشرق الاوسط مهددين ، لانعكس ذلك بدوره ـ كما اثبتت التطورات المرتبطة بحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ـ على امن وسلام اقليم البحر الابيض المتوسط ، وعلى الامن والسلام الاوروبيين في وقت واحد . وربما نستطيع ـ في هذا الاطار العام ـ فهم مدلول العلاقة الجدلية من الارتباط بين الامن في المنطقة العربية ، والامن في الاقليم الاوروبي مروراً بالمنطقة المشتركة بينهما وهي حوض البحر الابيض المتوسط في معناه الجغرافي والسياسي او الجيواستراتيجي .

من هنا فقد اثير موضوع الارتباط بين الامن والسلام في البحر الابيض المتوسط ، بشكل جدي مكثف ، خلال اجتماعات مؤتمر هلسنكي للامن والتعاون الاوروبي عام ١٩٧٥ ، ثم في مؤتمرات المتابعة اللاحقة عليه . ونصت الوثيقة الختامية للمؤتمر «Final Act» على عملية الربط العضوي بين الامن والسلام والتعاون في كل منطقة البحر الابيض المتوسط والقارة الاوروبية . واكدت وثيقة هلسنكي

---

(٢٢) ربيع ، « الحوار العربي الاوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط ،» ص ٤٧ .

(٢٣) بشارة خضر ، « الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية امام الحوار العربي ـ الاوروبي ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ٣٣ .

(٢٤) انظر في هذه النقطة : علي الدين هلال ، « الجدلية في الحوار العربي الاوروبي ،» **السياسة الدولية** ، العدد ٣٧ (تموز / يوليو ١٩٧٤) ، ص ٤٧ .

الختامية ان دول المؤتمر[٢٥] مقتنعة بأن الامن الاوروبي يجب ان يؤخذ بمعناه الاوسع « لمفهوم » الامن العالمي ، وفي ارتباطه الوثيق بالامن في منطقة البحر الابيض المتوسط ككل ، ومن ثم اشارت الى انه « وبناء على ذلك فإن عملية تطوير الامن لا يجب ان تقتصر على اوروبا ، وإنما يجب ان تمتد الى اجزاء اخرى من العالم وبخاصة الى منطقة البحر الابيض المتوسط ...»[٢٦] .

بيد ان المفهوم الاوروبي العام لارتباط امن البحر المتوسط والشرق الاوسط بالامن والسلام في القارة الاوروبية يتضمن عنصراً أساسياً من وجهة النظر الاوروبية ، يتمثل في رغبتها في ابعاد هذه المنطقة قدر الامكان عن عملية الاستقطاب الثنائي للقوتين العظميين ، لأن ما ينجم عن هذه العملية من اقامة احلاف وقواعد عسكرية اجنبية في هذه المنطقة « تشكل كارثة بالنسبة للبلدان الاوروبية ولفرنسا بشكل خاص »[٢٧] ، وعلى حد تعبير احد المتخصصين الفرنسيين وهو بول ماري دولا جورس[٢٨] . فلقد كان حريصاً على ان يؤكد ان المصلحة الاوروبية انما تكمن في تقليص اخطار الحروب والازمات قدر الامكان ، اذ ان اي انفجار في المنطقة « لا يشكل خطراً حقيقياً على امداداتنا النفطية فحسب بل ايضاً على مجمل نظام تأثيرنا ونفوذنا في المنطقة بمعنى آخر فإن الاستقطاب الثنائي في المنطقة هو ضد مصالحنا »[٢٩] .

ويهمنا هنا أن نشير الى ان الدولية الاشتراكية ـ من خلال قادتها الذين شارك عدد كبير منهم في مؤتمر هلسنكي ـ قد كرست فكرة الارتباط العضوي بين امن اقليم الشرق الاوسط والبحر المتوسط من ناحية ، والامن الاوروبي من ناحية اخرى . كما ان الدولية الاشتراكية تتفق كلياً مع المفهوم الذي ابرزه دولا جورس فيما يتعلق بالفهم الاوروبي العام تجاه الامن والسلام في منطقة الشرق الاوسط . ولا تخفي الدولية حرصها الكامل على العمل من اجل ابعاد الشرق الاوسط والبحر المتوسط عن دائرة نفوذ اي من القوتين العظميين على حد سواء ، وابعاد الاتحاد السوفياتي استراتيجياً بصفة اكثر تخصيصاً عن هذه المنطقة . فلقد عبر المستشار النمساوي كرايسكي عن هذا المعنى حين اوضح ان من بين الاسباب المتعددة التي تجعل الدولية الاشتراكية تسعى لحل صراع الشرق الاوسط ، تأتي ـ في المقام الاول ـ مسألة ان هذا الصراع هو بمثابة ، « بؤرة حرب كامنة »[٣٠] ، « ولذلك فإن هذه المنطقة من العالم تجعل القوتين العظميين لا تستطيعان ترك اي فرصة من التوتر فيها تمر دون تدخل ، ومن ثم تأتي خطورة انتشار العواقب الوخيمة في حالة اذا ما تخلى بعض الحكام في بلدان هذه المنطقة عن الصواب الامر الذي ينذر بما قد لا تحمد عقباه ...»[٣١] .

إن هناك اعتباراً آخر لا تخفيه الدولية الاشتراكية في تعاملها السياسي مع منطقة الشرق الاوسط ويرتبط بمفهوم الامن والوضع الاستراتيجي في هذه المنطقة. هذا الاعتبار هو رغبة الدولية في ضمان امن اسرائيل وبقائها ضمن حدودها الآمنة . وقد أظهرت الدولية حرصها في هذا المضمار مترجمة اياه

---

(٢٥) وهي خمس وثلاثون دولة تمثل جميع الدول والامارات الاوروبية في شرق وغرب القارة عدا البانيا بالاضافة الى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وكندا والفاتيكان .

(٢٦) انظر : *Conference on Security and Co-Operation in Europe, Final Act: Questions Relating to Security and Co-Operation in the Mediterranean, Helsinki, 1975*, p. 111.

(٢٧) « ندوة **شؤون عربية** : اوروبا والعرب »، ص ٢٥١ .

(٢٨) المحرر الرئيسي في صحيفة لوفيغارو الفرنسية والمستشار السابق للرئيس الفرنسي الاسبق جورج بومبيدو .

(٢٩) « ندوة **شؤون عربية** : اوروبا والعرب »، ص ٢٥١ .

(٣٠) ونص عبارته هو : «... Ce conflit comme un foyer de guerre potentiel...»

(٣١) انظر في ذلك تفصيلاً : Kreisky , *L'Autriche entre l'Est et l'Ouest*, p. 139.

في اصطلاحات واضحة، وبخاصة بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . فلما تأكد بالتجربة من واقع تطورات تلك الحرب ان نظرية الامن الاسرائيلي لم تثبت صلابتها التامة طبقاً للصيغة الاسرائيلية التي راجت على نطاق واسع قبل تلك الحرب ، راحت الدولية الاشتراكية تكون لديها قناعة محددة مؤداها ان خير وسيلة لضمان أمن اسرائيل واستمرار بقائها في المنطقة هو تشجيع اجواء السلام والتعايش وتنمية المحاولات الرامية الى تسوية سلمية دائمة في هذه المنطقة . وهنا قد تظهر واحدة من المبررات الرئيسية ـ ضمن اسباب اخرى بطبيعة الحال ـ وراء تشجيع الدولية لمبادرة السادات من اجل السلام في الشرق الاوسط ، وتشجيع عملية السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب ، مع الاعراب من جانب الدولية دائماً وعلى لسان زعمائها عن استعدادها الكامل لبذل كل جهد او محاولة لانجاح الحل السلمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وانهاء العداوات والتوتر في المنطقة ، وتشجيع بناء جسور الحوار بين الاطراف المتصارعة بمن فيها الفلسطينيون .

ج ـ الاعتبارات السياسية والدوافع الايديولوجية

تعتبر الدولية الاشتراكية قوة سياسية عالمية لها تقاليدها الفكرية والتنظيمية والسياسية ، حيث يأتي مصدر قوتها (او ضعفها) من مكوناتها التي هي مجموعة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اوروبا الغربية ـ اساساً ـ وفي عدد آخر من دول العالم . وترى الدولية انها بحكم ماضيها السياسي هي واحدة من التنظيمات العريقة . كما ان احزاب الدولية قد اخذت تلعب ادواراً سياسية واجتماعية واقتصادية وايديولوجية في دول غربي اوروبا منذ اوائل القرن العشرين بشكل مؤثر . ومن الطبيعي ان تسعى الدولية ـ والحال كذلك ـ لكي تلعب دوراً يتناسب ومكانتها ووزنها السياسيين في المجال الدولي ، والمشاركة في ايجاد الحلول لبعض القضايا والمشكلات الدولية التي تعتبر من القضايا ذات الاهمية والحيوية من وجهة نظر الدولية الاشتراكية .

من هنا وجدت الدولية ان لديها الحافز والقدرة على المشاركة ـ بشكل فعال ـ في محاولة ايجاد حل لقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي باعتبارها من القضايا الدولية الملحة ، اذ ان الدولية تعتبر نفسها ـ ايضاً ـ « حزباً عالمياً للسلام »[٣٢] ، على حد تعبير رئيسها الحالي فيلي برانت .

• وربما قصد السكرتير العام السابق للدولية هانز يانتشيك Hans Janitschek التعبير عن معنى الدور السياسي الذي يمكن للدولية إداؤه في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، حين اوضح في تقريره المقدم الى الدولية (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥) انه رغم حقيقة ان وقف اطلاق النار وتحقيق فك الاشتباك بين القوى المتصارعة في منطقة الشرق الاوسط قد تم انجازهما نتيجة تدخل الحكومة الامريكية ، وليس بفضل جهود الدولية الاشتراكية ، لكنه من المؤكد ـ ايضاً ـ وبالقدر نفسه من الاهمية في المدى البعيد ان التهدئة والتصالح بين الاطراف المتصارعة ، سوف لا يعتمدان على تدخل القوى العظمى ، وإنما سوف يعتمدان اساساً على تغلغل مبادىء الاشتراكية الديمقراطية باعتبارها وسطاً محايداً Neutral Region[٣٣] .

---

(٣٢) كما جاء في تقرير برانت الذي قدم الى : المؤتمر العام (الكونغرس) للدولية الاشتراكية ، ١٥ ، مدريد ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

(٣٣) انظر :

Hans Janitschek, «The State of the International,» *Socialist Affairs*, (December 1975), p. 106.

ولعل يانيتشيك يقصد بذلك الاشارة الى ما تطمح اليه الدولية من مرامي التغلغل النشط ايديولوجياً في المديين المتوسط والبعيد بين شعوب منطقة الشرق الاوسط ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من امكانات جعل التفاهم بين هذه الشعوب اكثر يسراً عن ذي قبل . بعبارة اخرى انه في ظل فرضية انتشار ايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية بين شعوب الشرق الاوسط ـ من وجهة نظر الدولية الاشتراكية ـ يمكن تخفيف حدة التوتر القائمة بين اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ودون الدخول في التفاصيل[٣٤] ، نعتقد ان ما ذهب اليه يانتيشيك في هذا الصدد يتسم بكثير من تجريد الامور والاغراق في الفرضيات الرومانسية . لكن هذا لا يمنع من أن توثيق العلاقة بين الدولية الاشتراكية وبلدان الوطن العربي هو امر من الاهمية بحيث يساعد على زيادة التفاهم المشترك وتنمية فرص السلام والتعايش السلمي في منطقة الشرق الاوسط .

٣ ـ مساعي الدولية نحو التقارب مع الوطن العربي وطبيعة انحيازها التقليدي لاسرائيل

لقد تحركت الدولية الاشتراكية على مستوى العمل السياسي بطريقة ايجابية خلال الفترة التي عقبت عام ١٩٧٣ بصدد اقترابها من الوطن العربي ، مترجمة ذلك في اكثر من خطوة **ويمكن ايجاز اهم ما اتخذته الدولية في هذا الصدد من خطوات ايجابية في النقاط الآتية** :

(١) قرار الدولية ارسال بعثة تقصي الحقيقة والاستعلام برئاسة المستشار النمساوي الدكتور برونو كرايسكي (احد نواب رئيس الدولية) الى الشرق الاوسط . وقد قامت البعثة ـ بالفعل ـ بعدد من الزيارات ، في الفترة من آذار / مارس ١٩٧٤ الى آذار / مارس ١٩٧٦ ، الى عدد من الاقطار العربية في المشرق والمغرب اضافة الى اسرائيل . كما قام عدد من زعماء الدولية بعدد من الزيارات الى البلاد العربية خارج اطار البعثة . وتمكن بعض زعماء الدولية مثل المستشار كرايسكي من اقامة علاقات وثيقة مع بعض الزعماء العرب وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) قيام الدولية الاشتراكية ـ خصوصاً عن طريق المستشار كرايسكي وفيلي برانت ـ بترتيب بعض اللقاءات السياسية والحزبية بين زعماء حزب العمل الاسرائيلي وعدد من كبار المسؤولين المصريين كترتيب لقائي استراسبورغ وفيينا بين كل من السادات وبيريز في عام ١٩٧٨ ، ومثل لقاء د. فؤاد محيي الدين (بوصفه سكرتير عام حزب مصر العربي الاشتراكي) وعدد من السياسيين المصريين من ناحية وبيريز ووفد من حزب العمل الاسرائيلي من ناحية اخرى ، اثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة حول الشرق الاوسط في فيينا في ١٢ شباط / فبراير ١٩٧٨ . وترتيب بعض لقاءات اخرى بين بعض المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية وبعض رجال الاحزاب الاشتراكية والتقدمية الاسرائيلية ولم يعلن عن معظمها بالنظر لبعض الحساسيات السياسية المرتبطة بمثل هذا الامر . وكان هدف الدولية الاشتراكية من وراء انجاز مثل هذه اللقاءات هو المساعدة في اقامة جسور الحوار رغبة في اشاعة جو من التفاهم المشترك لتهيئة جو السلام وحل الخلاف من خلال التفاوض في الشرق الاوسط .

---

(٣٤) انظر مناقشة نقدية لتفاصيل هذا الموضوع في : الكومي ، « الدولية الاشتراكية والصراع العربي الاسرائيلي ، ١٩٥١ ـ ١٩٨٠ ،» ص ٢٢٩ ـ ٢٣٤ .

(٣) تبنى بعض زعماء الدولية ـ مثل المستشار كرايسكي اساساً وفيلي برانت الى حد ما ـ التركيز على اهمية القضية الفلسطينية وابرازها باعتبارها « مفتاح حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي » ، والدعوة الى اهمية عدم تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية في اي تسوية لمشكلة الشرق الاوسط .

(٤) اتاحة الفرصة امام بعض الاحزاب العربية للاتصال بالدوليةودعوة بعضها ـ كما سلفت الاشارة ـ لحضور بعض مؤتمرات الدولية ومؤتمرات عدد من احزابها ، ثم اتاحة الفرصة امام بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية العربية لعقد مزيد من الاتصالات مع الدولية تمهيداً لمنحها عضويتها . وسبق التنويه الى منح الدولية عضويتها الكاملة الى الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

غير ان عدداً من طلبات العضوية لانضمام بعض الاحزاب الاشتراكية العربية الى الدولية الاشتراكية ما زالت بعد محل البحث ولم تبت الدولية فيها نهائياً . من هذه الطلبات الطلب المقدم من كل من الحزب الوطني الديمقراطي (مصر)[٣٥] وحركة الوحدة الشعبية (تونس) . ولا شك ان الدولية سوف تدعم مركزها في الوطن العربي إن هي سارعت بزيادة نسبة الوجود العربي فيها ، من خلال قبول احزاب عربية جديدة في عضويتها .

رابعاً : مستقبل العلاقات بين الدولية والوطن العربي

لقد اوضحنا بأن حجم العلاقات السياسية بين الدولية الاشتراكية وبلدان الوطن العربي قد شهد نمواً مطرداً خلال السنوات اللاحقة على عام ١٩٧٣ . لكن هذا التطور الايجابي النسبي في العلاقات ، لم يتمخض بعد عن وجود عربي ذي وزن يذكر عدا وجود الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ فقط . وحتى هذا الحزب قد شفعت له لدى الدولية علاقاته القديمة بها خلال فترة الخمسينات ، حينما نشط في اطار المؤتمر الاشتراكي الآسيوي . وما زال هناك عدد من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية العربية يتطلع الى عضوية الدولية الاشتراكية .

لكن من المنتظر ـ في هذا الصدد ـ ان يقاوم اللوبي الاسرائيلي ـ الصهيوني داخل الدولية بكل قوته ضاغطاً ضد اتجاه ضم احزاب عربية جديدة الى عضويتها ليظل الوجود العربي فيها في ادنى حدوده الممكنة ، وليظل هذا اللوبي والقوى التي يمثلها محتفظين بميزة التفوق الكمي والكيفي داخل

---

(٣٥) حاولت مصر منذ عام ١٩٧٥ بصفة خاصة اتخاذ خطوة ايجابية من جانبها لكي تتواجد حزبياً داخل الدولية الاشتراكية في اطار توثيق علاقاتها السياسية والحزبية معها ، بيد ان بعض الظروف والملابسات ساعدت على ان تظل مصر حتى اعداد هذا البحث غير متمتعة ـ من خلال اي من احزابها ـ بعضوية الدولية ، رغم توثق علاقتها بها ومع عدد من زعمائها ، ورغم استيفائها تقريباً لجميع شروط عضويتها . من ناحية اخرى لعبت مصر ـ ايضاً ـ دوراً جوهرياً في بذر نواة جادة لاقامة رابطة الدولية الاشتراكية الافريقية في المنطقة الافرو ـ عربية .

ومن المفارقات ـ في هذا الصدد ـ ان تقوم هذه الرابطة بالفعل في شباط / فبراير ١٩٨١ لكن دون وجود مصري رسمي فيها كدولة مؤسسة ، بسبب التعقيدات السياسية التي طرأت على الصف العربي في اعقاب اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وتوقيع اتفاقيات السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ .

الدولية ، حتى مع افتراض قيام اتفاقيات سلام بين اسرائيل وبعض الاقطار العربية الاخرى ، اضافة الى تلك الموقعة بين مصر واسرائيل .

وعلى هذا سوف يكون امام الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الوطن العربي ان تواصل جهدها السياسي لاقناع الدولية بضرورة ترجمة مواقفها الايجابية من الوطن العربي وقضاياه على نحو يتمشى ومبادىء التوازن السياسي الموضوعي بعدم الرضوخ للضغوط التي من شأنها عرقلة انضمامها الى عضويتها ، ما دامت توفرت فيها شروط العضوية حسب النظم الاساسية للدولية . ومن بين النقاط التي يمكن للاحزاب الاشتراكية العربية الاستناد اليها في هذا المجال ، ان الدولية تضم بالفعل حزب الماباي (عضوية كاملة) وحزب المابام (عضوية استشارية) ممثلين لاسرائيل وحدها ، فضلاً عن منظمة بوعالي زيون الصهيونية او كادحي صهيون (عضوية استشارية) حليفا لاسرائيل وممثلا صريحا للقوى الصهيونية فيها ، اضافة الى عدد من الاحزاب الاخرى المعروفة بتحالفها وتعاطفها التقليديين القويين مع اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية .

وفي رأينا ان توسيع قاعدة الوجود العربي في الدولية الاشتراكية هدف مهم لعدد من الاسباب :

١ ـ موازنة الوجود الاسرائيلي والصهيوني القوي داخل الدولية.

٢ ـ تطبيق مبدأ توزيع الادوار بين العرب في حوارهم مع مختلف القوى والاطراف الاوروبية والدولية لخدمة قضاياهم الحيوية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

٣ ـ مخاطبة قطاع مهم من قطاعات النخبة الاوروبية وقادة الرأي في عدد من دول العالم باللغة والمنطق اللذين يفهمهما .

٤ ـ تنمية تجارب الاشتراكية الديمقراطية في الوطن العربي من خلال احتكاك مباشر مع احزاب لها تاريخها وتقاليدها العريقة وخبرتها السياسية الراسخة في مجالات التطبيق الاشتراكي الديمقراطي .

٥ ـ العمل على تصحيح المفهوم المتحيز ضد العرب في صفوف الدولية الاشتراكية وبين قيادات احزابها الاعضاء .

وخلاصة القول ان استمرار عملية الاتصال والحوار مع رابطة الدولية الاشتراكية ، وبذل الجهد الدؤوب للانضمام اليها من قبل مصر والبلاد العربية ، في ضوء الخبرة السياسية التي عقبت حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، يعتبر امراً مهماً ومطلوباً لكلا الطرفين معاً . فالدولية الاشتراكية من جهتها تنادي بأنها « الحزب العالمي للسلام » ، على حد وصف رئيسها برانت ، كما سلفت الاشارة ، والعرب من ناحيتهم اصحاب قضية لها تأثيرها المعروف ـ ان سلباً او ايجاباً ـ على السلام في الشرق الاوسط والعالم، وهم راغبون في تسويتها بالطرق السلمية إذا امكن . ولذلك يمكن للطرف العربي استثمار هذا الشعار المرفوع من قبل الدولية الاشتراكية وتكريسه لخدمة قضية السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط من هذا المنطلق ، مضافاً اليه ما تتبناه الدولية من شعارات اخرى كشعار احترام حقوق الانسان ، لحثها نحو اتخاذ خطوات اكثر فاعلية لمصلحة القضية الفلسطينية .

كما أن هناك من بين زعماء الدولية الاشتراكية شخصيات لها وزنها السياسي والادبي على المستوى التنظيمي داخل الدولية وعلى المستوى العالمي، يمكن تشجيعها على الاستمرار في اداء ادوار

ايجابية لمصلحة قضية السلام العادل في الشرق الاوسط . يأتي في مقدمة اولئك ، المستشار كرايسكي ، وفيلي برانت ، وألوف باله وغيرهم ممن قد عرفوا بتفهمهم الموضوعي المعقول لحقيقة القضية العربية الاولى ، وهي قضية الشعب الفلسطيني ، بحيث يمكن للطرف العربي ـ سواء من خلال قنوات الاتصال العادي ام الاتصال الحزبي ـ اعمال المزيد من تعميق الصلات بهم كركائز قوية داخل صفوف الدولية في مواجهة العناصر الاخرى المناوئة للعرب . ولعل المستشار كرايسكي قد اتاح للعرب مدخلاً مناسباً ـ في هذا الصدد ـ حينما اعترف في كتابه : **النمسا بين الشرق والغرب** (١٩٧٩) من خلال عملية نقد ذاتي بأنه قد طال امد احتكار اسرائيل للدولية الاشتراكية ، وانه قد آن الاوان لمزيد من الانفتاح على الوطن العربي □

حقـوق الطفـل العربـــي(*)

احمد عبد الحليم

مدير معهد الخرطوم الدو لي للغة العربية .

اولاً : الطفل العربي في اطار البيئة الأسرية والمجتمعية

تلعب البيئة الأسرية والمجتمعية دوراً اساسياً وفعالاً في تنشئة الطفل ونموه واشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتمـاعية بمـا يؤدي الى تشكيل شخصيتـه ويحدد مـلامحها وطـابعها في مستقبل حياته .

واذا كانت الاسرة تمثل البيئة الاولية التي يتوجب عليها الوفـاء بحاجـات الطفل ومتطلبـاته من الرعايـة القائمـة على الحب والتعـاطف والأمن النفسي والاجتماعي ، وغـرس الموروثـات والقيم الحضارية والروحية في وجدانه بـالصورة التي تؤهلـه ليشب ناضجـاً وراشداً وقـادراً على تحمـل مسؤولياته وتبعاته وواجباته في المستقبـل ؛ فإن البيئـة المجتمعية تنهض ايضـاً برعـايته ووقـايته وحمايته في اطار مؤسسات الرعاية والتنمية المجتمعيـة المختلفة ، الصحيـة والتعليمية والثقـافية ، وهي في هذا تتقاسم الدور الوظيفي مع البيئة الاسرية ـ كبيئة طبيعية ـ في تشكيل شخصية الطفل وتأمين حقوقه وصوغ مستقبله .

وتشكل البيئة الاسرية والمجتمعية في الوطن العربي بنية اجتماعية متكاملة ومتجـانسة ـ الى حد كبير ـ من حيث السمات والخصائص العامة ، ومن ابرز هذه السمات والخصائص العامة انها تلتقي حول انماط من التقاليد والعادات والقيم الحضارية والموجهات الروحية المستمدة اصـلاً من العقيدة الاسلامية والثقافة العربية وواقع التخلف وملامح النضال التي خاضتهـا الامة العربيـة . ويؤلف هذا التجانس منطلقاً من منطلقات التوحد الفكري والتربوي لتنمية شخصية الطفل العربي

(*) تمثل هذه الدراسة ملخصاً لورقة العمل التي أعدها الاستاذ احمد عبد الحليم بدعوة من جامعة الدول العربية لعرضها على الدول الاعضاء ، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العربي .

عموماً ، اذ ان بناء شخصية الطفل ، هو في أساسه ، عملية تمثل تقويم الثقافة القومية والموجهات الخلقية والسلوكية . والطفل وهو يتمثل هـذه القيم والموجهـات ، انما يختـزن في ضميره ووجـدانه حياة هذه الامة ومستقبلها ،بل يمثل وعاء لاستمرار اصالة التراث الحضاري لأمته .

والبيئة الاسرية في الوطن العربي تندرج عموماً تحت انماط حضارية ثلاثة تشكل محـددات البنيـة الاجتماعيـة بمكونهـا الاجتماعي والقيمي والثقـافي ، وهي أنمـاط الأسـرة : الحضـريـة ، والريفية ، والبدوية ، وتعكس هذه المستويات الثلاثة للبيئات الاسـرية تفـاوتاً فيمـا بينها من حيث درجة الوعي الاجتماعي واسلوب ونوعية الحياة ، ومستوى المعيشـة ، ليس على المستـوى القومي وحده وانما على مستوى كل قطر عربي كذلك . وعلى الـرغم من تعايش هـذه الانماط الحضـارية الثلاثة جنباً الى جنب ـ في الوطن العربي ـ وحدوث التداخل والتفاعل بينها الا أن الاختلاف بينها يعكس في العديد من وجوهه درجة من التفاوت في تمثل دور الاسرة تجاه حاجـات الطفل النـامية ، وتنمية شخصيته . كذلك تتبدى بعض صور التفاوت التي تُرَدُّ الى العوامل والظروف الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التي كثيراً ما تحول دون الوفاء بحاجات الطفولة ، وتحقيق الفرص المواتية ، في مجالات الخدمات الصحية والتربويـة . وقد كشفت الـدراسات القطـرية لاربعـة بلدان عـربية (مصر ـ تونس ـ العراق ـ والسعودية) مـدى اتساع الفجوة بين حضر هذه البلدان وريفها ، خاصة من حيث المستوى المعيشي ، والتكوين الثقافي ، ومستوى الخدمات الاجتماعية القـائمة[١] . وتستقري هذه الدراسة مدى العسر وشظف العيش الماثل في المناطق المعزولة ، مما ادى الى ازدياد موجات الهجرة من الريف الى الحضر ، وما ترتب عليها من انعكاسات متبادلـة على منـاطق الاصل المصدرة ومناطق الاستقطاب المستقبلة ، فأدى بدوره الى استنزاف امكانات النمو والتطور للريف ، نتيجةمهجر العنصر الشبابي والدينامي للريف واستقراره في المدن ، مما تسبب في خلق مضاعفـات سلبيـة عديـدة في مجال الخـدمات ، والعمـالة ،وفي انتشـار الظواهـر الانحـرافيـة في المجتمعـات الحضرية . كما أنها خلقت معاناة حادة للاسرة الريفية نتيجة لفقدها عائلها ، وفقدها الحد الادنى من الخـدمات الضـرورية في مجـالات السكن والصحة والتعليم وسـائـر الخـدمـات الاجتمـاعيـة الاخرى . وتعتبر هذه ملامح عامة لعديد من البلدان العربية وينعكس هذا كله شقـاء وبؤساً عـلى الطفل ان لم يودِ بحياته وهو في المهد .

وفي اطار هذا السياق فإن النظرة الى قضية الطفل العربي ينبغي ان تتجاوز التوجه التقليدي الذي كثيراً ما تعالج في اطاره . فالاهتمام بقطاع الطفولة ينبغي ان يترافق مع النهوض بالوضع الاسري والمجتمعي جميعه الذي يعتبر مسؤولاً في تكامله عن نمو الطفل وتكـوينه وصيـانة واقعـه الاجتماعي والثقافي ، ومحدد شخصيته الذاتية . ذلك ان عملية تنمية الطفولـة وتنشئتها وتـأهيلها للمستقـبل عملية تفاعلية دينامية يتكامل بتحقيقها البعدان الاسري والمجتمعي . وبالتالي ينبغـي توجيه الاهتمام من حيث الاهداف والغايات والوسائل الى هذه البيئة الاجتماعية المتكاملـة وجعلها على درجة من الكفاية والقدرة على القيام بدورها تجاه تنمية الطفل العربي .

إن قضية الطفولة في الوطن العربي قضية تنموية وحضارية في المقام الاول . وهذا يعني انه لا بد من أن تصبح قضيـة تنمية الطفـولة في وطننـا العربي هـدفاً استـراتيجياً في جهـود التنمية

---

(١) اسماعيل صبري عبدالله ، « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي ،» ورقة عمل قدمت الى : مؤتمر الطفل العربي ، تونس ، ٨ ـ ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

الشاملة واختباراً ومحكاً لنمو الوعي الحضاري القومي . وتأسيساً على هذا نستطيع القول : إن قضية الطفولة في الوطن العربي ليست قضية برامج قطاعية توجه لقطاع الطفولة فحسب ، او مجرد السعي الى اشباع حاجاتها الاساسية من الخدمات المؤسسية ، بقدر ما هي قضية وعي حضاري بحاجاتها وحقوقها ، وتنمية متكاملة ومتوازنة للبيئة الاسرية والمجتمعية ووعاء تنشئة الطفل العربي وتكوينه.وينبغي ان يكون الوعي الحضاري وعياً موصولاً ينطلق من الاسرة نفسها . اذ ان الاسرة ليست مجرد رابطة مكانية او زمانية تحكمها الموانع والنواهي والتحريم ، بل يجب ان تسود علاقاتها العاطفة والحنان والتقبل والأمن الاجتماعي والتكافل والتآزر والترابط والتماسك العضوي بما يمكنها من اداء وظيفتها في التنمية والتطبيع الاجتماعي[٢] .

وإن موقع الطفولة في الهرم السكاني للوطن العربي يحتل قاعدة عريضة يبلغ تعدادها ٦٧ مليوناً تقريباً ، وبنسبة تصل الى ٤٥ بالمائة[٣] . وبالتالي فإنها تشكل مورداً بشرياً كامناً وثروة قومية هائلة لا ينبغي معالجة قضاياها معالجة هامشية ، او النظر اليها باعتبار كونها عبئاً اقتصادياً او عالة على امكانيات التنمية . ان تجريد الطفولة من معاني الجهل والخرافة والتخلف والمرض والاستغلال والاهمال، يجب ان يكون غاية تستهدفها البلدان العربية في اطار خططها الرامية الى تنمية المجتمعات . وقد فطن العالم النامي الى هذه الحقيقة ، واخذت جهوده تتواصل لتطويق الظروف المتسببة في شقاء الطفولة ـ وارتفاع معدلات وفياتها ـ وازدياد حالات الاجهاض ، والضياع الحملي ، وسوء التغذية وامراض الكواش وتفشي الامية ، وسوء التكيف والمظاهر السلوكية غير السوية . إن الدول النامية عموماً ـ والوطن العربي منها ـ مواجهة في الواقع بتحديين اساسيين ـ خصوصاً ، انها تضم اكثر من ٦٠ بالمائة من جملة سكان العالم . ومن المتوقع ان تتصاعد هذه النسبة الى ٧٠ بالمائة مع مطلع القرن المقبل ـ **اولهما** يتمثل في توفر موارد طبيعية واقتصادية غير مستغلة لمصلحة النمو والتقدم الاجتماعي و**ثانيهما** يتمثل في ان الموارد المستغلة لم يوزع عائدها توزيعاً عادلاً على افراد المجتمع[٤] .

إن هذه المعادلة تصبح اكثر تعقيداً اذا ما علمنا أن نسبة الاطفال الى مجموع السكان في الوطن العربي هي ٤٥ بالمائة ، وتشكل اعلى نسبة في العالم ، ليس بالنسبة للعالم الثالث وحده ، وانما بالنسبة للعالم كله ، وبالتالي فإنها لا تدخل في نطاق القوى البشرية العاملة ولا تساهم في الانتاج ، مما تنعكس آثاره السلبية انخفاضاً في مستوى متوسطات نصيب الفرد من الدخل القومي . وينعكس هذا بالتبعية على مستويات المعيشة للأسرة العربية ، والاوضاع التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية للاطفال العرب .

والمرجح ـ طبقاً لتصنيف البنك الدولي لمستويات الدخول ـ ان اغلب بلدان الوطن العربي باستثناء البلدان النفطية تقع في اطار مجموعات الدخول الآتية :[٥]

---

(٢) كمال دسوقي ، « دراسة استطلاعية في الشخصية السودانية »، في : **قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلدان العربية** . تقديم لويس كامل مليكة ، ٢ ج (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) ، ج١ ، ص ٢١٤ .

(٣) الطفولة هي المرحلة العمرية الممتدة من الميلاد حتى الرابعة عشرة من العمر .

(٤) عبد العزيز محمد فرح ، « استراتيجية تنظيم الاسرة في العالم النامي »، **مجلة جمعية تنظيم الاسرة** .

(٥) عبدالله ، « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي »، .

مجموعة الدخل	مقدار الدخل (دولاراً امريكياً)
الدخل المنخفض	ـ ٢٥٦
الدخل المتوسط الادنى	٢٦٦ ـ ٥٢٠
الدخل المتوسط	٥٢١ـ ١٠٧٥

ولا يعكس توزيع الدخل القومي على الافراد ـ من حيث المتوسط ـ عدالة توزيع الدخل القومي ، بل ان التباينات في الناتج القومي الاجمالي لم تؤدِ حتى الآن الى اي تغيير جذري في الآفاق الاجتماعية ـ الاقتصادية والحضارية للبلدان ذات الدخل الاعلى[٦] .ويبدو ان ليس ثمة علاقة ارتباطية قائمة بين منحنى الناتج القومي الاجمالي للفرد ، ومنحنى معدلات وفيات الاطفال ـ ممثلاً ـ في حالة البلدان العربية . وقد اتضح ذلك من وجود معدلات ـ لوفيات الاطفال ـ اعلى من الوسيط(١٣٥) في الألف في البلدان ذات الدخل الاعلى باستثناء الكويت .

والمفارقة الحقيقية تكمن في ابعد من مجرد انخفاض مستويات دخول الافراد او نصيب الفرد في الناتج القومي الاجمالي على المستوى القطري ، بل تصبح هذه المفارقة ذات اثر عميق حتى بالنسبة للفروق القائمة في انخفاض متوسطات الدخل بين الريف والمدينة في القطر الواحد . وكثيراً ما يعاني الريف من عدم عدالة توزيع الدخل القومي ، وكذلك كثيراً ما تتمركز نسبة عالية من المال والقدرة الاقتصادية في شريحة صغيرة من المجتمع تمثل الاغنياء .

وانه على الرغم من الجهود العربية المبذولة لاحداث تغييرات وتطور في المجتمعات العربية من جميع الوجوه ، الا ان الصورة العامة للمتغيرات الديمغرافية في الوطن العربي تعكس نوعاً من عدم التخطيط الاسري ، حيث وصل اعلى معدل للمواليد ٥٠ بالالف في بعض البلدان العربية ، بينما المعدل الوسيط ٤٧ بالالف . اما اعلى معدل لوفيات الاطفال فيصل ١٨٧ بالالف ، والوسيط ١٣٥ . واعلى معدل للخصوبة ٢٣٤ بالالف والادنى ١٦٠,١ بالالف ، والمعدل الوسيط في المنطقة ٢١٥,٧ بالالف .

إن النهوض بوضع الطفولة العربية ـ بالاضافة الى تحسن مستواه الاقتصادي ـ يستلزم تكثيف الجهود نحو توعية الاسرة العربية تأكيداً للقيم الايجابية التي تعتنقها ، ومحاولة لتخليصها من القيم التي قد تؤثر على تطورها ، وتحصينها من اي قيم خارجية ومستوردة تستنزف قدراتها وامكاناتها مثل الاستهلاك التعاصري وعدم الاتجاه نحو الادخار والاستثمار ، والتواكل والنزوع نحو مسايرة الموضة ، وكل ما يتعايش مع قيمنا الايجابية وطموحنا نحو التقدم .

ولا يمكن أن نعالج قضايا الطفولة بمعزل عن حل قضايا المجتمع التي تكمن حلولها في التنمية الشاملة والتنمية المحلية ، لتأتي التنمية متوازنة وتعم ثمارها كل قطاعات المجتمع . ولعل من اهم المقعدات الاجتماعية والحضارية التي تعوق مسار الوطن العربي نحو التنمية ، وتؤثر كذلك في جهودنا الموجهة لرعاية الطفولة وتنميتها هي الامية بمجتمعنا العربي رغم انه مجتمع

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٠ و١٣

فتي . وهذا ما دفع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى المناداة بقومية المعرفة ، وما حدا بها الى تأسيس نظرية عربية تأخذ بالاسلوب الشامل في مجابهة الامية ، وان تعرفها بأنها امية حضارية وليست ابجدية فقط ، امية المجتمع قبل ان تكون امية الفرد . وان تنادي كذلك بتعميم اتجاهين ، اتجاه الزامية التعليم وديمقراطيته لسد منابع الامية ، واتجاه محو الامية وتعليم الكبار .

ثانياً : الجهود العربية الموجهة نحو خدمات الطفل العربي

لقد تعاظم الاهتمام بقضايا الطفولة وحاجاتها ومشكلاتها بشكل ملحوظ لدى البلدان العربية ، وبخاصة خلال العشرين عاماً الاخيرة التي أعقبت صدور الاعلان العالمي لحقوق الطفل . وقد بدأت الجهود المنظمة تتكثف في كل المجالات المعنية بقضايا الطفولة والامومة في الوطن العربي . واذا كانت البلدان العربية لا تستطيع ان تنفصل عن المؤثرات والمتغيرات الدولية التي استهدفت الاهتمامات بشؤون الطفولة وهمومها ، والتي تبلورت بصورة واضحة المعالم والابعاد على مستوى منظمات الامم المتحدة (اليونسيف ـ منظمة الزراعة والاغذية ـ ومنظمة الصحة العالمية) او على مستوى المنظمات التطويعية الدولية كالاتحاد العالمي لرعاية الطفولة او مؤسسات تنظيم الوالدية العالمية . الا ان ذلك لا يشكل ـ في الحقيقة ـ نقطة الانطلاق او الدفع الاساسية التي تحرك البلدان العربية نحو الاهتمام بقضايا الطفولة والوفاء بحقوقها ومتطلباتها . ذلك ان البلدان العربية تنطلق نحو النهوض بأوضاع الطفولة مستندة الى رصيد اصيل من التراث الحضاري والقيم الروحية الرفيعة النابعة من اصول عقيدتها الاسلامية وثقافتها العربية التي تدعو وتحض على التماسك والتكافل الاجتماعي ، والتساند والتآزر والتراحم والمودة والبر ، وهي قيم تتسامى بالانسان والمجتمع .

واذا كانت القيم الحضارية للمجتمع العربي تؤكد مبدأ عضوية المجتمع وتماسكه فإن ذلك في الواقع ينبغي ان يكون غاية كبرى تسعى البلدان العربية نحو تحقيقها . وهذا يستلزم بالضرورة اقرار الحقوق وتحديد التبعات لكل افراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم .

إن البلدان العربية قد شهدت في ربع القرن الاخير تحولاً واضحاً تجاه الاهتمام برعاية الطفولة والامومة ، وقد تبلور ذلك في قيام الكثير من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تعنى بخدمات الطفولة على مستوى الوطن العربي . ولكن مع ذلك فإن رعاية الطفولة العربية لا تزال في بداية الطريق ، بل لا تزال تعاني نقصاً مريعاً في الخدمات الاساسية لقطاع الطفولة والاسرة في مختلف المجالات التعليمية والصحية والغذائية . وهذا يقتضي ان تتجه البلدان العربية نحومراجعة اوضاع الطفولة فيها ، وهي تمثل مركز الثقل في التركيب السكاني، حيث يصل عدد الاطفال العرب زهاء ٦٧ مليون طفل تقريباً من العدد الكلي للسكان .

إن الوطن العربي ، على الرغم مما يتمتع به من ميراث حضاري اصيل ، وعلى الرغم مما يزخر به من امكانات وموارد طبيعية وبشرية ، ينبىء واقعه عن مدى ما يعانيه معظم بنياته الاجتماعية من تخلف ظل يحكم قبضته ويبسط اخاديده الغائرات على الوجه العربي . وهذا

ما يؤكده العديد من تقارير البنك الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، والدراسات الميدانية التي أجريت على الواقع العربي . وعلى الرغم من أن الجهد العربي المستهدف تحقيق الخدمات الرعائية للطفولة والاسرة في المجالات المؤسسية قد أخذ يتجاوز البدايات التقليدية في تقديم الخدمات ، الا انه لا يزال اسيراً للاتجاه العلاجي والرعائي . كما انه لا يزال قاصراً عن الانطلاق نحو القاعدة العريضة في المجتمعات الريفية والبدوية ، مما جعل الكثير من المواقع تتسم بالتخلف والظلم الاجتماعي المريع .

ومسؤولية البلدان العربية نحو توفير الخدمات الاجتماعية ـ الصحية والتربوية تتزايد وتتصاعد بشكل مطرد ، خصوصاً بعد التطور الذي شمل وضع المرأة ، بايفادها لمجالات العمل في القطاعات الحديثة . اذ ان مسؤولية المرأة الام ، والزوجة اخذت تنكمش وتتضاءل من الناحية الوظيفية تجاه تربية النشء ورعايته ، مما يستدعي أن تتحمل الدولة مسؤوليتها تجاه توفير الخدمات التعويضية ـ المترتبة على غياب المرأة عن الاسرة ـ من دور حضانة ورياض اطفال وأندية اطفال ومتنزهات وملاعب .

ويستتبع هذا التحول الاجتماعي في وضعية المرأة العربية ـ وبخاصة في المجتمعات الحضرية ـ ان الاسرة لم تعد المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تتولى مسؤولية التطبيع الاجتماعي وتربية النشء ، بل لا بد من وجود مؤسسات اخرى تشارك الاسرة دورها ، ليس في عملية توفير الخدمات الاساسية للطفولة فحسب ، بل تعمل من جانبها لاستمرار الوجودين المادي والمعنوي للطفل .

وقد أثبتت دراسة ميدانية اجراها **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في** القاهرة عام ١٩٧٤ ، ان دخول المرأة بشكل متزايد لسوق العمل كشف عن بعض النتائج السلبية لهذا الاتجاه على تربية الاطفال ، خصوصاً في مرحلة الطفولة المبكرة ، حيث يحتاج الطفل الى قدر كبير من الرعاية من جانب الأم . وترجع هذه النتائج السلبية الى أن دخول المرأة لسوق العمل ـ مع نقص الخدمات الاسرية التي كانت تقدمها الاسرة الممتدة ـ لم يواكبه توفير المجتمع للخدمات المساعدة لتربية الاطفال ، وبخاصة الحاضنات ورياض الاطفال التي توفر الرعاية اثناء فترة غياب امهاتهم في العمل[٧] . ان هذا التحول في الواقع يفرض على المجتمع تكريس مؤسسات وأجهزة فعالة ومؤثرة لرعاية شؤون الطفولة وان تتلاءم طبيعة المؤسسات من الناحية الوظيفية مع طبيعة مراحل الطفولة النامية متدرجة تدرجاً ينسجم مع نمو الطفل .

فمؤسسات رعاية الطفل في الفترة العمرية من (١ـ٢) ذات خدمات تختلف عن خدمات المؤسسات في الفترة من ٣ الى ٦ سنوات ، حيث ينبغي ان تتلاءم خدمات هذه المؤسسات مع المرحلة العمرية للطفل . وتعتبر هذه المرحلة من اكثر المراحل تأثيراً على شخصية الطفل في المستقبل ، بل هي المرحلة الحاسمة في تشكيل ملامح الشخصية الذاتية للطفل في مقتبل عمره كما يذهب الى ذلك علماء النفس . كذلك فإن المؤسسات التي تخدم قطاع الطفولة في الفترة العمرية من ٧ الى ١٤ سنة ـ وهي عادة المؤسسات التعليمية ـ تعتبر من اكثر المؤسسات تأثيراً في استمرار ثقافة المجتمع وتمثل قيمه واتجاهاته وموجهاته السلوكية . وهذه المرحلة تأتي من حيث الاهمية

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

والتأثير تالية للأسرة بوصفها مؤسسة تربوية ، ويفترض ان تتكامل معها من حيث الوظيفة والدور التربوي[٨] .

إن العناية بالطفولة ينبغي لها ايضاً أن تنصرف الى العناية بالامومة منذ مرحلة التكوين الجنيني وحتى مرحلة الطفولة المتأخرة . وهذا يقتضي توفير وسائل التغذية للأم ابان فترة الحمل والرضاعة ، وكذلك وسائل التثقيف الصحي والارشاد الغذائي ، ومراكز رعاية الامومة لتنظيم الكشف الطبي تبعاً لمراحل نمو الجنين . إن التغذية والعناية بصحة الام من اهم العوامل التي تؤثر على صحة المولود ، كما أنها تقلل من مشاكل وامراض الحمل والاجهاض والولادة المبكرة .

كما أن نقص المواد الغذائية بصورة كبيرة تنعكس آثاره السلبية اثناء فترة الحمل ، وان الاهتمام بصحة الام خلال فترة الحمل يؤدي الى انخفاض معدلات وفيات الاطفال . وقد تأكد لدى المعنيين بشؤون التغذية ان العناية بصحة الحامل والمرضع تشكل صمام الامان في وجه كثير من الانعكاسات السلبية على الطفل . ولذلك فإن منظمة الاغذية والزراعة العالمية قد وضعت مقننات اساسية للحاجات الغذائية المفترض توافرها ومراعاتها لكل من الحامل والمرضع بشكل تتكامل وتتوازن فيه المواد البنائية والطاقية والوقائية[٩] .

وفي هذا السياق ، تصبح رعاية الطفل ووقايته وحمايته ، وتمتعه بالامن والاستقرار النفسي والاجتماعي واتاحة فرص التعليم امام قدراته وطموحاته ، حقاً له ومسؤولية من مسؤوليات الدول التي ينبغي ان تنهض بها تمكيناً للطفل من أن ينمو نمواً متوازناً ومتكاملاً خلال سني حياته .

ونعالج هنا موقف الطفولة في الوطن العربي في اطار الجهود العربية الموجهة نحو خدمات الطفولة والامومة في اربعة مجالات رئيسية[١٠] وهي : ١ ـ المجال التشريعي او القانوني ؛ ٢ ـ المجال التعليمي والتربوي ؛ ٣ ـ المجال الصحي ، الوقائي ، العلاجي، والغذائي ؛ ٤ ـ مجال الرعاية الاجتماعية .

١ ـ المجال التشريعي او القانوني

أصدرت البلدان العربية عدداً من التشريعات والقوانين العامة التي تكفل حماية المجتمع وافراده بصفة عامة ، ويشمل ذلك الاسرة والطفولة . ومن هذه القوانين : قانون العقوبات ، والقانون المدني ، وقانون العمل والاحتكام الى مبادىء الشريعة الاسلامية في السعودية ، وقانون صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف في لبنان ...

---

(٨) سيد احمد عثمان ، **علم النفس الاجتماعي التربوي** (القاهرة : مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ، ج١ : **التطبيع الاجتماعي** ، و**واقع التربية ما قبل المدرسية في الوطن العربي** ، ص ٣ .

(٩) السودان ، وزارة الصحة ، مطبوعات قسم التغذية ، **تغذية الحامل والمرضع** .

(١٠) اعتمدنا في معالجة موقف الطفولة في العالم العربي ، في اطار الجهود الموجهة نحو خدمات الطفل في المجالات الاربعة المذكورة ، على تحليل نتائج الاستبيان حول المبادىء العشرة لاعلان حقوق الطفل العالمي الذي تقدمت به الامانة العامة لجامعة الدول العربية للبلدان الاعضاء ، ويعكس هذا التحليل جهود سبعة بلدان عربية هي : العراق ، البحرين ، المغرب ، الكويت ، لبنان ، السعودية والسودان . كذلك اعتمدنا على التشريعات التي توافرت لهذه البلدان بالاضافة للاردن .

وتشمل هذه القوانين العامة اسانيد ومواد موجهة لحماية الاسرة والطفولة ولكن الذي يعنينا هنا الى اي مدى اتجهت هذه البلدان نحو صوغ قوانين قائمة بذاتها وموجهة اصلاً للاسرة وقطاع الطفولة؟

وقد كشفت اجوبة بعض البلدان ان لديها قوانين موجهة نحو الاسرة والطفولة . ففي العراق صدر قانون للاحوال الشخصية ، وتعديلاته ، كما صدر في كل من السودان والكويت قانون للاحوال الشخصية ، وفي المغرب صدرت **مجلة الاحوال الشخصية** ، كذلك نجد عدداً من القوانين الموجهة نحو الطفولة ، مثل قانون الاحداث في البحرين والاردن ولبنان ، وقانون رعاية الطفولة في الاردن والسودان .

وقد كفلت تشريعات وقوانين هذه البلدان كثيراً من الحقوق والضمانات للاسرة ، وبخاصة للمرأة العاملة وللاطفال الاحداث .

ففي البحرين كفل قانون العمل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات استناداً الى مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي ، ومراعاة الوضعية الخاصة بوظيفة المرأة في الانجاب والولادة ، وكفالة حقها في تحمل رعاية الطفل في مرحلة الوضع ، والمرحلة اللاحقة لذلك ، واتاحة فترة سماح قانوني لاجازة الوضع المدفوعة الاجر قبل وبعد الولادة . وفي العراق والسودان كفل قانون العمل بالبلدين الحقوق الكاملة للمرأة العاملة متساوية تماماً مع كل الحقوق المكفولة للرجل. واتجه بعض البلدان الى حظر تشغيل النساء ليلاً وتحريم العمل في الاشغال والمهن الشاقة ، ففي لبنان والبحرين تحظر القوانين استخدام النساء في هذه الاعمال ، كما لا تسمح بتشغيل النساء ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً ، باستثناء المؤسسات العلاجية والمستشفيات ، واتجه بعض البلدان العربية الى تقييد الزواج والطلاق ونفقة الاطفال تمكيناً للمرأة من رعاية اطفالها ، كما وضعت قيود للحد الادنى لسن الزواج بالنسبة للرجال والنساء على السواء.

فاشترطت العراق ان تكون سن الزواج ثمانية عشر عاماً ،وفيما دون ذلك يجوز للقاضي ان يأذن به اذا توافرت الشروط الموجبة لوقوعه . كذلك قيد العراق تعدد الزوجات ، حيث لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة الا باذن القاضي وبتوفير ركنين اساسيين ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة او بهما معا ، والركنان هما : الكفاية المالية ؛ المصلحة المشروعة .

وقد اشترطت تونس ان يكون الطلاق عن طريق القاضي ، كما أنها حرمت تعدد الزوجات وجعلت الحد الادنى لسن الزواج بالنسبة للرجل ٢٠ عاماً وبالنسبة للمرأة ١٧ عاماً[١١] .

اما من حيث مشاركة المرأة في قوة العمل فإن كثيراً من البلدان العربية قد وضعت قوانين تتعلق بتشغيل الاحداث وحمايتهم ورعايتهم ، ففي العراق وضع قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ الذي نصت احدى فقراته (ب) من المادة (٨٦) على منع تشغيل الاحداث منعاً باتاً . ومفهوم الحدث في هذا القانون هو الذي لم يكمل سن ١٥ عاماً . ووضعت البحرين مرسوماً لقانون رقم (١٧) سنة ١٩٧٦ في شأن الاحداث ، واعتبر هذا القانون الحدث من « لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكابه الجريمة او عند وجوده في احدى حالات التعرض للانحراف » .

---

(١١) عبدالله ، « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي ،» ص ٤٣ .

وقد نصت احكام هذا القانون على مجموعة من التدابير لمحاكمة الحدث اذا ارتكب جريمة ما ، وهي : التوبيخ ، التسليم لأحد ابويه او من له الولاية والوصاية عليه ، او شخص مؤتمن من ذويه او شخص مؤتمن يتعهد بتربيته ، او الى اسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك .

ومن ضمن التدابير ايضاً ، إلحاقه بالتدريب المهني ، وإلزامه بواجبات معينة والاختيار القضائي بوضعه في بيئة طبيعية ، او الايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، او الايداع في احدى المستشفياتالمتخصصة . ومدة الايداع متفاوتة بحسب الجريمة التي يرتكبها الحدث . ففي حالات الجنايات تصل مدة الايداع ١٠ سنوات ، وفي الجنح ٥ سنوات ... الخ .

أما في المغرب فإن القانون يحدد سن تشغيل الاحداث بـ ١٢ عاماً ، ورفع هذا السن الى ١٣ عاماً في المدونة الجديدة ، اما في الكويت فإن قانون العمل في القطاع الاهلي رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ يعالج المسائل المختلفة في هذا الشأن .

وفي السعودية هناك قانون العمل ، الصادر بمرسوم ملكي لعام ١٩٧٦ وتنظيم التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٧٩ . اما قانون الاحداث في لبنان فيصنف الاحداث الى فئتين :

(١) الاولاد : يقصد بالاولاد من يبلغ منهم ١٣ سنة .
(٢) الاحداث : يقصد بالاحداث من تجاوزوا ١٣ سنة ولم يبلغوا السادسة عشرة ، ذكوراً او اناثاً .

ويحظر القانون اللبناني تشغيل الاولاد والاحداث في الاعمال الشاقة والمرهقة ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال تشغيل من لم يتجاوز ١٨ عاماً .

اما في الاردن ، فإن قانون الاحداث لسنة ١٩٦٨ قد حدد اربع فئات عمرية تخضع لاحكام هذا القانون ، بدرجات متفاوتة حسب التصنيف العمري :

(١) الحدث في هذا القانون ، كل شخص اتم السابعة ولم يتم ١٨ سنة ذكراً او انثى . وقد نصت احدى مواد القانون (٣ـ١) على انه « لا يجوز تقييد الحدث بأي قيد الا في الحالات التي يبدي فيها من التمرد والشراسة ما يستوجب ذلك » .

(٢) الولد : من أتم ٧ سنوات ولم يتم ١٢ سنة .
(٣) المراهق : من اتم ١٢ سنة ولم يتم ١٥ سنة .
(٤) الفتى : من أتم ١٥ سنة ولم يتم ١٨ سنة .

ويلاحظ ان هذا القانون قد عني بالتصنيف المرحلي لأعمار الفئات الاربع والتي تندرج جميعها تحت مفهوم حدث ، اما التدابير المعمول بها بموجب احكام هذا القانون فإنها ترد على الوجه الآتي :

المادة (٣ ـ ٢)

تتخذ التدابير لعزل الاحداث الجانحين عن المتهمين او المحكومين الذين تجاوزوا ١٨ عاماً.

المادة (٧)

(١) تختص محكمة الصلح ـ بوصفها محكمة احداث ـ بالفصل في جميع الجرائم التي تستوجب عقوبة الحبس او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد عن ٧ سنوات .

(٢) تختص المحكمة البدائية ـ بوصفها محكمة احداث ـ بالفصل في الجرائم الجنائية الاخرى . ويعطي القانون حق تقرير سن الحدث للمحكمة .

المادة (١٨)

(١) لا يلاحق جنائياً من لم يكن قد أتم السابعة حين اقتراف الفعل .
(٢) لا يحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة على حدث .
(٣أ) اذا اقترف الفتى جناية تستلزم عقوبة الاعدام فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٦ـ ١٢ سنة .
(٣ب) اذا اقترف الفتى جناية تستلزم عقوبة الاشغال المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٥ ـ ١٠ سنوات .
(٣ج) اذا اقترف الفتى جناية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او الاعتقال فيعتقل مدة تتراوح بين ٢ ـ ٥ سنوات .

(٣د) اذا اقترف الفتى جنحة تستلزم الحبس يوضع في دار تربية الاحداث مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون .

(٣هـ) اذا اقترف الفتى مخالفة او جنحة عقوبة الغرامة تنزل الى نصفها .

المادة (١٩)

(أ) اذا اقترف المراهق جناية تستلزم عقوبة الاعدام فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٤ ـ ١٠ سنوات .
(ب) اذا اقترف المراهق جناية تستلزم عقوبة الاشغال المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٣ ـ ٩ سنوات .

(ج) اذا اقترف المراهق جناية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال فيعتقل من سنة الى ثلاث سنوات ، ويجوز للمحكمة ان تستبدل عقوبة الاعتقال الواردة في البند (٣) من هذه المادة بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من البند (د) من هذه المادة .

(د) اذا اقترف المراهق جنحة او مخالفة جاز للمحكمة ان تفصل في الدعوى على الوجه الآتي :

(١) بالحكم عليه ، او على والده او وصيه بدفع غرامة او بدل عطل وضرر او مصاريف المحكمة .
(٢) بالحكم عليه او على والده او وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .
(٣) بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يضمن حسن سيرته وسلوكه .
(٤) بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى امر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ٣ سنوات .
(٥) بوضعه في دار تربية الاحداث مدة لا تزيد عن سنتين .
(٦) بارساله الى دار تأهيل الاحداث او اي مؤسسة اخرى مناسبة ، يعتمدها الوزير لهذه الغاية ،وذلك لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد على ٥ سنوات .

المادة (٢١)

لا عقاب على الولد من اجل الاعمال التي يقترفها الا انه تفرض عليه تدابير الحماية على الوجه الآتي :

(أ) تسليمه الى احد والديه او الى وليه الشرعي ، او
(ب) تسليمه الى احد افراد اسرته ، او
(ج) تسليمه الى غير ذويه ، او
(د) وضعه تحت اشراف مراقب السلوك ، بمقتضى امر مراقبة ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ٣ سنوات .

وتنص **المادة (٢٣)** على معاقبة متسلم الولد بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير اذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب اهماله في تربيته او مراقبته .

كذلك فإن احكام هذا القانون تنص على رعاية المتشرد حيث نصت **المادة (٣٢)** (٢) يجوز للمحكمة اذا اقتنعت ، بعد التحقيق ـ بأن الشخص الذي قدم اليها دون الثامنة عشرة من عمره ، ومتشرد . وانه يحتاج الى رعاية ان تتخذ التدابير الآتية :

(أ) تأمر والده او وصيه بالعناية به بصورة لائقة .
(ب) احالته الى دار رعاية الاحداث ، او اي مؤسسة مماثلة .
(ج) وضعه تحت رعاية شخص مناسب ، او اسرة مناسبة بموافقتها .
(د) وضعه تحت المراقبة .

والتشرد في منطوق القانون الاردني للاحداث يتحقق ان توافر احد الاركان الآتية :

(١) اذا كان تحت عناية والد او وصي غير لائق للعناية به ، لاعتياده الاجرام او ادمانه السكر او انحلاله الخلقي .

(٢) اذا كان ابناً شرعياً او غير شرعي لوالد سبق ان ادين بارتكاب جرم مخل بالآداب مع اية بنت من بناته سواء أكانت شرعية او غير شرعية .

(٣) اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة او الفسق او فساد الخلق او القمار او خدمة من يقومون بها .

(٤) اذا خالط المشردين او المشتبه بهم ، او الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .
(٥) اذا كان يستجدي .
(٦) اذا لم يكن له عمل مستقر، وكان يبيت عادة في الطرقات .
(٧) اذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ، او عائل مؤتمن ، وكان والداه ـ او احدهما ـ متوفيين او مسجونين او غائبين.

(٨) اذا كان سيىء السلوك وخارجاً على سلطة ابيه او وليه او وصيه او امه ، او كان الولي متوفياً او غائباً او عديم الاهلية .

يستهدف قانون رعاية الطفولة (من الولادة حتى ١٨ سنة) رقم (٤) لسنة ١٩٧٣ في الاردن تحقيق الرعاية لأي طفل حتى سن ١٨ ، وتوجه هذه الرعاية عبر المؤسسات الاجتماعية او الاسر البديلة .

وفي السودان يحتكم التشريع السوداني في معاملة الاحداث على قانون العقوبات السوداني ، **والمادة (٢٤)** من قانون التحقيق الجنائي .

ويتعامل هذا القانون مع ثلاث فئات من الاحداث :

(١) الحدث المتشرد .
(٢) الحدث الجانح .
(٣) المتسول .

ـ والحدث المتشرد في مفهوم هذا القانون ، من توافرت فيه المواصفات الآتية :

(١) كل من يكون قادراً قدرة كاملة او جزئية على القيام بأود نفسه او اسرته و يرفض باختياره القيام بذلك .

(٢) كل من يهيم في الطرقات او يوجد في الشوارع او الاماكن العامة ، وهو يتسول او يجمع السرقات او يدفع الصغار الى ذلك ويشجعهم عليه ما لم يكن عاجزاً عن كسب عيشه بسبب السن او اصابته بعاهة .

(٣) كل من ليس له سكن مستقر وليست لديه وسائل ظاهرة للعيش ولا يستطيع اعطاء معلومات عن نفسه .

ـ والحدث الجانح يعرفه القانون ، بأن « الحدث المنحرف كل حدث يرتكب في سن معينة فعلاً لو اتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب ».

ـ والحدث المتسول من توافرت فيه مواصفات الحدث المتشرد .

وتنص **المادة (٤٤٩)** على اعتبار التشرد جريمة يعاقب عليها القانون. ولما كان في هذا القانون كثير من اوجه النقص والقصور تجاه الاحداث سواء من الناحية الاجرائية ، او من ناحية المعاملة القانونية ، اي تحديد الاحداث من الناحية العمرية ، او عدم توفيره لتدابير الرعاية الاجتماعية ، فقد اتجهت الدولة الآن ـ من خلال الاجهزة المختصة ـ الى صوغ مشروع قانون للاحداث هو الآن في طور المناقشة لانجازه .

إن العديد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء قد كفلت في قوانينها تشريعات خاصة بشؤون الاحداث ، لتقنين وتنظيم وعلاج المشكلات التي تواجههم .

والواقع ان البلدان العربية التي عرضنا جهودها في مجال رعاية الاحداث المتشردين والجانحين ، قد تجاوبت تشريعاتها من حيث الوقاية ووسائل العلاج مع واقع بيئاتها الاجتماعية وخلفياتها الحضارية ومع الجهود التي تبذلها لتقويم اعوجاج الجانحين وتقويمهم واصلاحهم وهم بعد في طور التنشئة والحداثة . وخاصة ان قانون الاحداث المتشردين والجانحين يشكل حجر الزاوية في التشريعات الوقائية[١٢] .

إن العوامل التي تؤثر على شخصية الحدث وسلوكه عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها ، منها ما هو اجتماعي ، ومنها ما هو تربوي ، ومنها ما ينتج من الآثار التي تعكسها وسائل الاعلام . ولكن في النهاية فإن البيئة الاسرية تلعب دوراً أساسياً وقوياً في الاعداد والتربية التي تجعل الاطفال لا يقعون في اي انحرافات سلوكية او خلقية .

يتضح من هذا العرض ان الاطار التشريعي والقانوني لا يزال بحاجة لاستكمال وسنشير في الميثاق الى نوعية التشريعات المطلوبة لتمامه .

٢ ـ المجال التعليمي والتربوي

التعليم هو حجر الزاوية في عملية التغيير ، وله الدور الحاسم في حياة الشعوب ونقدمها باعتباره اداة التحول ووسيلة تحقيق غايات المجتمع .

وللعملية التعليمية والتربوية اثر فعال في تشكيل الطفل من الناحية الفكرية والذهنية والمعرفية وتنمية طاقاته الابداعية واثراء خبراته ، وتكوين اتجاهاته القيمية والسلوكية .

ولذلك فإن النظام التعليمي لا ينحصر ـ عادة ـ في كونه منهجاً ينطوي على مواد علمية للتلقين

---

(١٢) مبارك المغربي ، **المخطىء الصغير** (الخرطوم) ، ص ٢٦ .

والتلقي وانما تجاوز وظيفة ذلك الى تنشئة الطفل وتوجيهه توجيهاً تربوياً سليماً ، يفتح مداركه وآفاقه ليصبح قادراً على تحمل مسؤولياته في المستقبل .

أ ـ التعليم الابتدائي

ويعتبر التعليم الابتدائي القاعدة الاساسية في النظام التعليمي ، وحجر الزاوية في جميع الجهود المبذولة للقضاء على مشكلة الامية والتخلف في البلدان العربية . ولذلك فقد أولته البلدان اهتماماً متزايداً ، وأقرت العديد، منها مجانيته ، كما اقرت اخرى مبدأ الزاميته بالقانون وبالتالي فإنه يعتبر حقاً من الحقوق التي ينبغي ان يتمتع بها الاطفال . ولكن الى اي مدى يتوافر هذا الحق ، وتتاح الفرص لتوفيره امام الاطفال في مرحلة التعليم الابتدائي في الفترة العمرية من (٦ ـ ١٤) عاماً[١٣] .

لقد كشفت اجابات البلدان العربية ـ محل التحليل الاستبياني ـ مؤشرين مهمين :

اولهما : ان التعليم الابتدائي الزامي في عدد من البلدان ، واختياري في اخرى فهو الزامي في العراق والبحرين والمغرب والكويت ، وغير الزامي في السعودية والسودان ولبنان . هذا على الرغم من اتجاه هذه البلدان نحو اقرار مبدأ مجانيته ، كما أنه الزامي في بلدان اخرى مثل مصر وتونس .

ثانيهما : ان هناك تفاوتاً ملحوظاً في نسبة استيعاب الاطفال من الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي،حيث تميل الدالة النسبية بقوة لمصلحة الذكور دون الاناث وطبقاً لآخر احصاء أجرته وزارات التربية في البلدان المعنية بالتحليل ، يتضح ان عدد التلاميذ في العراق (في المراحل الابتدائية والاعدادية (المتوسطة) و(الثانوية) يبلغ ١,٢٨٣,٤٩٤ مقابل ٧٦٥,٠٧٢ (في المراحل نفسها) من التلميذات . وان عدد التلاميذ في البحرين ٣٢,٩٣٠ ، مقابل ٢٧,٧٤٦ للتلميذات . وفي الكويت يصل عدد التلاميذ الى ١١٥,٥٣٧ مقابل ٩٨,٩٣٠ للتلميذات . وفي السعودية يصل عدد التلاميذ ٥٦٧,٥٨٦ مقابل ٣٦٢,٩٥٣ من التلميذات .

وقد أكدت الدراسات القطرية التي اجريت على اربعة بلدان عربية[١٤]،هي مصر،العراق ، تونس والسعودية ، ان هناك فارقاً واضحاً بين نسب الاستيعاب للذكور والاناث ، وبين نسب الاستيعاب في الريف والحضر . فمثلاً تذكر الدراسة القطرية لمصر ان نسبة الاستيعاب للذكور ٩٠ بالمائة وللاناث ٧٣ بالمائة . وفي العراق كانت نسبة التلاميذ الجدد في عمر ٦ سنوات الى السكان في العمر نفسه ٧٨,٨ بالمائة ، بينما كانت النسبة نفسها للتلميذات ٤٦,٩ بالمائة . وفي تونس كانت نسبة الاستيعاب للذكور ٩١ بالمائة وللاناث ٦٦ بالمائة . وفي السعودية كانت نسبة الاستيعاب للذكور ٥١,٣ بالمائة وللاناث ٢٥,٨ بالمائة .

أما بالنسبة للفروق في نسب الاستيعاب بين الريف والحضر فقد كانت هذه النسبة في الحضر التونسي ٧٧,٦ بالمائة ، بينما كانت ٤٢ بالمائة في الريف التونسي،وفي العراق اتضح ان نصيب بغداد والموصل والبصرة كمحافظات حضرية من مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية بالقطر اكبر من نصيب هذه المحافظات من السكان مما يوضح الفرق في الاستيعاب بين الريف والحضر .

---

(١٣) ان صورة التربية في المرحلة قبل المدرسية جد كالحة ونأمل ان نجليها عند اجتماع الخبراء لمناقشة مشروع الميثاق .

(١٤) عبدالله ، « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي ،» ص ٥٤ .

وعلى الرغم من أن نسبة الاستيعاب للتلاميذ في المراحل الابتدائية لم تصل الى ١٠٠ بالمائة بعد ، في البلدان العربية ، الا انه مع ذلك فإن هناك العديد من الظواهر التي تؤدي الى عدم استمرار النسبة الكلية المقيدة فعلاً للدراسة في هذه المراحل . ومن ابرز هذه الظواهر ظاهرة تسرب الاطفال خلال سني الدراسة . ويشكل هذا التسرب ناقداً تربوياً يؤثر على العائد او المردود التربوي المستهدف ، كما يشكل مصدراً من مصادر تغذية انتشار وتفشي الامية وتشرد الاحداث .

وقد أرجع البعض هذه الظاهرة الى عوامل عديدة اهمها ، عمالة الاطفال في سن مبكرة ، والظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة بالاسرة ، وقصور النظام التعليمي ، وقصور او انعدام التغذية في المدارس . كما انه يرجع الى عدم وعي الاسرة ، وبخاصة البدوية ، في عدم تشجيعه على المواصلة ورغبتها في مساعدته لها في الحياة العملية .

ويقتضي المقام ان ننتبه الى ضرورة تقصي الدوافع والمحركات التي تكمن وراء مثل هذه الظواهر ، بغية معالجتها والتحكم بها حتى لا تستفحل متأثرة بواقع الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخارجية والداخلية على السواء . وهذا يستدعي خلق رابطة موصولة بين المؤسسات التعليمية والتربوية وبين البيئة الاسرية، وتوفير المقومات الاساسية والمساعدة للبيئة المدرسية .

إن المدرسة هي المؤسسة التربوية المتخصصة ، الا أنه ينبغي الا تنعزل عن البيئة الاسرية .

ولعل هذا ما عناه العديد من المهتمين بشؤون التربية ، منذ فترة ليست قصيرة ، بحتمية تكامل محاور التربية والتنشئة الخاصة بالاطفال. وذلك بأن تتدرج العملية التربوية من المحور الاسري ، فالرياض ، ثم المحور المدرسي بشكل موصول ومتبادل ، مما يحول دون حدوث اي فجوة انتقالية[١٥] ويحقق هذا التكامل اهدافه . فلا بد من الاهتمام بتأهيل الكوادر والاطارات التربوية وتدريبها بكفاءة لتحسن الاعداد التربوي السليم ، وتحسن مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مقومات الاستمرار لاضطلاعها بمسؤولياتها العظيمة والقضاء على نزوع هذه الاطارات الى ترك الوظيفة التربوية.

ب ـ التعليم غير المباشر والترفيه

اما بالنسبة لتوفير فرص التعليم غير المباشرة والترفيهية ، وتنمية مهارات ومواهب الاطفال ، فقد عكست اجابات البلدان المعنية اتجاهاً قوياً نحو اتاحة الفرص امام التلاميذ دون ما تمييز او فصل نوعي . وقد ذكرت العراق ، والمغرب ، والكويت ، ولبنان ، وجود اندية للاطفال في العواصم ومعظم المناطق الاخرى. وفي السودان يوجد قصر للشباب والاطفال في العاصمة ، اما في السعودية فلا توجد اندية للاطفال .

وقد أكدت اجابات البلدان وجود منتزهات للاطفال ، الا انها تتركز في العواصم بصفة خاصة ، ويضيق نطاق انتشارها في المناطق الحضرية الاخرى ، اما في المناطق شبه الحضرية والريفية فتكاد

---

(١٥) صلاح الدين محمد فرج ، « رياض الاطفال في السودان »، دراسة احصائية قدمت الى الحلقة الدراسية القومية لسياسات رياض الاطفال في السودان ، الخرطوم ، ١٧ ـ ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، ص٧ .

تنعدم تقريباً . ويلاحظ ان مسارح الاطفال ليست متوافرة بالنسبة لجميع هذه البلدان وحتى الموجود منها يتركز في العواصم فقط . وتوجد هذه المسارح في العراق والمغرب ولبنان .

وقد عكست اجابات البلدان العربية مدى الاهتمام الموجه نحو برامج الاطفال المسموعة والمرئية ، حيث خصصت البلدان جميعها فترات زمنية اسبوعية لبرامج الاطفال في الاذاعة وان تفاوتت الفترات الزمنية لبرامج الاطفال من بلد لآخر. ففي العراق يقدم ١٤ برنامجاً اسبوعياً ، بمعدل نصف ساعة لكل برنامج. وفي المغرب ١٠ برامج للاطفال اسبوعياً ، بمعدل ٨ ساعات اسبوعياً ، وفي الكويت ٣ برامج خلال ٣ ساعات وربع اسبوعياً . وفي السعودية ٤ برامج خلال ساعتين اسبوعياً. وفي السودان برنامجان اسبوعياً . وتصل نسبة ساعات برامج الاطفال الى ساعات الارسال الاذاعي عموماً ، ١ بالمائة في المغرب ، ٢,٥ بالمائة في الكويت ، ١,٩ بالمائة في السعودية ، ٩ بالمائة في العراق .

اما عدد برامج الاطفال التي يبثها التلفزيون ، وساعات هذه البرامج اسبوعياً ، فجاءت على النحو التالي :

القطـــر	عدد برامج الاطفال	زمن البرامج بالساعة اسبوعياً
السعوديـة	٥	٨,٠٠
السـودان	٣	٢,٠٠
العـراق	١٣	٩,٤٥
الكويـت	٥	٥,٣٠
لبنـان	٨	—
المغـرب	٧	٤,٤٠

ـ وتصل نسبة ساعات برامج الاطفال في التلفزيون الى ساعات الارسال التلفزيوني عموماً في هذه البلدان ، كالآتي : ١/٢ بالمائة في العراق ، ١٢ـ ١٥ بالمائة في المغرب و ١٢ بالمائة في الكويت .

لم توضح اجابات السعودية والبحرين ولبنان والسودان نسب هذه البرامج . اما بالنسبة لدور النشر المتخصصة بكتب وقصص الاطفال ، فقد اكدت اجابات العراق ولبنان والسعودية وجود دور ذات انتاج كافٍ . كما أكدت اجابات العراق والبحرين ولبنان والسعودية ، وجود متخصصين بمجال الكتابة للاطفال . كذلك اكدت العراق والمغرب والكويت والسعودية ان كتاب الاطفال متوافر وفي متناول جميع الاطفال بالسعر المناسب. كما أمنت البلدان العربية المعنية بالتحليل عن ضرورة زيادة فاعلية الاجهزة المسؤولة عن خدمات الاطفال في مجال التعليم غير المباشر والترفيه والثقافة الخاصة بالطفل :

ـ زيادة ميزانيات التعليم متى اقتضت الحاجة الى ذلك .
ـ تدريب القادة القدامى على نشاطات الاطفال في اوقات الفراغ .
ـ تعليم الآباء كيفية رواية القصص للأطفال وتوفير وسائل الحصول على ادب الاطفال .

ـ الاهتمام بتشجيع الكتابة للاطفال ، وازدياد دور النشر وكتب الاطفال ، وقصص الاطفال والاكثار من مكتبات الاطفال وتأليف الكتب الخاصة بهم .

إن هذه المقترحات لتعكس الاهتمام بأمر التعليم والتربية ، ولكنها تعكس في الوقت نفسه النقص الشديد في المجالات التي اشير الى تطويرها، كل هذا عن الكم . اما نوعية التعليم فلا تزال تسير في مجانبة ، تكاد تكون تامة لمتطلبات التنمية العربية ، ليس في المجالات العلمية والتقنية فقط ، وانما تقصر برامجنا التعليمية عن تحقيق قاعدة فكرية وشعورية يتوحد المواطنون العرب حولها. ولعل هذا ، هو العنصر الاساسي وراء تعثر حركة الوحدة العربية ، والامر يدعو للاتفاق والتدارك ، على نحو ما أشارت اليه استراتيجية تطوير التربية العربية . ولا بد من دعم هذا بالاسراع بما نادت به استراتيجية محو الامية في البلاد العربية ، التي صدرت عن مؤتمر الاسكندرية الثالث الذي انعقد ببغداد عام ١٩٧٦ ، ونظمه الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ولقد أبانت وثيقة قدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان ، بشأن « مشروع خطة لمحو الامية والزامية التعليم الاساسي في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » ، أبانت عظم المجهود الذي ينبغي على الامة العربية ان تنهض بأعبائه ان أرادت أن تحقق الزامية التعليم الاساسي ومحو الامية . ويتطلع هذا مع الأخذ بالالزامية للاطفال الذين في سن التعليم ٦ و٧ سنوات ، انتشال المحرومين من التعليم وهم الاطفال في الفئة العمرية (٨ ـ ١٤) سنة ولم يستوعبوا في المدارس ، ومحو امية المواطنين الذين هم في الفئة العمرية (١٠ ـ ٤٥) في خطة تمتد على مدى ١٥ سنة ، والاطفال الذين هم في سن الدراسة (٧ ـ ٨) سنة ، ولم يستوعبوا البالغ عددهم ٣,٧٦٥,٨٠٢ طفلاً ، والاطفال المحرومون (٨ ـ ١٤) سنة وعددهم ١٢,٩٥٧,٧٨٠ محروماً.اما الاميون الكبار (١٥ ـ ٤٥) سنة فإن عددهم المقدر هو ٢٨,٨٠٠,٠٠٠ امي وتقدر التكلفة الكلية لمحو الامية وسد منابعها في الوطن العربي بـ ١٣,٠٥٥,٠٢٥,٦٠٠ دولار تقريباً ، وهذا ما يتوجب ان تسخر له الامكانات الرسمية والشعبية في البلدان العربية . وقد قدر المبلغ المطلوب من الجهد العربي المشترك بـ : ٨,٨٥٨,٢٦٩,٢٠٠ دولار .

إن هذا الاقبال الموحد للجهد العربي المشترك مطلوب لتحقيق واحد من الاهداف الاستراتيجية للتنمية العربية الشاملة . وبغير مثل هذه الجهود لن نبني غداً سعيداً لأبنائنا وبهم . ان قدرات الامة العربية بمقدار التحدي اذا صحت عزائمنا . فمواردنا البشرية والمادية والطبيعية قادرة على مقابلة تحديات التنمية وتبعات قضيتنا المصيرية ما توافرت لنا الارادة السياسية ووحدة التوجه والعمل .

٣ ـ المجال الصحي

إن الواقع الصحي للطفل العربي ، كما عبرت عنه اجابات البلدان العربية السبعة ، يشير الى ان هذه البلدان قد أولت الطفل والأم درجة من الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والغذائية ، وذلك في اطار المؤسسات الصحية . ويبدو أنه على الرغم من الجهود العربية المتزايدة تجاه رعاية الطفولة والامومة ، فإن واقع الطفل العربي الصحي يتطلب مزيداً من الاهتمام نحو رعايته الصحية والغذائية وبخاصة الاطفال في المجتمعات الريفية والبدوية ، والحضرية الفقيرة . كما أن العناية بالامومة تستوجب مزيداً من الجهود لحماية الام ووقايتها من مضاعفات الحمل والولادة والرضاعة كافة . كما يجب تحسين الوضع البيئي الصحي الذي تعيش فيه ومن الواجب توعيتها وتفهيمها وارشادها

بمتطلبات الغذاء المتكامل والمتوازن ، عدا عن العادات الغذائية الواجب اتباعها في تنشئة الطفل . ان ما يدفع الى القول بذلك ما تشهده المنطقة العربية عموماً ـ كما عرضنا سابقاً ـ من ارتفاع في معدلات وفيات الاطفال ، وحالات الضياع الحملي ، والنقص في التغذية وسوء التغذية التي يتعرض لها قطاع كبير جداً من قطاعات الطفولة ، خصوصاً في الاعمال المبكرة.

وأوضحت اجابات البلدان بأن الرعاية الصحية الضامرة للطفل تبدأ منذ المرحلة الجنينية وهو في بطن امه . حيث يتوافر هذا النمط من الرعاية الصحية في مراكز رعاية الامومة والطفولة ، والمراكز الصحية الرئيسية والفرعية ، ومستشفيات الولادة ، ومراكز تنظيم الاسرة . كما أن هناك فحصاً اكلينيكياً اختيارياً للراغبين في الزواج ، كما جاء في اجابات السعودية .

وابرز صور الخدمات الصحية التي توفرها البلدان في هذه المرحلة :

- اجراء الفحوص الطبية الدورية منذ مرحلة بدء الحمل .
- متابعة نمو الجنين .
- منح الام الحامل العاملة اجازة قبل الولادة ، واجازة بعدها .
- إقامة البلدان المعنية مراكز خاصة لرعاية السيدات الحوامل .

وفي مجال الرعاية الصحية ، قبل سن المدرسة فإن البلدان العربية قد أنشأت مراكز خاصة لرعاية الاطفال في هذه المرحلة العمرية على المستوى الحضري والريفي .

وكشفت اجابات البلدان العربية عن اتجاهها نحو الوقاية الصحية للاطفال لتحصينهم ضد الامراض الوبائية والمعدية . فأكدت العراق والبحرين والمغرب والكويت ولبنان والسعودية ان نطاق انتشار هذه الوقاية عن طريق توفير الامصال اللازمة للتحصين والتطعيم يصل الى ١٠٠ بالمائة في المستويات الحضرية والريفية ، (الكويت لا ريف لها) . اما في السودان فإن نطاق الانتشار يصل في المتوسط الى ٦٥ بالمائة . وفي العراق ولبنان يتم التحصين اجبارياً في جميع المناطق، وفي المغرب فإنه اجباري في بعض المناطق ، اما في البحرين والسعودية والكويت والسودان ، فليس اجبارياً في جميع المناطق .

ولقد اتفقت اجابات الدول من حيث مكافحة انتشار الاوبئة والوقاية منها، على مجموعة من التدابير الوقائية التي تتخذها للتحكم في انتشار الاوبئة والقضاء عليها ، هي :

- التطعيم والتلقيح الجماعي ضد الاوبئة .
- مراقبة مياه الشرب ، والاطعمة ونظافة البيئة وحملات التوعية .
- استقصاء مصدر الوباء وعزل الحالات المعدية عن طريق الحجر الصحي .
- توفير الامصال واللقاحات والارتقاء بمستوى صحة البيئة .

كما أنها تقدم معونات غذائية للطفل . ففي العراق ،الكويت والسعودية تقدم التغذية اللازمة في المدارس . وفي الكويت والسعودية تقدم معونات مالية للأسر المحتاجة ، وفي العراق والسودان توزع الالبان والاغذية في مراكز الامومة والطفولة وتقدم الخدمات الارشادية والتثقيفية في جميع البلدان .

إن البلدان العربية تبذل في الحقيقة جهوداً متصلة نحو رعاية الطفولة والامومة من الناحية الصحية والغذائية . الا انه اذا كانت صحة الانسان ، والطفل بخاصة ، تشكل غاية ما تسعى اليه

البلدان العربية ، فإن ذلك يتطلب تكثيف المزيد من الجهود نحو المحافظة على صحة الطفل ، وصيانته وحمايته ووقايته من الامراض . كما ينبغي ان تولي هذه البلدان اهتماماً متعاظماً بالاتجاه الوقائي الذي يقي الطفولة والامومة من التعرض للامراض المختلفة ويطوق حدوث اي مرض من الامراض الوبائية والمعدية . كما أن هذا الاتجاه اقل تكلفة اذا ما قورن بالاتجاه العلاجي .

كذلك ينبغي ان تتجه البلدان العربية الى اقرار مبدأ التحصين والتطعيم الاجباري، بخاصة في ظل ظروف المجتمعات العربية التي لم تتقدم نسبة الوعي الاسري فيها . كذلك لا بد من ان تولي البلدان العربية اهتماماً متزايداً ومتصلاً بالتوعية والارشاد والتثقيف الصحي للاسرة ـ وللمجتمع عموماً ـ على ان يتحقق التنسيق بين المؤسسات والمجالات المختلفة ذات العلاقة بصحة الطفولة والامومة في البلدان العربية ضماناً للاستفادة القصوى من الامكانات المتوافرة لخدمة الطفولة والامومة . وكلما كانت صحة الام في درجة من اللياقة المتكاملة من الناحية البيولوجية والاجتماعية والغذائية، فإن ذلك تنعكس آثاره بالضرورة على صحة الطفولة[١٦] .

٤ ـ مجال الخدمة الاجتماعية

ولقد اهتم الاستبيان في الجانب بالخدمات والمناشط المؤسسية الموجهة للاسرة والطفولة ، بما يكفل التنشئة الاجتماعية والاسرية للطفل العربي . وقد اتضح من اجابات البلدان العربية ـ محل التحليل الاستبياني ـ انها أقامت مؤسسات اجتماعية تعنى برعاية الطفل وتنشئته ، وذلك كدور الحضانة ، ورياض الاطفال ، والجمعيات التطوعية ، والكتاتيب القرآنية ، ودور التربية الاجتماعية ، والمؤسسات النموذجية والتوجيه الاجتماعي والاسري . وتمثل هذه المؤسسات مجالات اساسية لتربية الاطفال وتنشئتهم عن طريق تقديم خدمات الرعاية التي توفرها اي من هذه المؤسسات .

وقد أكدت العراق والكويت ولبنان والمغرب ، بأن معظم او كل الاطفال تقريباً يتمتعون بخدمات مؤسسية . وفي البحرين والسعودية والسودان ، تتمتع نسبة متوسطة من الاطفال بالخدمات المؤسسية وكشفت الاجابات بأن المؤسسات التربوية والتطبيعية للاطفال قبل سن المدرسة في هذه البلدان تنتشر خدماتها لتغطي المناطق المختلفة على النحو التالي :

القطر	المناطق الحضرية الاحياء الشعبية(٪)	الاحياء الراقية (٪)	المناطق نصف الحضرية (٪)	المناطق الريفية (٪)
البحرين	١٠٠	—	١٠٠	—
السعودية	١٠٠	١٠٠	٧٥	٥٠
السودان	٧٥	٧٥	٥٠	٢٥
العراق	٥٠	١٠٠	٧٥	٧٥
الكويت	١٠٠	١٠٠	١٠٠	—
لبنان	٥٠	٧٥	٧٥	٥٠
المغرب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١٦) «Summary of Activities for IYC 79,» (W.H.O / F.H.E. / 78.02) Part 6, «Suggestions for Action,» p. 68.

كذلك فإن البلدان العربية المعنية تقدم خدمات رعائية للاطفال ، او الاحداث المنحرفين سلوكياً . وذلك من خلال مؤسسات او هيئات حكومية او اهلية . ففي العراق تقدم هذه الخدمات عن طريق المؤسسات الاجتماعية ودور الملاحظة محاكم الاحداث ومعاهد التأهيل المهني والصناعي .

ففي البحرين تقدم الخدمات من خلال المؤسسات الاصلاحية ، مركز شرطة خميس للاحداث ، وفي المغرب : الكتاتيب القرآنية ودور الاطفال الأيتام ، وفي الكويت ادارة الرعاية الاجتماعية (دار التربية والشباب) . وفي لبنان : معهد اصلاح الاحداث ، ومعهد اصلاح الفتيات المنحرفات . وفي السعودية: المؤسسات الاجتماعية ، ودور التوجيه الاجتماعي ، مؤسسات رعاية البنات ، هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفي السودان : المؤسسات الاصلاحية ومحاكم الاحداث .

اما في العراق والمغرب ولبنان والسعودية ،فتستوعب المؤسسات الخاصة بخدمات الاطفال المنحرفين نسبة كبيرة منهم ، اما في الكويت والسودان فإنها تستوعب نسبة متوسطة ، بينما تستوعب نسبة ضئيلة في البحرين .

وتحقيقاً لاكبر قدر من الرعاية الخاصة لهذه الفئة المنحرفة فقد اقترحت هذه البلدان ضرورة التوسع في مؤسسات الاصلاح والتقويم ، والتوسع في انشاء دور الحضانة ورياض الاطفال، ومراكز التأهيل المهني وتشجيع القطاع الاهلي للمساهمة في هذا المجال . كذلك عكست اجابات البلدان العربية مدى ما تضطلع به من مسؤولية تجاه الاطفال المحرومين وفاقدي الابوين والذين لا عائل لهم . وقد اخذت بنظام الاسر البديلة لايواء الاطفال ورعايتهم تعويضاً لهم عن الحرمان من الاسر الطبيعية .

وفي مجال تبني الاطفال ، فإن العراق والمغرب والكويت ولبنان تعمل به عن طريق الاجهزة الرسمية ووفقاً للضوابط القانونية لرعاية هذه الفئة . اما السعودية والبحرين والسودان فلا تعمل به . ويلجأ السودان الى رعايتهم وفقاً لقانون رعاية الاطفال لسنة ١٩٧٠. والسعودية والبحرين لا تأخذ باسلوب التبني، وقد كشفت اجابات العراق ولبنان والكويت والسعودية والسودان عن اتجاه هذه البلدان نحو تقديم خدمات لرعاية اسر المسجونين . وقد تمثلت هذه الرعاية في الآتي :

- معونات مالية .
- ايجاد عمل لأسر المسجونين .
- الحاق اطفالهم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية .

اما في مجال رعاية الاطفال المعاقين جسدياً والمتخلفين عقلياً فقد اظهرت اجابات البلدان المعنية مدى اهتمامها برعاية هذه الفئات الخاصة . ففي العراق والسعودية توجد مؤسسات حكومية لرعاية هذه الفئات ، وفي البحرين والمغرب والكويت والسودان توجد مؤسسات حكومية واهلية لرعايتهم وتأهيلهم . وفي لبنان تتولى مسؤولية رعاية هذا القطاع مؤسسات اهلية تدعمها الدولة .

والواضح ان هناك تفاوتاً بالنسبة لطاقة استيعاب مؤسسات رعاية هذه الفئات من المعاقين فمؤسسات رعاية المعاقين جسمياً في العراق تستوعب كل الاطفال او معظمهم في جميع المناطق. وتستوعب ايضاً مؤسسات المتخلفين عقلياً كل الاطفال او معظمهم في جميع المناطق . وفي السعودية تستوعب هذه المؤسسات كل الاطفال المعاقين جسمياً والمتخلفين عقلياً او معظمهم.وفي البحرين والمغرب والكويت ولبنان فلا تستوعب مؤسساتها سوى نسبة متوسطة من الاطفال المعاقين والمتخلفين ، بينما لا

تتجاوز طاقة الاستيعاب لهذه المؤسسات في السودان الا نسبة ضئيلة للغاية . واكدت اجابات البلدان العربية ـ باستثناء البحرين ـ وجود مدارس خاصة لهؤلاء المتخلفين عقلياً . وتتركز مؤسسات رعاية المعاقين جسدياً والمتخلفين عقلياً في المناطق الحضرية بصفة اساسية ، ما عدا العراق ولبنان حيث امتدت لجميع المناطق المختلفة تقريباً .

ويميل الاتجاه المستقبلي لدى هذه البلدان ـ كما عبرت عنه مقترحات خططها المستقبلية ـ الى تعميم خدمات ومؤسسات المعاقين على المستويات كافة ، فالعراق يتولى بناء قرية المعاقين للتأهيل والرعاية ، كما ينوي افتتاح مركز تأهيل للمتخلفين عقلياً . وتتجه البحرين نحو انشاء مدارس خاصة لتعليم ورعاية المعاقين ، وتوصيل الخدمات الاجتماعية لأسرهم . ويتجه المغرب ـ في اطار خطة الدولة ـ نحو تقديم خدمات الصحة الأولية لهذه الفئات . وتنوي الكويت التوسع في الدور الحالية ، وانشاء دور اخرى لاستيعاب اكبر عدد من فئات المعاقين ، وتتجه السعودية ـ في اطار الخطة الخمسية الثالثة ـ الى انشاء مؤسسات جديدة لرعاية هذه الفئات الخاصة . وتتجه السودان الى التوسع في انشاء مؤسسات جديدة لهذا القطاع ، كما خطط ، وبدأ تنفيذ مشروع مثالي للرعاية الصحية الاولية .

وتقترح البلدان المعنية ، لتحقيق المزيد من الرعاية الخاصة لهذه الفئات :

ـ تبادل المعلومات والوسائل الحديثة لعلاجهم .
ـ رسم برامج التوعية الشعبية لمعرفة حاجاتهم وقدراتهم على المشاركة في تنمية المجتمعات وامكانية دمجهم في حياة المجتمع .
ـ زيادة الميزانيات لتوفير العلاج لهم .
ـ تكثيف التدريب وارسال البعثات للاطلاع على احدث وسائل رعاية المعاقين .

ويقترح العراق انشاء مركز قومي لرعاية المعاقين في الوطن العربي .

فلنجرؤ على أن نكون ذاتنا

هذه بسطة لجهود البلدان العربية في مجال رعاية وتنمية الطفولة عرضنا فيها البيانات واستخلصنا من النتائج ما اتاحته المعلومات المتوافرة . وان هذا ليؤكد حقيقتين اساسيتين ، ويدعو لتوجه جديد .

الحقيقة الاولى تشير الى الجهود الجبارة التي بذلتها الشعوب والحكومات العربية للارتقاء باحوالها وبخاصة بأحوال ابنائها من يوم أن غالبت الاستعمار والسيطرة الاجنبية وامتلكت ارادتها واستردت حريتها .

والحقيقة الثانية : هي ان الجهود التي بذلت ، وبتضحيات كبيرة في بعض الاحيان للارتقاء بالخدمات الصحية والتربوية ، لا تزال قاصرة عن تحقيق تغييرات جذرية في حياة الشعوب العربية عامة وفي مجال رعاية وتنمية الطفولة بخاصة ، فما زالت الاشواط الطوال تنتظر الانجاز .

اما التوجه الجديد فإنه يقتضينا أن نجرؤ على أن نكون ذاتنا ، وان نحترم هذه الذات ـ الذات العربية ـ فبغير هذا التوجه ومعاناة الواقع الحي لأمتنا ووطنا لن نرقى حالاً ، فليكف بعض مثقفينا عن العيش على فتات فكر الآخرين ... بل على سموه ... لنخلق ولنبدع ولنصمم نموذجنا الخاص في التنمية □

نحو صناعة عربية للتشييد والاسكان

د. عصام منتصر

استاذ اقتصاد في الجامعة الامريكيـــة بالقاهرة وخبير لدى الامم المتحدة حالياً .

تحاول هذه الدراسة مناقشة عدد من الفروض وتقديم القرائن المتعلقة بها والتي يمكن إثباتها : **أولاً** ، إن التطورات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية قد أسفرت عن تحول تصاعدي كبير في درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الأقطار العربية ، الأمر الذي أفضى بدوره إلى قيام ما يمكن أن يسمى « بالاقتصاد العربي » . ولقد كان السلوك التنموي لهذا الاقتصاد العربي ، في معظم الحالات ، يتم بمعزل عن التغيرات الاقتصادية في البلدان العربية التي ينطوي عليها ، وإن كان هذا الاقتصاد قد ترك أثره الكبير على تلك الأقطار . ومن هنا يتعين على المخططين الاقتصاديين وأصحاب القرارات السياسية على مستوى كل قطر أن يستوعبوا في وضوح هذه الحقيقة وأن يضعوها بنظر الاعتبار وهم يعكفون على رسم الخطط والسياسات التي يتبعونها في المستقبل .

ثانياً ، إن الزيادة التي طرأت مؤخرا على درجة الاعتماد المتبادل في مجال الاقتصاد العربي وما ترافق معها من إرتفاع سريع في الدخول قد أفضت كلها إلى التعجيل بالدلب على التشييد بصفة عامة والتشييد الاسكاني بصفة خاصة . إلّا أن القدرة الراهنة في قطاع التشييد على صعيد جميع الأقطار العربية لا يسعها على الاطلاق أن تساير هذا الارتفاع الحاد في الطلب ، الذي أفضى إلى إتساع الهوة بين العرض والطلب من ناحية ، كما أسفر عن زيادة جامحة في كلفة التشييد وأسعاره (وفي إيجارات المساكن بطبيعة الحال) وإذ تعثر الناتج في قطاع التشييد ، وإذ حلقت كلفته إلى عنان السماء ، فقد لعب دور عامل الكبح الذي حد من نمو الناتج الاقليمي المتحصل من ناحية كما كان بمثابة رافد رئيسي اضيف إلى الاتجاه التضخمي السائد في الاقتصاد العربي من ناحية أخرى .

ثالثاً ، إذا ما كان للاقتصاد العربي أن يحقق أهدافه في النمو وفي التوازن الهيكلي في الأمد المتوسط أو في الأجل الطويل فلا بد من إضفاء تغييرات رئيسية على مجال السياسة من شأنها إزالة إختناقات التشييد وإضفاء الاستقرار على تكاليفه وسوف يستلزم الأمر أن يتجه أحد هذه التغييرات الرئيسية في السياسة صوب إقامة صناعة عربية للتشييد والاسكان .

أولاً : الاقتصاد العربي

ثمة وشائج مشتركة تربط العرب جميعا يكفي أن نعدد منها الخلفية التاريخية ، والتراث ، والثقافة ، واللغة ، والطموحات الواحدة . ومن هنا يستطيع المرء أن يقول بكل إطمئنان أن البناء الفوقي اللازم لخلق إقتصاد عربي متكامل هو بناء متوافر بل وموجود بسخاء ، إلّا أن الأمر قد شهد علاقات عربية إقتصادية ظلت عند الحد الأدنى حتى نهاية عقد السبعينيات ، وذلك على الرغم من الرغبة التي كانت تدفع قطاعات عديدة إلى محاولة تعزيز العلاقات بين الأقطار العربية . ويؤكد هذه الحقيقة أن التجارة العربية الداخلية لم تزد عن ٣ بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان العربية في تلك الفترة .

وليس من الصعب أن نحدد العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه الظاهرة . ذلك لأن الأدوات الرئيسية والآليات التي طالما استخدمتها الأقطار العربية لتحقيق أهدافها التكاملية قد انطوت على إقامة إتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة وأسواق مشتركة . إن هذه الأدوات والأساليب في حد ذاتها مقضي عليها بعدم الفعالية في ضوء التشابه في هياكلها الاقتصادية ، وغياب فوائض صالحة للتصدير فضلا عن الغياب الكامل لآليات سوقية وسعرية سليمة على مستوى القطر الواحد ، الأمر الذي لا يجعلها تنهض بوظيفتها على مستوى عربي قومي .

مع ذلك فقد لاحت على مسرح الأحداث عوامل رئيسية جديدة في السنوات الأخيرة ، ولا سيما منذ الحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر / تشرين الأول سنة ١٩٧٣ ، فغيرت الوضع بصورة جذرية . لقد نشأت هذه العناصر الجديدة وما تبعها من متغيرات عن الارتفاع الذي طرأ في أسعار النفط وما خلفه ذلك من أثر على الشروط الخارجية للتبادل التجاري وعلى توزيع الدخل في العالم .

إن تضاعف أسعار النفط أربع مرات ، ذلك الذي حدث في أعقاب الحرب ، قد غير شروط التجارة لصالح البلدان المنتجة للنفط ، وفي ضوء سيادة دور إنتاج النفط في إقتصاديات هذه البلدان ، فقد نجم عن إرتفاع أسعار النفط زيادة موازية في الدخل بتلك البلدان . من ناحية أخرى كانت هذه التغيرات تعني تغييرا سلبيا معاكسا في شروط التجارة للبلدان المستوردة للنفط التي شملت فيما شملت بعض الأقطار العربية ومنها مصر وتونس وسورية وغيرها .

وفضلا عن ذلك ، فلا بد من الاشارة إلى أن الاقتصاديات الصناعية الأقوى كانت قادرة على تخفيف آثار تدهور شروط التجارة على دخولها الوطنية وذلك بزيادة حجم صادراتها ثم وبالذات زيادة أسعار هذه الصادرات . في نفس الوقت فإن الأثر الناجم عن تغير شروط التجارة من ناحية الدخل على الاقتصادات الأصغر أو الأضعف مثل الاقتصاد المصري كان أثرا مضاعفا . لقد نجم عن إرتفاع أسعار الواردات النفطية إرتفاع مرافق في أسعار الأغذية وفي أسعار الواردات الاستهلاكية والانتاجية الأخرى . وكان من شأن هذا الارتفاع المشترك بين القطاعات في أسعار الواردات أن أدى بطبيعة الحال إلى تدهور حاد في القدرة الاستيرادية لصادرات البلاد كما أدى إلى تدهور مماثل في دخلها .

ولم يكن مما يدعو للعجب ، والحالة هذه ، أن زاد العجز في الميزان التجاري في مصر من ٢٠٠ مليون جنيه مصري في سنة ١٩٧٣ إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصري في سنة ١٩٧٤، ثم إلى ألف مليون جنيه مصري في سنة ١٩٧٥ .

وقد كان لزاما على البلاد ، كيما تحافظ على مستويات المعيشة والاستهلاك لسكانها ، أن تزيد من قروضها الأجنبية لتمويل كلفة الواردات المتصاعدة . إلّا أن مصر لم تكن متفردة وحدها في هذا الموقف .

بمعنى آخر فإن التغيرات التي طرأت على شروط التجارة ، والتي نشأت مباشرة عن إرتفاع أسعار النفط ، كما نشأت بصورة غير مباشرة عن إرتفاع أسعار السلع الأخرى زراعية كانت أو صناعية ، كل ذلك أدى إلى إرتفاع حاد في الدخل وفي الفوائض النفطية بالبلدان المنتجة للنفط . إلّا أنه أدى في الوقت نفسه إلى تدهور حاد في الدخل بالأقطار العربية غير المنتجة للنفط كما زاد تفاقم العجز في موازينها الخارجية .

وكنتيجة لارتفاع الدخل والفوائض النفطية ، فقد عمدت البلدان المنتجة للنفط إلى زيادة إستهلاكها وإلى زيادة أوجه الانفاق الاستثماري بها . وكانت الزيادة في الانفاق الاستثماري تعني في الوقت نفسه إرتفاعا في الطلب على العمالة . ولكن بما أن معظم بلدان الفائض النفطية تعاني من قلة السكان ، فإن معظم الزيادة في طلبها على العمالة قد تم تلبيته من خلال إستيراد العمالة ، ولا سيما من الأقطار العربية التي تتمتع بفائض في هذا المجال .

من ناحية أخرى فقد لجأت الأقطار العربية غير المصدرة للنفط إلى الاقتراض من الأقطار العربية النفطية وذلك لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها ولتمويل جهودها الانمائية التي تسارعت خطاها . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك تدفق إضافي لرأس المال على صعيد المنطقة وجاء هذا التدفق على شكل معونة قدمت إلى البلدان العربية المواجهة لاسرائيل . من هنا نقول على سبيل الايجاز : إن السنوات القليلة الماضية قد شهدت إرتفاعا محلقا في حركة إنتقال رأس المال والعمالة فيما بين الأقطار العربية ، بغية تلبية الطلب المتزايد على رأس المال والعمالة ، والناشىء عن زيادة الدخول وزيادة معدلات تكوين رأس المال . مع ذلك فإن هذه التدفقات المباشرة ، سواء على صعيد رأس المال أو القوى العاملة ، قد لحقها تدفقات غير مباشرة على شكل تحويلات ناشئة عن العمال وإستثمار مباشر وسياحة وغيرها . وعلى سبيل المثال فقد زادت تحويلات العاملين بالخارج لمصر وحدها من مبلغ لم يكن يعتد به في سنة ١٩٧٣ إلى أكثر من بليون دولار في سنة ١٩٧٧ .

ثانياً : الاختلالات الاقتصادية وقطاع التشييد

إن عامل الحركة أو الانتقال الذي وصفناه على نحو ما يحدث به على الصعيد العربي كان عاملا تلقائيا ، ونتج بالتالي عن عدد من عوامل الاختلال الرئيسية التي أصابت الاقتصاد العربي . فمن ناحية ، وبرغم الارتفاع الحاد في معدلات الاستثمار ، لم يستطع هذا الاستثمار أن يلحق بالارتفاع في المدخرات التي جاءت أساسا من الفائض النفطي . وعلى هذا نجد أنه في سنة ١٩٧٥ إتسعت الهوة بين المدخرات المتجمعة والاستثمارات بالنسبة للأقطار العربية ككل ، فوصلت إلى ٤٠ بليون دولار (أنظر الجدول رقم (١)) . وبسبب الثغرة التي تحققت بين المدخرات والنقد الأجنبي فقد كان هذا يعني أن الصادرات الحالية المتجمعة تزيد عن الواردات بنفس القدر .

إن العوامل التي تنطلق منها هذه الاختلالات الهائلة على الصعيدين الداخلي والخارجي هي من السهولة بمكان من حيث تقصيها واستكشافها . إن التحول السريع الذي طرأ على المدخرات التي أعقبت بدورها تضاعف أسعار النفط أربع مرات ، لم يكن من سبيل إلى مواكبته بالاستثمار الكافي ولقد كان السبب الرئيسي في ذلك هو القدرة الاستيعابية للمنطقة كما أن القيد الحاسم

والرئيسي الذي يحد من إمكان توسع أو زيادة هذه القدرة الاستيعابية هو قطاع التشييد وقدرته التنموية الفعلية .

وتتمثل الخصائص الرئيسية لقطاع التشييد في معظم الأقطار العربية في التالي : صغر حجمه ، إتباعه أسلوبا إقليميا في التكنولوجيا ، وتنظيمه البدائي . وفضلا عن ذلك فإن أي نمو سريع في ناتج التشييد إنما يحد من قدرة نمو مدخلات هذا القطاع،سواء كانت مدخلات أولية أو ثانوية . وفيما يتعلق بالمدخلات الأولية ، فإن معظم الأقطار العربية تعاني من ندرة عامل منها أو آخر سواء كان عامل العمالة أو عامل رأس المال .

إن النمو السريع في الاستثمار بالأقطار النفطية كان يعني نموا مكافئا في الطلب على العمالة المستوردة (ولا سيما في قطاع التشييد) على نحو ما ذكرناه آنفا . وفي ضوء الظروف الصعبة العسيرة التي يتم في ظلها إستيراد العمالة في تلك البلدان ، فضلا عن كلفة المعيشة المرتفعة ، فقد كانت هذه الأقطار تدفع أجورا عالية لاجتذاب ما تحتاجه من أيد عاملة . وبالاضافة إلى ذلك فإن الاسراع بمعدل الاستثمار ، فضلا عن إرتفاع مستويات النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، في الأقطار سالفة الذكر ، قد صحبه أيضاً تركيز في النشاط الاقتصادي وفي الجهود الانمائية في البلدان المصدرة للعمالة (والمستوردة لرأس المال) على اليد العاملة . وبما أن أقطار الفائض النفطية كانت تدفع رواتب أعلى فلم يكن من سبيل إلى وقف هذا التدفق في العمالة إلى الخارج .

وبسبب جمود الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عما هو موجود من جمود هيكلي ، فإن القطاعات الداخلية التي تتصف تقليديا باحتوائها على فائض في العمالة ، لم تستطع أن تغطي الهوة الموجودة في العمالة والمتعلقة بالقطاعات الأخرى ، ولا سيما قطاع التشييد الذي يعتمد كما هو معروف على كثافة اليد العاملة . وهذا الاختلال في سوق العمالة أدى بدوره إلى إرتفاع أجور العمال بصورة سريعة ، وهذا الاتجاه أفضى أيضاً إلى إرتفاع الأجور ، ولا سيما في مجال قطاع التشييد ، ثم تعزز أكثر وأكثر من خلال إرتفاع أسعار السلع الغذائية فضلا عن الارتفاع العام الذي طرأ على تكاليف المعيشة . وبمعنى آخر فقد حدث خلال السنوات القليلة الماضية ، على صعيد الوطن العربي ، إرتفاع حاد مشترك بين القطاعات في هيكل الأجور وهي ظاهرة حدثت على صعيد البلدان ذات الفائض العمالي والبلدان ذات الندرة العمالية على حد سواء .

فإذا ما قارنا الارتفاع في الأجور النقدية مع الانتاجية العمالية ، لوجدنا أنه في حين أن متوسط الأجور قد زاد ، إلّا أن متوسط الانتاجية قد نقص . إن هذا التدهور في الانتاجية العمالية إنما يمكن فهمه في ضوء سياسات العمالة الطائشة المتسرعة ، وفي ضوء المشاكل الهيكلية الموجودة ، فضلا عن نقص التدريب ، وما إلى ذلك بسبيل . وعلى سبيل المثال عندما بدات مصر تعاني ندرة في عمال البناء والتشييد ، فقد اضطر هذا القطاع إلى استخدام قوى عاملة من قطاعات أخرى منها قطاع الزراعة وهي قطاعات لم تكن تتمتع بقدر كاف من التدريب ، وتلك حقيقة نجم عنها أثر في غاية السلبية بالنسبة لنوعية التشييد والبناء فضلا عن مدى إنتاجية اليد العاملة في هذا القطاع .

وفي واقع الأمر ، فإن هذا التناقض الفادح في معدلات نمو أجور العمال النقدية ، وفي إنتاجيتهم وما نجم عنه من إرتفاع تكاليف العمالة ، إنما يمثل عامل الاختلال الرئيسي الثاني الذي اتصف به الاقتصاد العربي ، والذي نجم بدوره عن الارتفاع السريع الذي حدث مؤخرا وبصورة

تلقائية في نمو هذا الاقتصاد . ولقد أدى ذلك على نطاق واسع إلى إرتفاع في الكلفة بشكل عام ، وفي كلفة التشييد بشكل خاص . وكان من شأن هذا الارتفاع في كلفة التشييد ، من ناحية أخرى ، أن أتى على الحجم الأكبر من أية زيادة طرأت على الاستثمارات وبالتالي فقد قلل بصورة جذرية من إمكانات التنمية الحقيقية وجعل من أي جهد يبذل لدفع عجلتها إلى الأمام جهدا تذروه الرياح .

هذان هما الاختلالان الرئيسيان اللذان يتصف بهما حاليا الاقتصاد العربي ، واللّذان تنجم عنهما آثار فادحة بالنسبة لمستقبل النمو في المنطقة كما يؤثران سلبا على قطاع التشييد . فإذا ما بدأنا بالاختلال بين الطلب والعرض في مجال العمالة ، فإنه سيعمل على تغذية التضخم على نحو ما فسرناه آنفا ، في حالة الأسعار المدارة أو الموجهة ، إذ سيؤدي إلى تدهور الفوائض التجارية . وعندما يكون الفائض التجاري هو المصدر الرئيسي للمدخرات ، فإنه تنتج عنه آثار خطيرة على الاختلالات الكلية .

مع ذلك ، وفيما يتعلق بقطاع التشييد ، فإن الدرس الأساسي المستفاد في هذا المجال هو أن موقف العمالة الشامل بالمنطقة العربية ، ولا سيما على المدى الطويل ، هو موقف عمالة نادرة وحتى إذا لم يحدث أي إنعكاس في إتجاهات نمو المنطقة ولا في نمط الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أطرافها فمن المستبعد أن يجيىء اليوم الذي يفوق فيه المعروض من العمالة بالمنطقة ، الطلب على هذه العمالة .

إن تحقيق التوازن اللازم في سوق العمالة ومن ثم تخفيض أو على الأقل إستقرار كلفة العمالة إنما يستلزم أن تحدث زيادة في إنتاجية العامل ، وهو من المستبعد أن يحدث من خلال خفض أجور العمال .

وإذا كان بالامكان زيادة الانتاجية من خلال تدريب وإدارة أفضل ، وما إلى ذلك ، فإن المصدر الأساسي لزيادة الانتاجية سيكون من خلال زيادة نسبة رأس المال إلى العمالة . وبمعنى آخر ، فلا بد للانتاج في المستقبل أن يتحرك صوب إستخدام تكنولوجيات رأس المال الكثيف وليست تكنولوجيات العمالة الكثيفة . مع ذلك فإذا كانت هذه النتيجة تمثل إستنتاجا منطقيا من واقع التحليل الذي أوردناه إلّا أنها تبقى في حيز الافتراض ريثما يمكن إجراء تحليلات أكثر تفصيلا عن كلفة رأس المال ، وعن الانتاجية ، وعن أثر إحلال رأس المال محل العمل على كلفة الانتاج .

وفيما يتعلق بالاختلال بين المدخرات والاستثمار ، فلا سبيل إلى تحمل هذا الاختلال لأمد طويل . إنه بالنسبة لمستواه الحالي يعني أن المنطقة العربية تستثمر كل سنة أكثر من ٥٠ بليون دولار في الخارج . وفي السنوات القليلة الماضية بلغت الاستثمارات العربية الكلية في عدد من الأسواق النقدية لغربي أوروبا أكثر من ٢٠٠ بليون دولار . إن وضعا كهذا إنما ينطوي على عامل ينال من الاستقرار في أسواق النقد الأوروبية ، ولا سيما أن جزءا ضخما من هذه الأموال محفوظ على شكل أصول مالية قصيرة الآجل . أما التصور البديل بتحويل هذه الاستثمارات إلى أصول مادية فلن يكون أيضاً محل ترحيب كبير إذا ما زاد عن حدود معينة .

وعلى ذلك فإن مزيدا ومزيدا من الفوائض المالية العائدة للمنطقة العربية سيلزم إستثمارها في مشاريع إنمائية في داخل المنطقة نفسها . لكن هناك عددا من القيود التي تحد من

تنفيذ هذا الهدف وتأتى في مقدمتها قدرة قطاع التشييد .

وقد قمنا في الجدول رقم (١) برسم سيناريو لنمو المنطقة العربية مستند إلى نموذج تصويري مبسط . إن هذا التنبؤ المرسوم إنما يهيىء نمط نمو عملي وتنفيذي أيضاً (إستراتيجية

جدول رقم (١)

الدخل القومي العربي ومكوناته ، للسنوات ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ ـ بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة / مكونات الدخل	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	معدلات النمو السنوي (٪) ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠
الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق)	١٣٢٠٨٧	-	-	-	-
صافي عامل المدفوعات من الخارج	٩١٨١	-	-	-	-
الناتج المحلي الاجمالي (عامل التكلفة)	١٣٨٣٠١	١٧٨٦٥٩	٣٢٦٤١٢	٦٣٨٥٩٨	٦,١
الزراعة	١٢٣١١	١٣٥٠٢	١٧٢٠٤	٢٤٢٦٨	٢,٧
التصنيع	٦٩٨٤٢	٨٨٩١٩	١٤٤٤٤٠	٢١٣٥٥٠	٤,٥
النفط	٦٨٥٧١	٨٧٥١٦	١٤٢٥٥٤	٢١١٠١٥	٤,٥
قطاعات اخرى	١٢٧١	١٤٠٣	١٨٨٦	٢٥٣٥	-
الصناعات التحويلية	١٠١٧١	١٢٩٨١	٢٥٥٣٦	٥٥١٢٩	٦,٨
الكهرباء والمياه	١١٩٤	١٥٢٤	٢٩٩٨	٦٤٧٢	-
التشييد	٧٦٧٤	١٠٢٧٠	٢٢١٩٩	٦١٦٨٧	٨,٣
الخدمات	٣٧٠٠٩	٥١٤٦٣	١١٤٠٣٥	٢٧٧٤٩٢	٨,١
التجارة	١٠٠١٧	١٤٠٤٩	٣٣٢٦٠	٨٦٢٦٨	-
النقل والمواصلات	٦٨٩٠	٩٢٢٠	١٩٩٠٦	٤٧١٢٥	-
خدمات أخرى	٢٠١٠٢	٢٨١٩٤	٦٠٨٦٩	١٤٤٠٩٩	-
الانفاق القومي الاجمالي	١٣٩٧٥٨	١٨٢٤٥٤	٣٣٩٤١٢	٦٨٠٣٥٧	٦,٣
الاستهلاك الكلي	٧٣٢١٩	١٠٢٦٩٣	٢١٤٧٢٩	٤٣١١١٥	٧,١
الاستهلاك الأسري	٥٠٨١٢	٧١٢٦٦	١٤٦٨٨١	٢٧٥٧٧٧	٦,٨
الاستهلاك الحكومي	٢٢٤٠٧	٣١٤٢٧	٦٧٨٤٨	١٥٥٣٣٨	٧,٧
الاستثمار الكلي	٢٦٦٥٩	٣٧٣٩١	٩٠٠٧٢	٢٤٩٢٤٢	٨,٩
الصادرات (السلع والخدمات)	٨٤٠٥٨	١٠٧٢٨٢	١٧٤٧٥١	٢٥٨٦٧٤	٤,٥
الواردات (السلع والخدمات)	٤٤١٧٨	٦٤٩١٢	١٤٠١٤٠	٢٥٨٦٧٤	٧,١
المدخرات المحلية الكلية	٦٦٥٣٩	٧٩٧٦١	١٢٤٦٨٣	٢٤٩٢٤٢	٥,٣
السكان	١٣٨	١٥٨	٢٠٩	٢٧٥	-

المصدر : احتسبت من : عصام منتصر ، « النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته : مدخل تحليلي قومي شمولي »، ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية واتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك،١ ، بغداد ، ٦ـ١٢ ايار / مايو ١٩٧٨ ، **المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بغداد** ، ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ٣٤٦ ـ ٣٧٥ .

طويلة الأمد) بحيث ، إذا ما تسنى تنفيذه ، فإنه سوف ينتقل بالاقتصاد العربي نحو تحقيق التوازن الهيكلي المنشود[١] . وكما نرى من نتائج النموذج ، فإن إحراز هدف متواضع بالنسبة لنمو الناتج القومي الاجمالي يبلغ ٦ بالمائة سنويا ، إنما يعني أن قطاع التشييد يلزم أن ينمو بما يزيد على ٨ بالمائة سنويا . ويبين النموذج أيضاً أن الطلب على الاسكان الذي تزيد مرونة الدخل فيه عن واحد صحيح ، سوف ينمو بمعدل أعلى بكثير .

مع ذلك ، لا بد من تبيان أن هذا النمو المتصور في الأجل الطويل يمثل إتجاهات هامة ومن حول هذه الاتجاهات فإن تقلبات حادة يمكن أن تحدث ، بل ومن المرجح حدوثها . وثمة نوع بعينه من هذه التقلبات ينطوي على أهمية بالنسبة لصناعة الاسكان والتشييد ويتمثل في نوع من دورات العمل في الوطن العربي .

إن المصادر الأساسية لهذه الدورة من دورات العمل ستكون على الشكل التالي : تقلبات في إنتاج النفط وأسعاره تنجم عنها نتائج هائلة بالنسبة للدخل وحركة رأس المال والتحويلات الرأسمالية وغيرها . وبمعنى آخر ، فإن أثر هذه التقلبات لن يكون مقيدا فقط بواقع البلدان المصدرة للنفط ولكنه سيكون له إنتشار واسع النطاق .

وهناك أيضاً تلك المبالغ الضخمة من الفوائض النفطية التي تستثمر في الأسواق النقدية الدولية على شكل أصول قصيرة الأجل ناهيك عن كونها مقومة بالعملات الدولية . ومن هنا فإن التغيرات في أسعار الصرف سوف تنجم عنها آثار ضخمة على السيولة في الأجل القصير ، وهي مرة أخرى سوف تنطوي على آثار هائلة بالنسبة لامكانيات الاقراض العربي وحركة رأس المال ومستويات النشاط الاقتصادي .

ثالثاً : الحاجة الى صناعة اسكان وتشييد عربية

إذا ما كان للقطاعات العربية القومية المعنية بالتشييد والاسكان أن تحقق غاياتها في النمو السريع ، فلا بد من تعزيز التعاون القائم في هذا المجال على أساس إقليمي (أي الصعيد العربي القومي) . إن هذا الأمر تمليه إعتبارات عدة . إذ أن بوسع المرء أن يقسم ، على أساس تحليلي ، العوامل التي تؤثر على نمو التشييد بما في ذلك بناء المساكن ، إلى عوامل الطلب والعرض والكلفة والأسعار . وفيما يتعلق بالطلب على التشييد يمكن للمرء أن يميز ما بين مستواه المطلق ومعدل نموه ، ونمط التقلبات التي تنتابه بين حين وآخر . وفيما يتعلق بالعامل الأول فإنه يمثل الوظيفة التي يضطلع بها مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، ومعدل التكوين الرأسمالي بصفة خاصة . وكما شرحنا آنفا ، فإن معدلات نمو الدخل ونمو الناتج من ناحية ، فضلا عن نمو الاستثمار من ناحية أخرى إنما تتوقف بصورة متزايدة على إمكانات تحرك عوامل الانتاج على صعيد المنطقة العربية .

---

(١) انظر : عصام منتصر ، « النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته : مدخل تحليلي قومي شمولي »، ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية واتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد ٦ ـ ١٢ ايار / مايو ١٩٧٨ ، **المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** ، **بغداد** ، ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ٣٤٦ ـ ٣٧٥ .

ومن هنا يمكن القول أن الأمر يستلزم تعاونا عربيا سليما على صعيد الادارة العامة ، وتخطيطا مناسبا ، ورصدا صحيحا لتحرك عوامل الانتاج ، وكل ذلك بوصفه وسيلة يمكن بها تجنب الاختلالات التي تنتج من الأنماط التي كانت تتحرك تلقائيا في الماضي . مع ذلك فهذه مسألة تدخل في باب السياسات التي تتبعها الحكومات وهي تتطلب من ثم تعاونا حكوميا مشتركا ما زال يصدق عليه ما ينبغي أن يكون وليس ما هو كائن بالفعل في أرضية الواقع .

في الوقت نفسه ، فإن بإمكان قطاع التشييد ذاته أن يؤثر على الطلب وأن يتحكم في تقلبات هذا الطلب ـ دورية كانت أو غير دورية ـ من خلال التعاون المشترك داخل القطاعات . وعلى سبيل المثال ، من المعروف أن هناك طلبا محليا على الاسكان والمساكن في كل أنحاء الوطن العربي ، كما أن هذا الطلب يتصف بالخاصة الفعالة بمعنى توافر قدرة الدفع مقابل هذا الطلب . وما ينقص في هذا المجال هو توافر الوسطاء الماليين اللازمين ، ووجود الأسواق المالية التي من شأنها تعبئة القدرة الشرائية المتاحة فعلا ومن ثم ترجمتها إلى عمليات بناء فعلي بما يمكن معه تلبية هذا الطلب المتزايد . إن هذا سيساعد أيضاً على تحقيق غرضين إثنين : أولهما ، أنه سينهي الزيادة السائدة حاليا في الطلب التي تمارس بدورها ضغوطا على الايجار وتؤدي إلى مزيد من التقلب والمضاربات ، وثانيهما ، أنه سيعمل على تعبئة مورد غير مستخدم حاليا ومتوافر على شكل مدخرات ، وذلك بترجمة عناصر هذا المورد إلى إستثمارات موظفة في قطاع الاسكان .

مع ذلك ، فإن تعاونا يحدث من هذا القبيل لا بد وأن يقوم في أرجح الأحوال على أساس إقليمي بسبب صغر حجم معظم الأسواق القطرية العربية . وفضلا عن ذلك فإن هذا التعاون يتطلب رأس مال أوليا يمكن أن يكون متوافرا في بعض البلدان العربية ، في حين أنه يمكن أن لا يكون كذلك في بلدان أخرى . ولسنا بحاجة إلى القول ، أن قيام مثل هذه المؤسسات التمويلية الاقليمية في مجال الاسكان سيكون من شأنه تسوية الطلب وضمان التزامن بينه وبين القدرة الانتاجية .

وفيما يتعلق بالعرض ، فإن أكبر القيود التي تواجهه هي : مدى توافر المدخلات الأولية والثانوية وتوافر المقاولين . وقد يضيف المرء في هذا الصدد الحاجة إلى توفير توازن هيكلي . ويمكن إضافة عجز قطاع التشييد (الذي يشمل أيضاً تشييد المساكن) عن النمو بسرعة ، وهذا يمكن أن يعزى إلى نقص اليد العاملة أو السلع والأدوات الرأسمالية اللازمة (البلدوزرات والأوناش .. الخ) وذلك في حالة إستخدامها ، أو نقص واحد أو آخر من المدخلات التي تدخل كوسيط في هذا المضمار .

إلا أن هناك أيضاً عاملين مهمين من شأنهما كذلك تقييد نمو قطاع التشييد . أولهما قصور القدرة الموجودة لدى شركات المقاولات ولدى المقاولين الأفراد بل وغياب هذه الأطراف بصورة كاملة في حالة تصاميم معينة متقدمة جداً . أما العامل الثاني فيتمثل في الحقيقة التي تقول أن تشييد المساكن مثلا ، قد ينال منه نقص عدد من الهياكل التكميلية الأخرى مثل المرافق العامة وغيرها من أنواع البنية الأساسية . وعلى هذا الأساس فلا بد أن يتسم نمط النمو في هذا القطاع بصورة عامة ، بقدر من التوازن الهيكلي والعضوي .

وعلى الصعيد القطري أو الوطني ، فإن النمو السريع لقطاع التشييد سوف يتطلب نمو عدد كبير من المدخلات المتوسطة ومن السلع والأدوات الرأسمالية وغيرها من القطاعات المكملة . كما

أن نمو هذه العناصر يتطلب بدوره مدخلات تتطلب بدورها نمو عدد آخر من القطاعات ، وهكذا . وبمعنى آخر ففي ظل وجود صلات أمامية أو خلفية أو غيرها ، فإن بلدا ما سوف يجد نفسه مواجها بموقف تدعو الضرورة فيه إلى نمو جميع القطاعات بصورة سريعة ، وفي وقت واحد كما يلزم أن تكون قدرات رأس المال واليد العاملة ، فضلا عن القدرات التنظيمية متوافرة على النحو المطلوب . ومع ذلك فليست هذه الظروف او الشروط متوافرة لمعظم البلدان العربية اما بسبب مشاكل وقيود على صعيد السوق أو على صعيد الموارد المتاحة .

وفيما يتعلق بالبلدان التي تتمتع بقدر كبير وسخي من الموارد بالعملة الاجنبية، فإن معظم المدخلات المطلوبة لها يمكن إستيرادها . ومع ذلك فلا سبيل ألى ضمان هذا الاستيراد ، الأمر الذي لا يمكن أن ترسم معه إستراتيجية طويلة الأجل .

ولقد كنت قد اقترحت في دراسة سابقة ضرورة العمل على أساس اقليمي وليس على أساس قطري لاقامة صناعات مدخلات التشييد سواء كانت صناعات وسيطة أو رأسمالية[٢] وقد جاء هذا الاقتراح على أساس أن الطبيعة المقننة والتكنولوجيا المبسطة لهذا القطاع تجعلانه مرشحا مفضلا للتخصص والتبادل على صعيد المنطقة العربية . بل لقد ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما اقترحت أن لا يقتصر هذا التعاون الاقليمي على المدخلات فقط ولكن يتعداها ليستوعب أيضاً العناصر والأجزاء المكونة لتشييد المساكن . وأعود من جديد فأؤكد قناعتي بسلامة هذه المقترحات .

أخيراً ، وفيما يتعلق بالمشاكل والقيود التعاقدية في قطاع المقاولات ، فأتصور أنها راجعة إما إلى نقص رأس المال المطلوب على صعيد المقاولين والمتعهدين الذين يمكنهم دخول هذا المضمار ، أو غياب المهارات اللازمة أو التنظيم الاحتكاري في هذا القطاع مما يحول دون دخول عناصر جديدة فيه . ولا بد أن تكون زيادة عدد المقاولين على أساس إقليمي عربي،واحدا من الأهداف الكبرى التي يتوخاها قطاع التشييد . وهذا سيتطلب بدوره قيام مؤسسات للأقراض تدعم المساهمات الرأسمالية الداخلة مجددا إلى السوق بما يلزمها من إئتمان لرأسمالها الثابت والعامل . وفي الحالات التي لا يكفي فيها رأس المال المساهم لعنصر من العناصر الداخلة إلى السوق لاداء وظيفته ، فإن ثمة حلولا من قبيل رأس المال « شبه المساهم » أمكن استخدامها في بعض البلدان مثل كوريا ، وذلك لتعزيز وزيادة عدد المقاولين في هذا المجال .

ومرة أخرى ، لا بد من أن تقوم شركات التمويل أو ترتيبات التمويل التي يحتاجها الأمر على أساس إقليمي بما يتفق مع التوزيع غير المتكافيء في رؤوس الأموال وللمهارات البشرية في المنطقة . ولسوف يتيح هذا مزيدا من التخصص الدقيق فيما بين المقاولين بالمنطقة العربية ، وبما يساعد على رفع إنتاجيتهم .

النقطة الأخيرة التي تستأهل التعليق تتصل بموضوع الكلفة والأسعار . وإذا أردنا خفض

---

(٢) Essam Montasser, «The Housing Sector as a Component in Egypt's Development Planning,» a paper presented at: Cairo University and M.I.T. Technological Planning Program, Seminar on Development of New Approaches to Housing Policy and Production in Egypt, Cairo 21-24 January 1978, *Proceedings of the Seminar on Development of New Approaches to Housing Policy and Production in Egypt, Co-Sponsored by Cairo University and M.I.T. Technological Planning Program, Cairo, January 21-24, 1978*, pp. 42-61.

كلفة التشييد ، فإن ذلك يتطلب إنتهاج عدد من السياسات التي تتجاوز معظمها نطاق هذه الدراسة . ومع ذلك يمكن في هذا السياق أن نطرح عددا من التوصيات المتعلقة بالسياسات المتبعة . أولها العمل على خفض ـ أو على الأقل إقرار أو تثبيت ـ كلفة رأس المال والعمالة ، ولقد سبقنا إلى مناقشة خفض كلفة العمل وها نحن نؤكد أنها تتمثل بالدرجة الأولى في تكثيف رأس المال . ولكن فيما يتعلق بخفض كلفة رأس المال ، فإن الأخذ بإتجاه رئيسي من إتجاهات السياسة المعمول بها لا بد وأن يؤدي إلى تعظيم الانتفاع بقدرة رأس المال ومن ثم إلى خفض كلفته ، ويتمثل هذا في إنشاء نظام لتجميع المعدات وتأجيرها .

ولسوف تنطوي سياسة من هذا القبيل على عدة مزايا نذكر منها : أولا ، إنها سوف تؤدي لخفض الكلفة الرأسمالية ، ثانيا ، إنها سوف تخفض حجم رأس المال المطلوب لدى المقاولين الجدد ، ومن ثم تساعد على زيادة عددهم ، ثالثا ، إنها سوف توفر من الكلفة بالنقد الأجنبي . ولسنا بحاجة إلى القول أن ترتيبا مثل هذا لا بد وأن يتم على أساس إقليمي عربي قومي ، وليس على أساس قطري أو وطني بحال من الأحوال . وأخيراً فإن الانتفاع من التخصص أو من اقتصاديات الحجم ، وكذلك من زيادة عدد المتعهدين والمقاولين ، ومن ثم إحتدام المنافسة بينهم ، فضلا عن توازن الطلب والعرض ، ورفع كفاءة اليد العاملة ، كلها تمثل عناصر وعوامل سوف ينجم عنها بالضرورة آثار إيجابية على كلفة التشييد . إلّا أن أيا من تلك العوامل لن يتاح له أن يؤدي دوره بفاعلية بغير توافر مناخ من التعاون الاقليمي على الصعيد العربي □

اسامة عبد الرحمن

البيـروقراطيـة النفطيـة ومعضلـة التنميـة

(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢)، ٣٢٢ص .
سلسلة عالم المعرفة (٥٧)

د. محمـود الذوادي

١ ـ الكتاب ومساهمته في ميدان التنمية

قسّم المؤلف كتابه الى ستة فصول كالتالي : الاطار النظري لادارة التنميـة ؛ التنمية والتخطيط ؛ بيروقراطية التنمية ؛ النموذج الانسب لادارة التنمية ؛ تنمية وتطوير القوى البشرية ؛ تخصيص الاعتمـادات الماليـة للتنمية . بالاضافة الى ملحق لمحاور نقاش الاجتماع السنوي الثاني لندوة التنمية (وهي ملتقى فكـري لأبنـاء المنطقـة النفطيـة الخليجية) حول ادارة التنمية في مجتمعات الجزيرة العربية المنتجة للنفط .

والمؤلف كحامل لشهادة دكتوراه في الادارة العامة من الولايات المتحدة الامريكيـة ، وكصاحب تجربة عملية في ميدان الادارة في المملكة العربية السعودية ، يركّز في كتابه هذا على العلاقة الوثيقة بين عمليـة التنمية وادارتها .

ففي رأيه أن اهمية دور الهياكل الادارية في عملية التنمية لا يقل شأناً عن العوامل التنموية الاخرى ، كالعوامل الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... التي طالما رددتها ادبيات التنميـة في العصر الحديث . صحيح أن توفر هذه العوامل يدفع بالمجتمع الى التغيير . ولكن جوهر التنمية في رأي المؤلف « إرادة تغيير وإدارة تغيير » (ص ٢٢) . ومن ثم فتوفر المال ـ كما هو الشأن في الاقطار العربية الخليجية النفطية ـ والرغبة في التغيير ، لا تكفيان وحدهما للتجسيم الفعلي والسوي لمشاريع التنمية . ومن هنا تتضح اهمية كفاءة الهياكل الاداريـة ، ومقدرة مديريها في تسيير مشروعات التنمية في مجتمعات العالم الثـالث ، بما في ذلـك المجتمعات النفطية في الجزيرة العربية . وهكذا جاء مفهوم ادارة التنمية وعلاقتها الوثيقة بعملية التنمية في المجتمعات الخليجية **مساهمة جديدة** ، يُضيفها صاحب هذا الكتاب الى ادبيات التنمية والتخلف في العصر الحديث .

وبنظريته وتفكيره الناقد لملامح التنمية في مجتمعات الخليج النفطي يساهم المؤلف من جهة في اثراء الفكر التنموي بصفة عامة . ومن جهة اخرى يساهم ايضاً في تخفيف

سيطرة النظريات والتحاليل الغربية لظاهرة التنمية . فمحاولته هذه في التنظير « الابتكاري » لفهم معضلة التنمية هي تشجيع لمفكري ومنظري « التنمية » في العالم الثالث على فهم قضية التنمية تبعاً للعوامل المحلية التي هي أكثر قرباً وبالتالي واقعية في مجابهة عراقيل البناء التنموي .

٢ ـ مفهوم الادارة التنموية

يعطي الباحث في كتابه تعريفاً شاملاً لمفهوم **إدارة التنمية** عنده . وعلى اساسه ترتكز محاور ومناقشات فصول الكتاب . وهذا التعريف يصفه المؤلف نفسه بأنه اقرب التعاريف الى الواقع . فإدارة التنمية اذاً هي : « الادارة التي تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع في خطط وبرامج ، كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة وفاعلية ، وتتوفر لديها الادارة التنموية ، والنظرة البعيدة الثاقبة ، والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات ، والانصهار والتفاعل مع القاعدة العريضة للمجتمع والقدرة على تحريكه ، وتطوير رأس ماله البشري والمادي ، واستثماره الاستثمار الامثل الذي يحقق المستوى الحضاري المتطور ذاتياً في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما يضمن سعادة هذا الجيل والاجيال القادمة ». (ص ٣١) .

ومن هذا المنطلق التعريفي لادارة التنمية ذات الكفاءة ، يعترف الكاتب **بتشاؤمه** فيما يخص نجاح تجربة التنمية في المجتمعات العربية الخليجية النفطية . فالعلاقة بين وفرة المال وكثرة انفاقه على ما يسمى « بالمشاريع التنموية » من جهة ، ونجاح عملية التنمية من جهة اخرى ، ليست علاقة آلية (ميكانيكية) كما يعتقد البعض سذاجةً . والمؤلف ليس ضد الانفاق في حد ذاته في المشروعات التنموية ، ولكنه يعارض بالاحرى اي انفاق تنموي عشوائي : وهو ما تتصف به خطط التنمية في كل المجتمعات العربية الخليجية النفطية . وفي نظر صاحب هذا الكتاب ان التنمية العشوائية الخليجية ترجع الى غياب الرؤية الواضحة لدى مسؤولي التنمية ، بما في ذلك **الارادة السياسية** . الى جانب ذلك فهناك ضعف التخطيط ، وعدم وجود الاجهزة والمؤسسات الادارية ، والقوى البشرية الوطنية ذات الكفاءات المتناسبة مع ما يتطلبه نجاح مشاريع التنمية .

٣ ـ دور القيادة السياسية

إن مفهوم « القيادة السياسية » ودورها في عملية التنمية عند المؤلف ينقصها الوضوح . فهو لا يعطي معنى اكثر وضوحاً لما اطلق عليه « القيادة السياسية » ، ولا هو استشهد بتجارب امم اخرى حيث لعبت « القيادة السياسية » دوراً مهماً في معركة التنمية . وبذلك يظل تشديده عليها في كتابه غير مفهوم ، وبالتالي غير مقنع كما كان يمكن أن يكون .

وفيما يخص عبارة « العشوائية التنموية » التي تردد ذكرها من اولى صفحات الكتاب الى الاخيرة منها ، فالمؤلف لا يفصح بالتحديد عن اسبابها وجذورها . هل هي تعود الى الانفاق الضخم فقط ؟ ام تعود الى غياب ادارة التنمية القادرة؟ الا يمكن أن يكون ايضاً مصدر هذه « العشوائية التنموية » هي السرعة الراكضة التي تسود عملية التنمية في هذه المجتمعات الثرية برأس المال النفطي ؟ ورغم أن هذه امكانية لتفسير « عشوائية » التنمية في الخليج النفطي ، إلّا أن المؤلف يبقى **صامتاً كلياً** عن الاشارة الى ما يمكن أن نسميه **باستراتيجية** « **التمهل** » **التنموية** كطريقة علاجية « للأزمة » التنموية التي يثيرها لبّ الكتاب . ونحن نعرف ـ من تجارب المجتمعات المتقدمة ـ أن عامل الوقت في هيكلة

البُنى الاساسية (اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً ...) لعملية التنمية الناجحة لا يمكن التغاضي عنه او إهماله في أي فهم لطبيعة التجربة التنموية .

٤ ـ اهمية ادارة التنمية في عملية التنمية

يعتبر المؤلف ـ كما رأينا ـ وجود إدارة التنمية ذات الكفاءة والمقدرة كشرط اساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية . ويستشهد على ذلك برأي احد الخبراء العرب في التنمية « لقد رأيت رؤية العين دولاً نامية ، تنفق الملايين لاقامة المشروعات ، ولاستيراد احدث الآليات والمعدات ثم تعجز عن ادارة المشروعات لعدم توفر الادارة السليمة القادرة الواعية ... ورأيت دولاً اخرى ، يقل ما تنفقه من اموال على المشروعات الجديدة ، ولكنها تنجح في تنفيذها وتحقيق اهدافها بسبب الادارة السليمة »(ص ٩٥) .

ومما يزيد الطين بلّة ـ فيما يخص ادارة التنمية ـ أن الاجهزة الحكومية في هذه المجتمعات النفطية تسودها من جهة ظواهر المحسوبية والوساطة والبيروقراطية والولاء للروتين (ص ١٠٠) . ومن ناحية ثانية فإن الادارة القبلية والعرف العشائري ونظام المشيخة ، لا زالت تؤثر الاثر الكبير في سير العملية الادارية في هذه الدول . وفي رأي المؤلف ، إن ادارة التنمية في المجتمعات الخليجية النفطية ادارة قبلية في لباس جديد .

ولمعالجة قضايا ادارة التنمية يرى المؤلف ، انه يمكن الاعتماد على العمالة الوافدة في سد بعض الثغرات . لكنه يعتقد أنه من غير المعقول أن تصبح العمالة الوافدة « ستبلغ ١١ مليوناً بين عمال وعائلاتهم بحلول عام ١٩٨٥ في هذه البلدان الخليجية »[١] ، المرتكز الاساسي لادارة التنمية ، كما هو الشأن في الكويت (٦٣,٨ بالمائة) .

وبينما تقترن ادارة التنمية عند صاحب الكتاب بالتنمية الاقتصادية على الخصوص ، فإن بعض البحوث الحديثة السوسيولوجية تذهب اكثر من ذلك في مدى تأثير التنظيم المؤسسي : Institutional Organization على السلوك والعقلية والتقاليد الاجتماعية للعاملين بالمؤسسات الحديثة[٢] . ولو استعان المؤلف اكثر بالعلوم الاجتماعية والسلوكية في دراسته لظاهرة التنمية ، لاتضحت له امكانيات تأثيرات ادارة التنمية ـ كتنظيم ـ المتعددة على انجاح عملية التنمية الشاملة .

٥ ـ العمالة الوافدة والتنمية

فإلى جانب نمط الاستهلاك البشع للمستوردات الاجنبية بكل انواعها واصنافها في مجتمعات الخليج النفطية ، هناك قضية العمالة المستورَدة ايضاً ، التي يرى فيها المؤلف اخطاراً على عملية التنمية في الاقطار الخليجية العربية . وبينما يفضل المؤلف العمالة العربية الوافدة على غيرها (ص ١١٩) ، الاَّ أنه يخاف من تضخم هذه الظاهرة ـ أياً كان انتماؤها الحضاري وجنسيتها ـ لأن العمالة الوافدة ، يمكن أن تكون منحدرة من مجتمعات اخرى ، ما تزال هي بدورها تعاني من التخلف . وبالتالي تصبح عملية نقل العمالة الوافدة عبارة عن

---

(١) انظر : سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

(٢) Inkeles Smith, *Becoming Modern*.

نقل « لملامح التخلف » ، لا لملامح التقدم والتنمية (ص ١١٨) .

وعندما يصير العنصر الاجنبي العامل هو الاغلبية ، كما هو الحال في كل من الكويت ٦٩ بالمائة وقطر ٨١ بالمائة . وربما يقترب من الاغلبية (اكثر من ٥٠ بالمائة) في مجتمعات خليجية نفطية اخرى ، فهناك اسئلة حرجة ومصيرية ، يعتقد المؤلف ويصر على طرحها ، وبخاصة الى المهتمين بادارة التنمية في هذه المجتمعات : لمن التنمية إذاً ؟ للأجانب الوافدين ؟ التخطيط لمن ؟ لأقلية لا تعرف مستقبلها ، وقد تخضع لارادة ولادارة الاغلبية الوافدة ؟ ومن القاء مثل هذه الاسئلة ، تتبين عند المؤلف شرعية البحث عن ادارة التنمية ذات الكفاءة العالية .

٦ ـ قضية الاصلاح الاداري

فكيف يمكن اذاً اصلاح ظاهرة النمو العشوائي ، وبالتحديد نمو الاجهزة الحكومية ؟ يذكر المؤلف بأن المملكة العربية السعودية ، هي اكثر البلدان الخليجية تجربة في ميدان الاصلاح الاداري . مع ذلك فهو يقر بأن الفساد الاداري لا يزال ظاهرة شائعة في هذه المجتمعات ، بما في ذلك المجتمع السعودي . ويرجع صاحب الكتاب ذلك الى اتساع حجم الانفاق ، وانتهازية البيروقراطية ، وتلاحم المصالح المحلية والاجنبية والبيروقراطية ، ثم سوء استخدام السلطة والمحسوبية . والطريق الى الاصلاح في رأي المؤلف يتطلب تغييراً جذرياً : « فالاصلاح الاداري ذو طبيعة سياسية وادارية واجتماعية وثقافية . وان كانت التنمية تعتمد في الدرجة الاولى على الدعم السياسي الفعلي ، والاصلاح الاجتماعي والتربوي ، وتطوير القوى البشرية ، فإن الاصلاح الاداري يعتمد على ذلك ايضاً » (ص ١٧٢) .

٧ ـ انسب نموذج لادارة التنمية

وتبقى مسألة انسب نموذج لادارة التنمية اهم موضوع يناقشه الكتاب . فصاحبه يعطي اهمية كبرى لدور الحكومة ، ومشاريع القطاع العام التنموية . أما القطاع الخاص فهو هامشي في كل المجتمعات الخليجية الساعية الى النمو . فهذه الاخيرة تشبه ـ في نمط تنميتها ـ اكثر الدول الشرقية ، بما في ذلك الاشتراكية منها . ويتساءل المؤلف هنا : كيف يمكن لهذه المجتمعات النفطية ان تفلح في انجاح القطاعات الكبيرة التنموية ، وهي عاجزة عن ادارة القطاعات الصغيرة ؟ وهنا يبدو نوع من التناقض . هل أن هذه البلدان فعلاً عاجزة عن ادارة القطاع الخاص؟ ام انها كذلك لعدم اهتمامها به ؟ والفرق بين الاعتبارين مهم .

ورغم اعتراف صاحب الكتاب بقلة رصيد التجربة الادارية ، وحداثة الانفتاح على التقنية الجديدة من طرف ادارة التنمية في هذه المجتمعات النفطية ، فإنه يرى في المشروعات العامة المشتركة ـ حيث تساهم الحكومة بنصيب في رأس المال ـ افضل خيار لتثمير عائدات النفط في مشاريع انتاجية ذات مردود مؤثر بحق على البناء الاقتصادي (ص ١٩٣) .

ولكي ينجح هذا النوع من المشاريع في دفع عملية التنمية ، فإن المؤلف يعتقد أنه لا بد لهذه المجتمعات من وضوح في الرؤية التنموية ، واختيار القيادات الادارية ذات الكفاءة ، ثم ضمان استقلالية هذه المشروعات .

ولا يمكن الحديث عن التنمية في الخليج العربي ، دون إثارة قضية الشركات الاجنبية على مستوى القطاع الخاص والعام على

السواء . وينصح المؤلف اقطار الخليج النفطية ـ وغيرها من دول العالم الثالث النامية بطريقة غير مباشرة ـ بأن تخطط لتكوين رصيد من المعلومات عن طبيعة هذه الشركات ، حتى يمكن مراقبتها اثناء التعامل معها (ص ٢٠١) .

٨ ـ اهمية تنمية القوى البشرية

لكن الاعتناء بتحسين الهيكلة الادارية المشار اليها سابقاً ، لا تحل المشكل الاساسي والقاعدي الذي يشكو منه كل هذه المجتمعات : الا وهو نقص وتطوير القوى البشرية الوطنية . ففي نظر المؤلف ، إن التعليم ، بكل مستوياته ، لا يعطي هذه المجتمعات القدرات والكفاءات التي تحتاج اليها عملية التنمية في كل الميادين . فالجامعة مثلاً لا زالت منعزلة عن المجتمع ومشاكله . والتعليم الفني ، كشرط اساسي لكل تصنيع ذاتي ناجح ، يشكو هو ايضاً من هامشية واضحة وفاضحة في هذه المجتمعات الخليجية .

ومن معضلات التنمية الكأداء في اقطار الخليج العربي النفطية ، هي معضلة عدم مشاركة المرأة الخليجية العربية ـ كقوة عاملة ـ في حركية عملية التنمية . ويُرجع صاحب الكتاب عوامل عرقلة المرأة عن المشاركة في البناء التنموي الى التقاليد الاجتماعية . ولا تُستثنى من ذلك المرأة البحرانية التي تحيط بها بيئة « اجتماعية » ، تبدو اقل تعسفاً من غيرها في بقية الاقطار الخليجية النفطية . فوفرة المال النفطي في هذه المجتمعات قد ساعدت حتى على سلب المرأة القيام بدورها المنزلي التقليدي ، وذلك بسبب اعتمادها اكثر فأكثر ـ كبقية المجتمع ـ على العمالة الوافدة ، للقيام بالواجبات المنزلية اليومية وتربية الاطفال . وفي قضية المرأة الخليجية يبدو تهرب المؤلف من مجابهة مشكلة المرأة في اطار حركة التنمية التي تنشدها هذه المجتمعات . فهو يكتفي فقط بذكر « التقاليد الاجتماعية » كمعرقل لولوج المرأة حقاً الى المساهمة في عملية التنمية . فهل « التقاليد الاجتماعية » تختلف اساساً مع الاسلام كعقيدة ونظام ؟ فإن كانت الاجابة بـ « نعم » عن هذا السؤال فالتغيير يبدو اكثر امكانية وسهولة في الامد المتوسط على الاكثر . اما اذا كانت الاجابة بـ « لا » فإن الخروج من المأزق في المجتمع السعودي مثلاً ، يصبح صعباً جداً في الامد القريب والمتوسط وحتى البعيد . ولم يحاول المؤلف أن يحدد من سيُحدِث التغيير ـ ادماج نصف هذه المجتمعات في عملية التنمية ـ في هذه المجتمعات : القيادة السياسية ؟ المثقفون بصفة عامة ؟ ام المثقفات بصفة خاصة ؟ فمصير التنمية في بلدان الخليج يبقى مرهوناً الى حد كبير بطبيعة وتوقيت الاجابة عن مثل تلك الاسئلة □

المواصلات في الوطن العربي

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢)، ٤٠٤ص .

سمـير عبـده

لا شك أن العمل العربي المشترك هو السبيل الانجع لتحقيق الطموحات بفاعلية وكفاءة ، ليس على المستوى القطري وحده ، بل على المستوى القومي كله . وهذا العمل لا بد من أن يرقى الى مستوى التنفيذ على شكل برامج محددة ومعرفة مبنية على دراسات شاملة ودقيقة . نقول ذلك ، وامـامنا الكتـاب الجديـد الصادر عن مـركـز دراسات الوحدة العربية بعنوان **المواصلات في الوطن العربي** ، وهو محصلة للندوة التي نظمها المركز خلال الفترة ١٢ ـ ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، وتضمنت ١٢ بحثاً و١٣ تعليقاً لباحثين وخبراء من الاقطار العربية المختلفة .

ويغلب على مواضيع الكتاب الدراسات المركزة على اسس واقعية ، فيما يتعلق بماضي وحاضر ومستقبل المواصلات في الوطن العربي بمختلف ميـادينهـا . وهنـاك اكثـر من دراسـة تتعلق بـالمـواصـلات في مضيق هـرمـز او الكيـان الصهيوني .

ولما كانت المواصلات قد ساهمت في انتقال الحضـارة الانسانيـة ، وتبادل الخبـرات بين الشعـوب ، كما مثلت دوراً فـاعـلاً ومهمـاً في الفتـوحـات والحـروب ، فـإن تقـدم الـعلم والتكنولوجيا قد ساهما في تطور طرق المواصلات الحديثة ، بغية اختصار المسافات والفوارق بين دول العالم ، مما جعل عالمنا المترامي الاطراف عالماً صغيراً . وعلينا نحن العرب : ابناء الامة الواحدة والمصير الواحـد أن نزيـل الحواجـز والحدود ، ونترك لطرق المواصلات الحديثة أن تفتح امام المواطن العربي حرية التنقل في وطنه ، حتى يتعرف ـ هذا المواطن ـ على من شـاطره ويشاطره مسيرته الحضارية .

ويمكن تقسيم مـواضيع الكتـاب الى اربعة اقسام رئيسية ، تتناول مجمل اوجه المواصلات في الوطن العربي . سنستعرضها بايجاز حتى نلقي الاضواء على اهم موضوعات الكتاب .

١ ـ المواصلات البريـة في الوطن العربي

كان للمواصلات البريـة من بحوث النـدوة حصة الاسد ، وبالطبع كان من المنطقي ان يُولى هذا النوع من المواصلات اهتمام الباحثين ، فقد عرفت هذه المنطقة اول طريق مرصوف في التاريخ حوالى سنة ٣٥٠٠ ق. م ، في وادي الرافدين ، وعرف استعمال مادة القار (القير) لاول مرة في

بابل ، ولا يزال القير المستعمل في تثبيت الطابوق في آثار بابل يشكل تحدياً واضحاً للمهندسين العلماء بتكنولوجيته العالية .

ويشير بحث **ناجح محمد خليل**، الى أن الطرق تطورت نسبياً بعد ذلك ، في عهد الامبراطورية الرومانية ، فعرفت بـ (الطرق الرومانية) ، اذ انشئت شبكة منها ـ في روما باتجاهات مختلفة ـ حوالى عام ٣١٢ ق.م. وبسقوط الامبراطورية الرومانية قل الاهتمام بانشاء وتطوير الطرق البرية حتى القرن الثامن عشر ، حيث اهتم الفرنسيون، وبخاصة في عهد نابليون (١٧١٦ ـ ١٧٩٦) ، ببناء وتطوير طرق جديدة ، كما طور **مكادم الانكليزي** (١٧٥٦ ـ ١٨٣٦) طريقة لانشاء الطرق ، ما زالت مستخدمة ومعروفة باسمه . ولكن التطور الحقيقي في انشاء الطرق البرية جاء بعد الثورة الصناعية ، وتطور صناعة السيارات . فانشىء عدد من الطرق الرئيسية في نهاية القرن الثامن عشر ، في الولايات المتحدة الامريكية ، ثم تطورت هذه الطرق الى طرق المرور السريع المعروفة بشكل واسع ، ابان الحرب العالمية الثانية وما زال معمولاً بها حتى الآن .

ويعاني الوطن العربي اجمالاً من نقص في المواصلات البرية ، اذا ما قيس ذلك بمستويات الدول الاخرى ، علماً بأن للتطور الاقتصادي والاجتماعي تأثيراً مباشراً في حركة المواصلات بكل فروعها . ولعل الطرق البرية اكثر تأثراً بنمو الحركة الاقتصادية والاجتماعية . وتركز الموضوعات المتعلقة بتطور المواصلات البرية العربية على التأكيد ، بأن تحسينات النقل تحفز النمو الاقتصادي ، وتساعد على زيادة الانتاج ، وتوفير الوقت، او الاقتصاد بالوقت الخاص بالسفر . وقياس العوائد الاقتصادية لمشاريع النقل أصعب ـ بعض الشيء ـ مقارنة مع قياس التكاليف الاقتصادية . فزيادة الراحة والملاءمة الناجمتين عن تحسين خدمات النقل يصعب التعبير عنها بقيم نقدية . كما أن تحسين المواصلات يلعب دوراً كبيراً في تعارف ابناء الامة العربية فيما بينهم ، وتبادلهم الآراء ، وجمع كلمتهم ، ورفع الحواجز المصطنعة فيما بينهم ، مما يشد اواصر المودة والتقارب بينهم .

اما في اطار **السكك الحديدية في الوطن العربي** ، تضمن الكتاب ـ الجزء المتعلق بهذا الموضوع ـ دراسة لوضع اطار عام لقطاع النقل في الوطن العربي ، وهي الدراسة التي اكمل الصندوق العربي معظمها في آب / اغسطس ١٩٨١ ، والتي وضعها **حاتم محمد الحاج** و**احمد سبيتي** ، كما ان هناك دراسة اخرى **لرعد العمري** تدور حول الموضوع ذاته .

وتعرض الدراسة للوضع الحالي لشبكة السكك الحديدية العربية ومعداتها المتحركة ، وحجم حركة نقل البضائع والركاب عليها ، والمشاكل التي تواجهها ، وتحديد التطوير المطلوب لها لسد حاجات الحركة عام ٢٠٠٠ ، وتقدير تكاليف ذلك التطوير ، وأولويات تنفيذه ، وترجمته الى مشاريع محددة . وتقدر الدراسة أن حاجات السكك الحديدية العربية حتى عام ٢٠٠٠ ، ستنطوي على توسيع وتحسين حوالى ٤٨٠٠ كلم من الخطوط الحالية ، وانشاء حوالى ١٣ الف كلم من الخطوط الجديدة ، وتوريد حوالى ٢١٠٠ قاطرة سفرية ، و٥٢٠ قاطرة مناورة ، و٢٩٠ اتومتريس ، و٤٨٠٠ عربة ركاب ، و٩٩٠٠٠ عربة بضائع . وتقدر تكاليف هذا التطوير بحوالى ٣٥ مليار دولار باسعار عام ١٩٨١ ، منها حوالى ٢٣ مليار دولار لتطوير الخطوط الحديدية ، والباقي (حوالى ١٢ مليار دولار) لتطوير المعدات المتحركة ، لغرض استبدال المعدات المستهلكة ومقابلة الزيادة المتوقعة بالنقل على السكك الحديدية . وتقدر تكاليف الاعمال الجاري تنفيذها قبل عام ١٩٩٠ بحوالى ١٣ مليار دولار ، والاعمال المقترح تنفيذها بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ بحوالى ٢٢ مليار دولار .

ويعترف واضعا الدراسة بأن الكثير من المعلومات المتعلقة بحركة السكك الحديدية في الاقطار العربية ، لم يتوفر عنها معلومات كافية بحيث تعطي الدراسة مدلولها العلمي . وربما يعرف القليل من الناس أن السكك الحديدية لا توجد الا في ١١ قطراً عربياً فقط .اي ان نصف اقطار الوطن العربي لا تستخدم هذه الوسيلة الرخيصة في النقل ، مما يؤثر في كلفة المواصلات على المواطن العربي . ويلاحظ ان شبكة السكك الحديدية العربية مازالت تتصف بمحدودية ترابط الشبكة . ومثلنا على ذلك الخط الحديدي الحجازي الذي ـ رغم الدراسات والقرارات والتوصيات ـ مازال يراوح مكانه ، وهو الشريان الحيوي الذي سيصل المملكة العربية السعودية باوروبا بعد ان شارف الخط الحديدي بين دمشق وحلب على الانتهاء .

٢ ـ المواصلات البحرية في الوطن العربي

اما دراسة **داود سلمان** فقد تناولت المواصلات البحرية في الوطن العربي ، وهي دراسة مطولة ، تتضمن الكثير من المعلومات عن هذا الميدان ، الذي شهد تطوراً كبيراً خلال السبعينات ، حيث نمت التجارة العربية نمواً هائلاً ، وبلغت نسبة التجارة البحرية العربية في عام ١٩٧٩ ـ على سبيل المثال ـ ٣١ بالمائة من مجموع التجارة البحرية العالمية لذلك العام ، وقد مثل الاسطول البحري العربي في نهاية عام ١٩٧٩ حوالى ٢ بالمائة من حجم الاسطول البحري العالمي ، بينما كان يمثل ٠,٥٦٩ بالمائة عام ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من هذا التطور وهذه النسبة ، فإن ذلك يعتبر ضئيلاً جداً بالقياس الى حجم الاسطول البحري العالمي ، ولاسيما ان التقديرات تشير الى أن الاسطول البحري العربي لا ينقل اكثر من ٢ بالمائة من التجارة البحرية العربية . وتشكل ناقلات النفط اكثر من ثلاثة اضعاف سفن البضائع العامة . وما زال النقل البحري بين الاقطار العربية ضئيلاً قليل الحجم ، رغم رخص سعره بالقياس الى طرق المواصلات الاخرى . كما أن الحاجة تدعو الى تآزر الاقطار العربية لتشكيل شركة عربية واحدة ـ تتولى على اقل تقدير ـ خدمة المواطن العربي في تنقله وترحاله ، مما يعزز السياحة العربية ، ويجعل المواطن في المغرب العربي يتعرف على المواطن في المشرق العربي ، وهو احد الادوار المهمة في تعزيز الوحدة العربية .

٣ ـ المواصلات الجوية في الوطن العربي

وهو عنوان دراسة قدمها **رشيد صالح العلي** لميدان حديث نسبياً في المنطقة العربية . فرغم حداثة المواصلات الجوية العربية ، التي بدأت عقب الحرب العالمية الثانية ، مع بدء تحرر الاقطار العربية من السيطرة الاستعمارية ، فقد شهد عقد الخمسينات والستينات من هذا القرن ، نمو وتطور شركات الطيران القائمة وولادة شركات جديدة، حتى اصبح عددها في الوقت الحاضر ، يزيد على عشر شركات . وقفز عدد المسافرين جواً ـ من والى المطارات العربية ـ خلال ربع القرن الماضي ، من اعداد بسيطة تعد على اصابع اليدين الى معدلات كبيرة متصاعدة ، بنسبة نمو سنوية يراوح معدلها لمجمل حركة النقل الجوي العربي بين ٧ ـ ٨ بالمائة ، حتى وصل حجم المسافرين جواً من المطارات الدولية العربية الى ما يزيد على اربعة وعشرين مليون مسافر .

ويرى الباحث أن معظم سفر المواطن العربي في ميدان الطيران مرجعه الى امور السياحة الترفيهية والتسوق ، وذلك لانخفاض الوعي والمستوى الثقافي لاكثرية ابناء الوطن العربي ، مما يبعدهم عن السياحة العلمية او الرياضية .

كما يلاحظ أن هناك عوامل اخرى وراء كثافة الحركة الجوية بين الاقطار العربية واوروبا غير السياحة الترفيهية . ولعل اهم هذه العوامل ارتباط النشاط الاقتصادي في غالبية الاقطار العربية بالاقتصاد الغربي ، وما يستلزم ذلك من سفر مستمر لرجال الاعمال من الجانبين لمتابعة الامور . وبما أن تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير في الوطن العربي يتم في الاعم بواسطة شركات الانشاء الاوروبية ، فإن ذلك يتطلب تنقلاً دائماً لكوادرها وعمالها ، اضافة الى وجود تجمعات كبيرة من عمال اقطار المغرب العربي في دول جنوب غرب اوروبا ، وتنقلهم مرات عديدة في السنة بين اماكن شغلهم وموطن استقرار ذويهم .

٤ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي

وهو موضوع بحث منفرد قدمه **ميسر حمدون سليمان** ، ومن المؤسف أن يكون هذا البحث وحيداً في هذا الميدان ، مقدم لندوة محورها المواصلات في الوطن العربي ، علماً بأن المنطقة العربية ـ برأينا ـ تشهد ثورة حقيقية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، بعد ان ادركت الحكومات العربية ضرورة وجود شبكات اتصال سلكية ولاسلكية عصرية ، وانظمة حديثة لنقل المعلومات ، تتضمن احدث ما توصل اليه العلم في هذا المجال . وبما أن تطور الاتصالات هو جزء من التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فإن وجود شبكات اتصال متكاملة في كل قطر عربي ، اضافة الى أن وجود شبكات يكون بامكانها ربط هذه الاقطار ببعضها وبالعالم الخارجي ، اصبح مسألة ضرورية ، لا بل حيوية من اجل ايجاد مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي صالح . ولا بد من أن نذكر هنا أن ضعف الاتصالات ، هو احد الاسباب الكامنة وراء هجرة الناس من القرى نحو المدن . لذلك تسعى الاقطار العربية الى الاسراع في عملية توفير الاتصالات لغرض الحد من هذه الهجرة ، وتحقيق امور اخرى مهمة . ومن حسن الحظ أن رغبة الاقطار العربية في انشاء شبكات اتصال حديثة ، صادفت حدوث تحسينات كبيرة في مجال صناعة اجهزة الاتصالات .

ويسعى كل قطر عربي حالياً الى تحديث شبكة اتصالاته . وليس هذا بالامر السهل وهو مكلف جداً . ومن المتوقع أن ينفق العرب خلال الثمانينات حوالى ٧٠ مليار دولار، من اجل تطوير شبكاتهم السلكية واللاسلكية . واضافة اكثر من ٣٠ مليون جهاز هاتف و٣٠٠ الف تلكس بحلول عام ١٩٩٠ . اما ما ذكره الباحث فهو غيض من فيض لعنوان بحث ، يقتضي الكثير من الجهد والمعلومات ، وربما كان الاصح لو جعل موضوع بحثه (القمر الصناعي العربي واثره على المواصلات السلكية واللاسلكية) . فربما كان ذلك اقرب الى مضمون بحثه من عنوان كبير غير مستكمل .

واذا كان لنا من كلمة نختتم بها مراجعتنا لهذا الكتاب ، فإننا نحيّ الجهد الذي بذله **مركز دراسات الوحدة العربية** في اخراج مضمون هذه الندوة في كتاب هادف ، يضاف الى نتاجه العلمي الرصين وجهده الدائب في دراسة مشكلات الوطن العربي : السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية ... مما أغنى المكتبة العربية بالدراسات الجادة فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية □

كتب

T. B. Millar

The East - West Strategic Balance

التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب

(London: George Allen and Unwin Ltd., 1981), 199p.

د. محمود علي الداود

- ١ -

إن مؤلف الكتاب **توم ميلر**، استاذ العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية في استراليا ، ومن ابرز الباحثين في استراليا في دراسات العلاقات الدولية والاستراتيجية . وقد درّس في بريطانيا ، والولايات المتحدة ، واليابان ، وقام بزيارات للاتحاد السوفياتي ، والاقطار الاشتراكية ، وبعض الاقطار الافريقية ، ومعظم الاقطار الآسيوية ، بما في ذلك الصين الشعبية . وقد وضع الكاتب العديد من الدراسات الاستراتيجية ، وفي مقدمتها كتابه **المحيط الهندي والمحيط الهادي : دراسة لبعض الاعتبارات الاستراتيجية** .

وفي كتابه **التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب** ، اعتمد المؤلف على العديد من المصادر المتخصصة ، الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن،ومعهد بحوث السلام الدولي في استوكهولم ومعهد البحوث للسلم والامن في طوكيو ، وكذلك على الدراسات التي وضعتها دائرة التحليلات الوطنية التابعة للحكومة الاسترالية . وقد عمل المؤلف باحثاً في وزارة الخارجية الاسترالية ، بالاضافة الى خلفيته العسكرية ؛ حيث عمل ضابطاً في القوات الاسترالية إبان الحرب العالمية الثانية . وزار مدينة هيروشيما بعد ضربها بالقنبلة الذرية الاولى مباشرة . وقد شاهد ما خلفته تلك القنبلة من دمار شامل للمدينة ، والمآسي الفظيعة التي لحقت بمئات الالوف من السكان . وينطلق المؤلف من زاوية خطر التسلح النووي ، وما يجابه الجنس البشري من مخاطر الدمار الشامل . وخصوصاً أن في حوزة الدول الكبرى ودول اخرى اسلحة فتاكة لها قوة تدمير وإبادة ، تفوق كثيراً قنبلة هيروشيما . ويتناول الكتاب دراسة للتوازن الاستراتيجي بين القوتين العظيمتين : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وحلفائهما ، واثر هذا التوازن على العلاقات والمشاكل الدولية وساحات الصراع الدولي واحتمالات المواجهة الساخنة بين الكتلتين .

- ٢ -

ويتناول **الفصل الاول** النظام السوفياتي ، فيتحدث عن حلف وارشو الذي تأسس عام ١٩٥٥ ،والذي يعتبر قاعدة القوة العسكرية السوفياتية في اوروبا الشرقية،وعن مواقف دول

الحلف في فاعليته ، والمجالات التطبيقية للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة به . كما يتحدث عن عناصر القوة والضعف لمنظمة الكوميكون - وهي القاعدة الاقتصادية لحلف وارشو - التي كان تأسيسها رد فعل لمشروع مارشال ، الذي اعتمدته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية في اوروبا . ويبحث هذا الفصل قوة وضعف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى من الزاوية الاقتصادية والمالية . ويركز على المتغيرات في السياسة الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي في ضوء **مذهب برجنيف** ، الذي أُعلن عام ١٩٦٨ ، والذي اكد التزامات دول الحلف العسكرية والاقتصادية في الدفاع عن الدول الشيوعية في اوروبا الشرقية كافة .

ويركز **الفصل الثاني** على تحليل الاحلاف المضادة للاتحاد السوفياتي ، ويبدأ ببحث حلف الاطلسي الذي تأسس عام ١٩٤٩ ، ويتحدث فيه عن التزامات ومواقف دول اوروبا الغربية المنضمّة الى هذا الحلف والمصالح الامريكية فيه ومواقف حلف الاطلسي من الشيوعية الاوروبية (الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية) . ثم يبحث الاوضاع الاستراتيجية في الجناح الجنوبي ، وقيام حلف السنتو وسقوطه ، والاهتمام الخاص الذي توليه الولايات المتحدة للأمن الاسرائيلي بتأثيرات يهودية في الولايات المتحدة نفسها .

ثم يدرس المؤلف علاقة الاحلاف الامريكية في آسيا بالاحلاف الامريكية في اوروبا ، والدور الذي تلعبه استراليا ونيوزلندا في حماية المصالح الغربية في شرق وجنوب شرق آسيا ، والمشاكل التي تجابه الخطط الاستراتيجية الامريكية في كوريا والفيليبين والهند الصينية ، والدور المقبل لليابان . ويتطرق المؤلف الى الانعكاسات التي تتركها الازمات في العلاقات السوفياتية - الصينية على الامن الدولي في آسيا ، ورغبة الدول الغربية في استمرار التأزم على طول الحدود السوفياتية - الصينية ، وخصوصاً استمرار التحشدات الهائلة على طول خط الحدود .

وكرّس **الفصل الثالث** لدراسة احتمالات المواجهة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وامكانات الحرب النووية المفاجئة ، بالاضافة الى مقارنة احصائية دقيقة لقوة الصواريخ النووية المتطورة ، التي بحوزة كل من العملاقين والاهداف النووية والعسكرية والاقتصادية التي ستكون هدف الضربات الاولى ، والخيارات التي بحوزة الطرفين لمنع التدمير الشامل لاعداد هائلة من السكان . ويدرس المؤلف اهمية استمرار المفاوضات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي بدأت بصورة رسمية عام ١٩٦٧ .

ويتناول **الفصل الرابع** مقارنة تحليلية بين الاسلحة الاستراتيجية لدى كل من حلف الاطلسي وحلف وارشو .

وفي **الفصل الخامس** يعتبر المؤلف ان المناطق الاستراتيجية ذات الخطورة المباشرة ، هي الشرق الاوسط ، والخليج العربي ، وافغانستان . ويدرس هذا الموضوع في ضوء موازنة الاوضاع النفطية في المنطقة وتأثيراتها على الاحلاف الغربية . ويدرس الوضع السعودي ، واهمية مضيق هرمز ، والاهداف الاستراتيجية السوفياتية في منطقة الخليج العربي . ويتناول هذا الفصل مبدأ « كارتر » حول اهمية الخليج العربي ، واهمية تدفق النفط ، في الاستراتيجية الامريكية ، والدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية ، لمنطقة الشرق الاوسط . ويتناول باختصار الحرب العراقية - الايرانية ، والاوضاع في افغانستان بعد التدخل السوفياتي . ويعتبر المؤلف أن الصراع في افغانستان بين الكتلتين يمثل قمة التأزم الدولي . ويدرس الاوضاع في ايران ،

والاحتمالات المستقبلية للاوضاع في ايران ، والاحتمالات المستقبلية للاوضاع الاستراتيجية والسياسية في جنوب شرق اوروبا ، وخصوصاً الدور اليوغوسلافي .

ويبحث المؤلف في **الفصل السادس** مناطق التنافس الاستراتيجي وهي : افريقيا والمحيط الهندي ؛ انغولا والحبشة ؛ زمبابوي وروديسيا ؛ جنوب افريقيا ؛ شرق آسيا والمحيط الهادي . وبالاضافة الى ذلك يعالج مسألة المجابهة السوفياتية ـ الصينية وعلاقتها بالتوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب، وانعكاساتها على اليابان وعلى التوازن البحري الاستراتيجي في المحيط الهادي والصراع بين شطري كوريا .

اما **الفصل السابع** فيتناول كيفية عمل التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب في هذا العالم الذي يسوده القلق من جراء تزايد جنون التسلح الدولي ، وبصورة خاصة بين الكتلتين . ويشير الى أن العالم ينفق سنوياً ٤٥٠ مليار دولار على التسلح واكثر من نصف هذا المبلغ تنفقه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . بينما لا تزيد المساعدات للتنمية الخارجية على ٢٠ مليار دولار ، ولهذا تأثيرات سلبية على عملية التنمية ، وخصوصاً في العالم الثالث . ويشير الى حاجة العالم عموماً الى الاسراع بعمليات التنمية ، ولاسيما ان العالم مقبل على تزايد هائل في السكان . ويحذر المؤلف من زيادة حدة التنافس التسليحي . وان الحرب بشكليها : النووي والتقليدي ستكون بالغة التخريب . ويقول ان الحرب النووية ستكون قصيرة ومدمرة تدميراً شاملاً . ومن المحتمل جداً ان لا يكون فيها منتصر ، اذ قد يقع الاخير في خطأ تكتيكي نظراً للمعلومات غير الدقيقة التي قد تكون بحوزته . اما الحرب التقليدية المقبلة فستكون مدمرة ، ولكنها ستكون طويلة الامد .

ومن المناسب أن نشير الى استنتاجات المؤلف حول الشرق الاوسط في اطار التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب :

ـ ان الوضع الاستراتيجي السوفياتي في الشرق الاوسط عموماً (رغم خسارته لمصر) ما يزال لصالح السوفيات الذين يحتلون افغانستان ، القريبة من الهند والخليج العربي ، والتي تملك مركزاً استراتيجياً مهماً في وسط آسيا . كما أن الاتحاد السوفياتي لا يولي اهمية رئيسية لنفط الخليج العربي ، كما يفعل الغرب ، ومن المعروف أن القسم الاعظم من نفط « الاوبك » يذهب الى مجموعة الدول الغربية واليابان . وان قوة « الأوبك » العربية الفعّالة استخدمت اساساً عام ١٩٧٣ ، ضد الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ، وهناك احتمال لاستخدامها في المستقبل ولكن ضد الغرب فقط .

ـ ان الأمن الاسرائيلي جزء مهم وحيوي بالنسبة لأمن الولايات المتحدة . إلّا أن المؤلف أكد ان مستقبل الامن الاسرائيلي محفوف بالمخاطر ؛ اذا استمرت اسرائيل في اتباع سياسة القوة والتوسع . ويشير المؤلف الى اهمية النفط العراقي والسعودي في خلق القوة العربية الكافية لكبح جماح اسرائيل ، وايقافها عند حدها .

ومن هذا يتضح ان القوة الاقتصادية العربية اذا ما تضامنت من شأنها أن تكون الركيزة العربية العسكرية ، للرد على التحديات الاسرائيلية والتآمر الصهيوني ـ الامبريالي ، ضد الشعب الفلسطيني والاقطار العربية عموماً □

نـدوة « دور مصـر في الـوطـن العـربـي .. نظـرة مستقبليـة »

لندن ، ٨ ـ ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢

دينا احمد الخواجة

نظم مركز الدراسات العربية بلندن ندوة بعنوان « دور مصر في الوطن العربي .. نظرة مستقبلية » يومي ٨ و٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ وقد دارت على مدى اربع جلسات متعاقبة .

وقد اهتمت الاوراق المقدمة للندوة بدراسة طبيعة الدور المصري في الوطن العربي تاريخياً ومستقبلياً وذلك في ضوء المتغيرات العديدة التي طرأت على المنطقة العربية ، وقد اهتمت الاوراق بتغطية ثلاثة محاور أساسية :

ـ اثر توجهات النظام السياسي على الدور المصري في الوطن العربي .

ـ اثر سياسات القوى العظمى واوروبا على تحديد العلاقات المصرية العربية .

ـ محاولة استشراف امكانيات مصر لأداء دورها في الوطن العربي في الثمانينات .

- ١ -

اتفقت الاوراق المقدمة على فرضية مؤداها ان اداء مصر لدورها في الوطن العربي مرتهن بتوجهات النظام السياسي ، وحاولت كل منها إثبات هذه الفرضية في المرحلة موضع دراستها ، فعرضت ورقة الاستاذ **احمد بهاء الدين** ظهور فكرة القومية العربية في مصر وتطورها ودعوة الوفد لإقامة جامعة الدول العربية ، واهتمام الملك في هذا الوقت بالقيام بدور سياسي على مستوى الوطن العربي بين الاقطار المستقلة حينها ، وحاولت الورقة دراسة طبيعة الدعوة القومية في هذا الوقت ، ومدى تطورها نسبة لسائر الاقطار الاخرى . أما عن المرحلة الناصرية فاستمرت الدراسة في المنهج نفسه ، ألا وهو إثبات اثر التوجه القومي للنظام الناصري على انتعاش الاداء المصري في المنطقة العربية ، فربطت بين غموض الفكرة في بدء المرحلة وبين اهتزاز الأداء وعدم وضوح الرؤيا واستغلال التحالفات القائمة ، ثم تطور فهم النظام لهذا الدور ، وقيامه بدور طليعي في المنطقة حتى نهاية المرحلة .

ثم عرضت الورقة تحليلاً لنوعية العلاقات التي قامت بين عبد الناصر والعسكريين في سائر اقطار الوطن العربي ووصفت هذه العلاقة بأنها قامت على أساس من التحليل الناصري للواقع المصري قبل الثورة من فساد الاحزاب

السياسية والصفوة المسيسة في الواقع العربي ، وبالتالي وصفت وجود عبد الناصر بأنه لم يكن تدعيماً للانقلابات العسكرية في الوطن العربي فحسب بل كان داعياً ومؤيداً لها على حساب الاحزاب السياسية القائمة ، مما حال في النهاية ـ من وجهة نظر الورقة ـ دون ارتباط عبدالناصر بمسيسي الامة العربية وجماهيرها ، وادى في النهاية الى قصر هذا الارتباط على العسكريين في هذه الاقطار . وقد تعرض هذا التفسير للانتقاد فقط من الحاضرين العرب امثال د. **مراد غالب** ، **واحمد حمروش وامين هويدي** ، بل ايضاً من بعض الشخصيات الاوروبية مثل **ناتنغ** الوزير السابق البريطاني وتراوحت الردود التي اتفقت في تصورها لعلاقة عبدالناصر بجماهير الامة العربية بين التدليل بالاحداث على اختلاف الثورة عن سائر الانقلابات العسكرية السابقة عليها ، وكونها تمثل نقطة انقلاب في التاريخ العربي حددت معايير ناضجة للحكم على الانقلابات العسكرية من بعدها . واهتم بعض المعقبين بالتدليل على عمق علاقات عبدالناصر بالاحزاب العربية التقدمية وجماهير الوطن العربي والتي كان يصل الامر بها الى مؤازرته ضد حكامها .

وفي تحليل حقبة السادات حاولت الورقة المقدمة من د. **سعد الدين ابراهيم** ان تحدد ثلاث مراحل اساسية ميزت هذه الفترة وهي اولاً مرحلة التضامن العربي ومحاولة التحالف مع النظم التقليدية ، وهي المرحلة التي تمتد من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ . ثم مرحلة ثانية اطلق عليها « مصر اولاً » وهي المرحلة التي أعقبت حرب ١٩٧٣ . والتي بدأت مصر فيها تقلص ارتباطاتها العربية وتتقرب من الولايات المتحدة والتحالف مع السعودية ، وإجمالاً فإن هذه المرحلة تعد مرحلة تمهيد للسلام واتجاه نحو الغرب بشكل واضح . ثم المرحلة الثالثة والتي تتحدد من ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ وشعارها « مصر وحدها » وتتمثل هذه المرحلة في عدة احداث مثل زيارة السادات للقدس وإبرام معاهدة كامب ديفيد ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع معظم البلدان العربية ، فضلاً عن خروج مصر من الجامعة العربية وانتهاء بقرارات ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ والتي تم بموجبها اعتقال جميع اعضاء المعارضة ثم اغتيال السادات . ولم يقتصر الامر على تحديد مسار هذه المرحلة ومدى اثرها على تقلص ثم غياب دور مصر في الوطن العربي وإنما كانت هناك محاولة لتحديد ابعاد سياسة النظام في هذه الفترة والتي تمثلت في الانفتاح الاقتصادي، التقرب من العرب ، الديموقراطية المحكومة والاعتراف باسرائيل .

ويرى الكاتب في هذا الاطار أن فشل احد هذه الابعاد وحدها ما كان ليحقق هذه النهاية المأساوية للسادات،ولكن فشل السادات على هذه المحاور مجتمعة كان مآله الطبيعي هذه النهاية لفشل سياسات هذه المرحلة مجتمعة .

وبناء على هذا السياق فإن تفسير غياب دور مصر عن الوطن العربي في رأي الكاتب يعد منطقياً ، وان كان الدكتور **غسان سلامة** في هذا الاطار في ورقته المقدمة عن اثار كامب ديفيد يرى ان بعد مصر عن أداء دورها في الوطن العربي لم يكن مبادرة من السادات بشكل حاسم ، فمصر بعدما قدمت في حرب تشرين الاول / اكتوبر انتظرت من الاقطار العربية ـ خاصة النفطية منها ـ قدراً من الدعم ، خاصة في ضوء الازمة الاقتصادية التي كانت وما زالت تمر بها . فالعرب لم يقدموا المنتظر منهم واستفادوا من آثار حرب تشرين الاول / اكتوبر الاقتصادية فكان من المنطقي ان تبحث مصر عن بديل وإن كانت تمادت في بذل المزيد من التنازلات في سبيل كسب هذا البديل . وأكمل د. مراد غالب الاطار فاجتهد في دراسة كل من مقدمات التقارب المصري ـ الامريكي ، والبدء في مسيرة كامب ديفيد من ناحية ورصد آثار كامب ديفيد على كل

من الساحة المصرية والعربية . فعن مقدمات التقارب مع الغرب وابرام المعاهدة يرى الكاتب ان زيارة السادات للقدس لم تكن مفاجئة وإنما جاءت إثر تمهيد طويل بدأ قبل حرب ١٩٧٣ . ومن الممكن تسميته بسياسة فك التعبئة (الناصرية) والتي تحددت ملامحها في الغاء معاهدة التعاون المصري ـ السوفياتي والبدء في مواجهة مبادىء العروبة بالقطرية المصرية والناصريين والماركسيين بانعاش الجماعات الاسلامية ، واستبدال التخطيط الاشتراكي بصيغة الانفتاح الاقتصادي ، هذا كله إلى جانب تدعيم هذا التوجه بخلق طبقة موالية ومستفيدة ومؤيدة له اقتصادياً وسياسياً في المضي في هذا الاتجاه الذي أدى في مجمله الى تطور السياسة المصرية على النحو المنشود .

اما فيما يتعلق بآثار ابرام معاهدة كامب ديفيد على مجرى الاحداث في الوطن العربي عموماً ومصر خصوصاً ، فقد قدمت الورقة عرضاً مستفيضاً لأثر تحييد الجبهة المصريه على استبعاد الخيار العسكري ، وقيام تكتلات متضاربة نتيجة عزل مصر، تراوحت ما بين النظم التقليدية (اقطار الخليج) وجبهة الصمود والتصدي ، فضلاً عن استمرار الولايات المتحدة في محاولتها في الوجود الكامل في المنطقة بإذكاء الحرب العراقية ـ الايرانية بما يستتبعها من آثار الخلاف حول تأييد اي من الاطراف ، فضلاً عن الاصرار على تحييد باقي القوى العربية إزاء هذه الحرب . فالكاتب يرى ان كامب ديفيد ورغم كونها لا تعدو أن تكون حلقة من حلقات تطور الصراع، إلا أنها في النهاية تعد وبحق انتصاراً للقطب الامريكي وبكل المعاني في الوطن العربي . واذا كانت الاوراق حاولت كما سبق الاشارة ، دراسة اثر توجهات النظم السياسية على الوجود المصري في الساحة العربية الا أنها في النهاية لم تغفل محاولة فهم طبيعة النظام الجديد وعمق توجهاته ، واهمية الدور العربي في برنامجه .

- ٢ -

قدمت الندوة في هذا الصدد مجموعة من الاوراق على كل من سياستي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط واثر هذه السياسات على العلاقات العربية المصرية . وقد كان الاسهام الجديد للندوة هو دعوة الاستاذ **جير جوران** احد اساتذة العلوم السياسية الفرنسيين والمستشار حالياً بوزارة الخارجية الفرنسية لاستعراض اهم التطورات في السياسة الاوروبية عموماً والفرنسية خصوصاً تجاه الصراع في الوطن العربي . وترجع اهمية الدعوة لسببين اولهما ، هو عدم اعتياد المحللين العرب التعمق في دراسة الدور الاوروبي بالقدر الكافي والميل لفهم ما هو خارج الوطن العربي على أنه مستقطب يميناً او يساراً ، الامر الذي يعد تعدياً على الواقع وبخاصة منذ تفجير المفاعل النووي العراقي واثناء الغزو الاسرائيلي لبيروت . ثم ثانياً ترجع اهمية الدعوة الى تمثيل جيرجوران لوجهة النظر الرسمية في فرنسا ، فقد تم اختياره كرئيس لمركز ابحاث وزارة الخارجية الفرنسية اثر الانتخابات الرئاسية الاخيرة وعلى اساس سياسة واضحة .

وقد تعرضت الاوراق في مجملها الى عدة قضايا مثل موقف الدول العظمى من حركات التحرر الوطني وطبيعة علاقاتها بالوطن العربي بعد استقلاله ، ثم موقف كل من القطبين من القضية الفلسطينية والوجود المصري المؤثر على الساحة العربية . وقد كان الاختلاف في الآراء واضحاً عند التعرض لدور الدولتين العظميين من الصراع، وذلك لطبيعة الموضوع من جهة ، ولنوعية المتحدثين من جهة اخرى. ففي حين تحدث د. مراد غالب عن الدور السوفياتي في المنطقة وهو سفير مصري سابق لدى الاتحاد السوفياتي وعن المعارضة المصرية منذ توقيع السادات معاهدة كامب ديفيد ، تحدث **وليام كوانت** عن الدور الامريكي وهو احد المتحدثين الرسميين باسم الادارة

الامريكية في عهدكارتر ،فضلاً عن كونه احد شهود عيان كامب ديفيد ، هذا كله دفع الحوار الى احتدام ملحوظ جعله من افضل حوارات الندوة .

وفي هذا الاطار تحدث د. غالب عن فهم الاتحاد السوفياتي للامبريالية والاستعمار ومعاداته لهما . كما استشهد بدعم الاتحاد السوفياتي لحركات التحرر سواء العربية او الافريقية او الآسيوية ، ومساندته ثورة تموز / يوليو بدءاً بصفقة الاسلحة عام ١٩٥٥ مروراً بحرب السويس عام ١٩٥٦ وبناء السد العالي وانتهاء باتفاقية التصنيع الاولى بينه وبين مصر فضلاً عن مساندته لسوريا وثورة العراق وثورة الجزائر .

وعلق د. غالب على موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية بأنه شهد تطوراً من مجرد الحذر في التعاطف الى التدعيم العلني للقضية ولمنظمة التحرير . وقد قام بالتعقيب على د. غالب **د. كارين داريشا** استاذة العلاقات الدولية ، وكان التعقيب من اكثر التعقيبات علمية وحداثة . فحاولت د. داريشا ان تستكمل تحليل الدور السوفياتي في ضوء الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتمالات المستقبل .

اما عن الدور الامريكي ، فتحدث كل من الاستاذ امين هويدي ود. وليام كوانت ، وقد اتسمت عروضهما بالاختلاف الشديد في اوجه النظر ، فعلى حين بدأ الاستاذ هويدي تحليله للدور الامريكي منذ حرب السويس ١٩٥٦ مروراً بالدور نفسه في حرب١٩٦٧،والتأكيد على استمرار الاستراتيجية الامريكية في ضرب حركات التحرر في المنطقة ومواجهة الوجود السوفياتي ودعم وجود اسرائيل عسكرياً واقتصادياً في مواجهة الوطن العربي . واهتم ويليام كوانت بدراسة فترة ما بعد ١٩٦٧ واستعرض ثلاث قضايا رئيسية وهي تطور السياسة الامريكية إزاء الوطن العربي بعد ١٩٦٧،ثم وجهة نظر الولايات المتحدة إزاء الوطنالعربي ،واخيراً استراتيجيات السلام التي عرضتها لحل القضية الفلسطينية (من وجهة نظره) . ثم حدد مصالح الولايات المتحدة في ثلاث ، اولاً : استمرار وجود اسرائيل ، ثانياً : مواجهة المد السوفياتي ، وثالثاً : الحفاظ على النفط كمورد حيوي للولايات المتحدة . كما أكد على اهتمام بلاده بقيام ائتلاف عربي « معتدل » يقبل التسوية السلمية والاعتراف باسرائيل.

ثم استعرض كوانت الخيارات المتاحة امام مصر الثمانينات وهي إما الانعزال عن الوطن العربي والدخول في ائتلاف عربي من « المعتدلين » ، او انهاء الالتزام بكامب ديفيد واسترجاع قيادتهاللوطن العربي في مواجهة اسرائيل.

وعلى جانب ثالث تم استعراض السياسة الاوروبية وأثرها على العلاقات المصرية العربية . وأكد الاستاذ جيرجوران على اهتمام اوروبا بايجاد تسوية شاملة في الشرق الاوسط تضع نصب أعينها إيجاد وطن للفلسطينيين . كما اهتم باستعراض تطور السياسة الاوروبية نحو مزيد من الفاعلية بدءاً بالمبادرة الاوروبية والتي أيدت صيغة كامب ديفيد وانتهاء بالموقف الفرنسي من الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، والمشروع المصري ـ الفرنسي المقدم للأمم المتحدة ، لانهاء الغزو وإتمام الاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . إلا أنه وكما سبق الاشارة من قبل كان يمثل وجهة النظر الرسمية الفرنسية .

وقد قام بالتعقيب على ورقة جيرجوران **د. عضيد دويشة** استاذ العلاقات الدولية بالمعهد الملكي للعلاقات الدولية بانكلترا ، وقد اهتم في تعقيبه بتوضيح المصالح الاوروبية عموماً والفرنسية خصوصاً في المنطقة ، ومحاولة الدخول كطرف في اي تسوية قادمة بين العرب

واسرائيل ، والذي يترتب عليه ـ حسب وجهة النظر الاوروبية ـ تدعيم مصالحها والحفاظ على اهدافها في المنطقة .

كما أكد المعقب على اهتمام الطرف الاوروبي بالانضواء تحت لواء اي تسوية تطرحها امريكا في المستقبل وذلك لتقدير اوروبا التفاوت الواضح بين قدراتها الذاتية والقدرات الامريكية ، وثقتها بأنها ستعجز منفردة عن ايجاد تسوية شاملة. وقد قال د. دويشة في هذا الصدد : « اوروبا لا تريد او تسعى لتسوية شاملة تطرحها هي على المنطقة ، وحتى إن أرادت .. فهي بالتأكيد لا تستطيع وحدها أن تكفل نجاحها » .

ـ ٣ ـ

في هذا الصدد قدمت ورقتان من د. **احمد صدقي الدجاني** ،و د. **سعد الدين ابراهيم** ، وقد حاول الاخير منذ البداية التأكيد على فكرة اساسية في دراسته وهي ان السمة الغالبة على الوطن العربي هي التطرف والعداء للاعتدال ، وان الاحداث انما تؤكد وبصورة مستمرة التذبذب بين مواقف متناقضة . وان تمسك مبارك بموقع وسط يرتهن نجاحه بردود الفعل الداخلية والاقليمية « لهذا التوسط»، ولكن الكاتب يتصور ان فرص نجاح هذا الموقف ليست ضعيفة خاصة بعد تطور الاحداث على النحو السابق في المنطقة مما قد يؤدي بالكثير من الاطراف الى فهم مزايا « الاعتدال » .

ويحاول د. سعد في ورقته تحديد ابعاد الموقف المصري الجديد من التزامه بكامب ديفيد وتخفيف حدة التوتر مع الاقطار العربية ، وعدم قبول تصرفات اسرائيل التي كانت تقبلها مصر السادات واخيراً عدم الاسراف في تقدير القدرات المصرية او التورط في اي مواجهات عسكرية جديدة .

ويسوق بعد ذلك الظروف العربية التي قد تؤدي الى قبول الموقف المصري الجديد داخل الدائرة العربية من عجز الانظمة العربية في التصدي وحدها للتوسع الاسرائيلي او في ايجاد صيغة عربية خالصة للتسوية مقبولة من الاطراف غير العربية، فضلاً عن المشاكل الداخلية التي تعانيها معظم هذه الانظمة من تحديات المساواة الاجتماعية والمشاركة السياسية والاندماج العرقي والمحافظة على الاصالة الثقافية والتي كان الصراع العربي الاسرائيلي عامل « تحييد » او « تأجيل » لها من قبل بينما تلعب كمنشط لظهور مثل هذه التحديات في الوقت الحالي .

ويدعم من احتمالات قبول الموقف المصري الجديد العلاقات التي دعمها مبارك مع منظمة التحرير فضلاً عن قبول الكثير من الانظمة علناً او في دوائرها ، مبادرة الرئيس ريغان ، وعدم رفض المنظمة لها كلية .

واخيراً فإنه ينفي اي احتمالات لأن يكرر مبارك الثمانينات ما فعلته « مصر الستينات عبد الناصر » بكل تضحياتها ، ويؤكد قلق النظام الجديد من تصور بعض الانظمة العربية الاخرى ان عودة مصر للصف العربي معناه قتال اسرائيل او ايران .

وإنما يرى أن مبارك قد عقد العزم على العودة الى الصف العربي بشروطه الخاصة وبالشكل التدريجي الذي يناسبه ويخدم اهدافه من اعادة ترتيب الجبهة الداخلية وإزالة المخاوف الاسرائيلية واخيراً تخفيض مستوى التوقعات العربية ، ويختتم د. سعد ابراهيم عرضه بأن مشكلة مبارك أنه عقلاني اكثر مما يحتمل التاريخ الذي لا يعد بأي حال معملاً محايداً لمثل هذه المخططات العقلانية .

واخيراً فإن تسجيل عدد من الملاحظات على الندوة شكلياً ومنهجياً قد يكون مفيداً :

ـ فالندوة اهتمت بدعوة العديد من الوجوه

السياسية المصرية والعربية كمتحدثين ، مما اضعف من المستوى العلمي للاوراق المقدمة ، فجاء بعضها وكأنه تسجيل لذكريات او ملاحظات شخصية على هذه الفترة او تلك .

ـ ان العديد من الاوراق المقدمة لا تعدو ان تكون مجرد خطوط عريضة لموضوع الدراسة فجاءت ورقة كوانت صفحةواحدةوورقة د. غالب عن السياسة السوفياتية صفحتين ولم توزع ورقة الاستاذ هويدي على الاطلاق مما اضعف من مستوى الندوة على محور دراسة اثر سياسات الدول العظمى على العلاقات العربية المصرية .

ـ ان هناك العديد من القضايا التي اثيرت في معظم الاوراق رغم الاتفاق المطلق حول تحليلها مثل حقبة السادات او العجز العربي تجاه اسرائيل اثناء وبعد غزو لبنان ، على حين لم تطرح قضايا جديرة بالمناقشة كالآثار الاجتماعية المترتبة على ابرام كامب ديفيد داخل مصر او التضارب في التصورات حول الدور المطلوب من مصر اداؤه في المرحلة القادمة .

إلا أنه في النهاية لا يسعنا الا شكر مركز الدراسات العربية على الجهد المكثف الذي قام به لانجاز مثل هذا اللقاء وتجميع هذا العدد الكبير من المثقفين □